أصول وفنون البحث العلمي

دكتور

جابر جاد نصار

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

والمحامي بالنقض والدستورية والإدارية العليا

الطبعة الثالثة

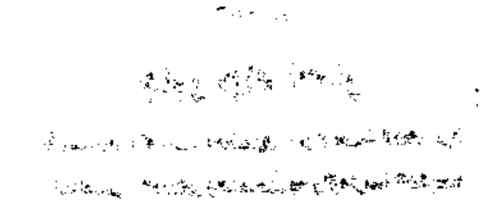
الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

٢٠٠٥






mohamed khatab

الحمد لله

لتحة كل خير وتمام كل نعمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم »

(سورة البقرة من الآية ٣٢)

مقدمـــــــــة

هذا الكتاب فى البحث العلمى بصفة عامة ، والبحـــث القانونى بصفة خاصة ، يجمع الأصول العلمية التـــى تحكـم البحث العلمى فى إطاره ومضمونه وترتيب نتائجـــه ، وبيـن خبرة ذاتية للمؤلف .

فأما عن الأصول العلمية فهى مـــا تواضعـت عليــه الدراسات العلمية والمنهجية ومعرفتها أمر لازم وضـرورى . وهى خاضعة لأطر علمية واشتراطات موضوعية ضابطة .

أما الخبرة الذاتية فهى خبرة شخصية تراكمـت عــبر السنون الطويلة التى مضاها المؤلف طالبـــا متعلمـــا وباحثـــاً متدرباً وباحثاً محترفاً طيلة عمله بالجامعة . واعتبارها خـبرة ذاتية لا يضفى عليها قداسة الأصول السابقة . بل هى شـــجرة مثمرة لكل من رأى فى ثمارها نفعا له .

فعلى الرغم من أن البحث العلمـــى يخضـــع لأســس ومناهج تعارف عليها العلماء منذ أمد بعيد إلا أن هذا لا يمنـع أن يكون لكل باحث أسلوب فريد فى استخدام هـــذه الأســس

وهذه المناهج . وهذا الأسلوب هو الذى يميز باحثا عن الآخر .

والبحث العلمى الجاد عمل شاق ، وليس أشق على الباحث فيه ، من التزامه باصوله وقواعده . وتعلم هذه الأصول والقواعد فى مرحلة مبكرة من حياة الباحث يفيده كثيراً وييسر عليه فيما بعد العمل بها .

وأهمية البحث العلمى فى حياة الإنسان غير خافية على أحد ، فنحن فى عصر أصبح البحث العلمى فيه للإنسان ضرورة حياتية ، وللمجتمع كله طوق نجاة .

فالبحث العلمى هو أساس نهضة الدول والمجتمعات على مر العصور . فما ازدهرت دولة إلا بازدهار البحث العلمى فيها ، وما تعقدت المشاكل فى دولة إلا باهمالها للبحث العلمى .

وفى ظل هذه المعادلة نفهم تفضيل الإسلام للعالم على غيره . إذ يقول سبحانه وتعالى فى قرآنه « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات » وقال أيضاً « لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون». (سورة الزمر - الآية ٩).

وفى ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « .. فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، إن العلماء ورثة الأنبياء . إن الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهما. وإنما ورّثوا العلم . فمن أخذه أخذ بحظ وافر » .

(أخرجه ابن ماجه فى سننه جـ١ ص ٨١ حديث رقم ٢٢٣).

ولم يتصور النظام الإسلامى أفراده إلا عالم ومُتعلّم ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العالمُ والمُتعلّمُ شريكان في الأجر . ولا خير في سائر الناس » (رواه ابن ماجه) .

ورجال القانون سواء الباحث أم القاضى أم المحامى يحتاج إلى آليات البحث العلمى فى عمله سواء فى تأليف الأبحاث أم فى إصدار الأحكام أم فى فهم وقائع الدعاوى والتعامل معها . ومن هنا تأتى أهمية دراسة أصول ومناهج البحث العلمى .

وسوف تكون دراستنا مقسمة على أربعة فصول كما يلى :

الفصل الأول : ماهية البحث العلمي ومناهجه .

الفصل الثاني : الأطر الحاكمة للبحث العلمي .

الفصل الثالث : أدوات البحث العلمي .

الفصل الرابع : كتابة البحث وإخراجه .

وذلك كما يلي :

الفصل الأول

ماهية البحث العلمي ومناهجه

يمثل البحث العلمي ضرورة حياتية سواء فـــي حيـــاة الأفراد أم فى حياة الدول . فبالعلم تنهض أمم ودول وبـــالعلم أيضاً تباد أمم ودول . والوصول إلى العلم والانتفاع به أمـــر يستوجب البحث عنه . وللبحث عن العلم أسس ومناهج . وهو ما سوف نتحدث عنه في هذا الفصل كما يلى :

المبحث الأول : ماهية البحث العلمي وأنواعه .

المبحث الثاني : مناهج البحث العلمى .

وذلك ما يلى : -

المبحث الأول

ماهية البحث العلمى وأنواعه

سوف نتناول فى هذا المبحث ماهية البحث العلمى ، وذلك فى مطلبين نتناول فى المطلب الأول : مفهوم البحث العلمى وأهميته . وفى المطلب الثانى نتناول أنواع البحث العلمى . وذلك كما يلى :

المطلب الأول

مفهوم البحث العلمى وأهميته

الفرع الأول

تعريف البحث العلمى

تبدى أهمية التعريف فى أنه يحدد بالضبط ما نقصده بألفاظ محددة ومفهومة . ويكون هذا التعريف هو المدخل الرئيسى لدراسة أى موضوع . وللوقوف على مفهوم البحث

ينبغي أولاً تحديد معنى البحث ومعنى العلم . فكلمة « البحث » تأتي في اللغة العربية من الفعل بحث وبحث عن الشيء أي فتش عنه أو سأل عنه . وبحث عنه من باب قطع وانبحث عنه أي فتش عنه [1].

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان . ولا يخرج تعريف البحث كاصطلاح عن معناه اللغوي . فهو أيضاً في المصطلح يعني بذل الجهد في التحري والتفتيش والتتبع والدراسة لموضوع معين حتى يتبين حقيقته .

أما العلم : فهو مصطلح أكثر غموضاً ، إذ أن تعريف العلم إختلف على مر العصور . وفي اللغة يعني «العلم» أي بكسر العين المعرفة ، وعلم الشئ بالكسر تعلمه (علما) عرفه . ورجل (علاّمة) أي (عالِم) جداً والهاء للمبالغة ، و (استعلَمه) الخبر (فأعلَمه) إياه [2]. وفي المصطلح فإن العلم عُرف بأنه مجموعة المعارف الإنسانية التي من شأنها

---

(١) مختار الصحاح ، للشيخ الامام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي – القاهرة – طبعة دار المعارف – ١٩٩٠ – ص ٤١ .

(٢) مختار الصحاح : المرجع السابق – ص ٤٥١ – ٤٥٢ .

أن تساعد على زيادة رفاهية الإنسان أو أن تساعده في صراعه في معركة تنازع البقاء وبقاء الأصلح .

على أنه يؤخذ على هذا التعريف قصوره . فمن العلم ما استخدم في تدمير البشرية . [1] وهو تعريف للعلم أقرب إلى وصفه من تحديد مفهومه .

ويُعرف العلم بأنه مجموعة الخبرات الانسانية التي تجعل الانسان قادراً على التنبؤ . وعُرف أيضاً بأنه فهم ظواهر هذا الكون ، أسبابها وآثارها .

وعلى ذلك فإن العلم هو إدراك الشئ بحقيقته ، وهذا الإدراك لا يتأتى إلا عن طريق الفهم أو التنبؤ وربط الأسباب بالمسببات.وعلى ذلك فإن العلم هو مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد وتعالج بمنهج معين وتنتهي

---

(١) احمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام – عالم المعرفة – عدد ١٣١– المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب – الكويت – ص ١٥ .

إلى بعض النظريات والقوانين كعلم الزراعة وعلم القانون والفلك والطب وغيرها [١] .

ولا يخرج تعريف البحث العلمي عن الربط بين معنى كلمة البحث ومعنى كلمة العلم . ولذلك ذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي بأنه « إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا ، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها ، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها » [٢] .

وعُرف أيضاً بأنه « أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة وإلى الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها ، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة ، وذلك من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق

(١) أحمد عبد الكريم سلامة : الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية – الطبعة الأولى – ص ١٣ .
(٢) أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق – ص ١٤ .

والموضوعي لموضوع هذه المشكلة ، ومــن خـــلال تحليــل الظواهر والحقائق والمفاهيم » [١] .

وقريب من ذلك دارت التعريفــات الأخــرى للبحــث العلمي[٢] ومن ذلك ما ذهب إليه البعض من أنه « التقصـــي المنظم ، وباتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية ، بقصد التأكد من صحتـــها أو تعديلــها أو إضافــة الجديــد لها »[٣].

وعلى ذلك فإن البحث العلمي في حقيقته وسيلة يبتغــي الإنسان عن طريقها وعبر مناهجها الوصـــول إلـــى حقيقــة الأشياء ، والاستفادة منها .

---

(١) زين بدر فراج : أصـــول البحــث القــانوني - ٢٠٠٠ - دار النهضة العربية - ص ١٩ .

(٢) في عرض ذلك راجع : حسن البرلوي - مبادئ البحث القانوني - الجزء الأول - ص ٨ ، أحمد عبدالكريم ســـلامة : المرجــع السابق - ص ١٥ .

(٣) حسين رشوان : ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمـــي - المكتب الجامعي الحديث - ١٩٩٢ - ص ١١٩ .

والبحث العلمي بهذا المعنى يعتبر ضرورة حياتية لا تستقيم حياة الانسان بدونها . فالوجود في الحياة « يتطلب ضرورة إجراء « البحث » عن الحقيقة » [١] .

الفرع الثاني

أهمية البحث العلمي

إذا كان البحث العلمي يمثل ضرورة حياتية للانسان ، إذ به يستطيع الانسان أن يسيطر على ما وهبه الله إليه من نعم في هذه الأرض أثناء حياته فيها . فإنه بالنسبة للدول في العصر الحديث يعتبر البحث العلمي ضرورة وحياة وشرطا أساسيا للاستمرار والتقدم .

---

(١) صلاح الدين فوزى : المنهجية في اعداد الرسائل والابحاث القانونية – ٢٠٠٠ – دار النهضة العربية – ص ٢ .

وعلى ذلك فإن إستثمار الدول في البحث العلمي يقوى بنيانها ويزيد من نفوذها على المستوى الدولي . فأصبحت قوة الدولة تقاس بقدرتها العلمية . ولقد يسر العلم والبحث العلمي لدول صغيرة في المساحة والسكان أسباب قوة ونفوذ كبيرة لاهتمامها بالبحث العلمي .

ففي العصر الحديث تقوم جميع أوجه النشاطات الانسانية على البحث العلمي وأصبح التطور التكنولوجي في هذه الدول عصى على اللحاق به . وأصبحت الدول تتسابق فيما بينها في هذا المجال . وسوف نذكر بعض الأرقام التي وردت في تقرير منظمة اليونسكو عما يجرى في دول العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا كما يلي : [١]

الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت ٢٠٠مليار دولار أمريكي في البحث العلمي عام ١٩٩٨ . وكل مليون دولار تصرفها أمريكا على البحث العلمي ترتد إليها كعائد مباشر وغير مباشر مقداره ١٤٠ مليون دولار .

---

(١) في عرض هذه الأرقام وتحليلها : ميلاد حنا : الاستثمار في « البحث العلمي» هو ضمان التنمية مستقبلاً - جريدة الأهرام - ١٥ يناير ٢٠٠٢ -ص ١٠ .

وفى اليابان كان الانفاق فى نفس العـــام ٧٣ مليـــار دولار وكان عائد المليون دولار ١٢٤ مليون دولار . وفـــى دول الاتحاد الأوروبى كان عائد المليون دولار المستثمرة فـى البحث العلمى ٩٨ مليون دولار . ولا شك فى أن هذا العـــائد الكبير إنما يرجع إلى عدة أسباب منها أن نتائج هذه الابحـــاث تجد التسويق الجيد والتشجيع من الحكومات .

وأنفقت الصين نحو ٤٠ مليـــار دولار علـــى البحـــث العلمى فى عام ١٩٩٨ ، والهند ٢١ مليـــار دولار فـــى ذات العام ، واسرائيل ٥,٦ مليار دولار ، وكوريا الجنوبيـــة ٤,٦ مليار دولار .

ولذلك فإنه لا عجب أن نجد أن صناعات هذه الـــدول وعلومها تغزو أسواقنا وتُحجم نمو إقتصادنا . فذلـــك نتيجـــة طبيعية بما قدمت هذه الدول للبحث العلمى والعاملين به .

ولنا أن نتساءل عن مقدار ما أنفقته مصر على البحـــث العلمى فى نفس العـــام أى ١٩٩٨ لقـــد كـــان ٤٣٣ مليـــون دولار[١] . وهو رقم إذا ما قورن بالأرقام السابقة فى الـــدول

---

(١) ميلاد حنا : الاستثمار فى البحث العلمى – المقال السابق .

الأخرى كان تفسيراً مقنعاً لتدني الاستفادة من البحث العلمي في شتى المجالات . وهي مقارنة تدق ناقوس الخطر ليقرع الآذان ، ويطرح تساؤلاً بسيطاً إلا أن إجابته ليست بمثل بساطته . ألم يئن لنا أن نخرج من هذا النفق ؟ ولن يكون ذلك إلا بالاهتمام بالبحث العلمي وتقدير الباحثين . حتى نستطيع أن نلحق بدول كنا أكثر منها تقدماً وعلماً مثل كوريا الجنوبية واليابان .

ولكي يحقق البحث العلمي هدفه وغايته ، فإنه لابد وأن يكون بحثاً علمياً جاداً يتجه إلى بناء إنسان باحث قادر على خدمة وطنه بالعلم النافع .

ومن الملاحظ أن آليات البحث العلمي في الدول النامية تتسم بالشكلية وتنهض على حرص الباحثين على مجرد الحصول على درجات علمية لا تخرج عن كونها درجات وظيفية ، لا تؤدي - بحال من الأحوال - إلى رقي المجتمع ونهضته وتطويره . وعلى ذلك فإن أهداف البحث العلمي في هذه الدول غائبة تماماً . ولذلك فإننا يجب أن نلقي الضوء على الغايات الحقيقية للبحث العلمي . وذلك كما يلي : -

أولاً : إن غاية كل بحث علمي جاد تتمثل في تغيير المجتمع إلى الأفضل من جميع النواحي . فالتطور في شتى مناحي الحياة المختلفة إنما يقوم على البحث العلمي . وعلى ذلك فإن البحث العلمي يجب أن يرتبط ببيئته ويكون نافعا لها حريصا على تقدمها .

ثانياً : لن يتسنى للبحث العلمي أن يحقق غايته في تغيير المجتمع على الوجه السابق إلا إذا تغيرت النظرة في هذه الدول إلى البحث العلمي ، من وجوه عديدة كما يلي : -

١- تنمية ملكات الابتكار والتحديث لدى الباحثين . فالتقليد والجمود هو في أساسه تحنيط للعلم ، ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعها . فالبحث العلمي سواء تعلق بالعلوم الطبيعية أم بالعلوم الإنسانية يجب أن يهتم بمشاكل كل المجتمع وإيجاد حلول مناسبة لها ، فضلا عن تطوير امكانياته .

إن التقليد يؤدئ إلى الجمود وإلى التعصب للرأى ، وإنغلاق الفكر ، وقلة الصبر على تحمل مشاق البحث العلمي . ولقد كان ومازال التقليد في الفقة الاسلامي بعد إغلاق أبواب

الاجتهاد وانصراف العلماء والفقهاء إلى « المناظرات الجدلية التى يتمسك فيها كل طرف بمذهب إمامه ، ويدافع عنه بغض النظر عن قوة أدلة خصمه . وشجع بعض الولاة المناظرة فى علم الفقه الأمر الذى أضعف الاقبال على فنون العلم ، وأدى إلى اقبال الناس على المسائل الخلافية فدب التقليد فى صدور الناس دبيب النمل وهم لا يشعرون » [١].

فى جو كهذا يسود الجمود ، وتعلو همة أنصاف العلماء وقليلى الفقه . وهو ما حذر منه الأئمة فها هو أبو حنيفه رحمه الله يقول « لا ينبغى لمن لم يعرف دليلى أن يفتى بكلامى » .

وكان رضى الله عنه إذا أفتى يقول « هذا رأى النعمان بن ثابت – يعنى نفسه – وهو أحسن ما قدرنا عليه . فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب » وكان الأمام مالك رضى الله

---

(١) يوسف قاسم : أصول الأحكام الشرعية – القسم الثانى – ٢٠٠١ – ص ٣٠١ .

عنه يقول « ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم» [١] .

ولذلك لم يكن عجبا أن يذهب ابن حزم في كتابه الأحكام في أصول الأحكام إلى أن التقليد حرام [٢] .

وإن الباحث ليشعر بالأسى كيف يسود فقه التقليد وينتشر على الرغم من أن الاسلام دين يحض على العلم ويأمر به ويكافئ المصيب فيه بأجرين والمخطأ بأجر واحد .

فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « أن من اجتهد وأصاب له أجران ومن أخطأ له أجر » .

٢- شجاعة الباحث في إبداء آرائه بحرية . وتنمية روح الاستقلال لديه حتى يستطيع إخراج بحثه في صورة جديدة تفيد المجتمع وفق المقاييس والمناهج العلمية السليمة .

---

(٢) حجة الله البالغة للدهلوي – جـ ١ – ص ١٥٧ .

(٢) ابن حزم – الأحكام في أصول الأحكام – جـ ٦ ص ١١٢١ – ١١٢٢ . على أننا ننبه أن الاقتناع بالحكم الفقهي والعمل به يختلف تماما عن التقليد .

ويجب إبعاد البحث العلمى عن مدارج السياسة . فــلا نفع فى أبحاث تسخر لخدمة السلطان أو تبرر ظلم الحكام . أو تمكن للطغاة استمرار طغيانهم .

المطلب الثانى

أنواع البحث العلمى

تتعدد أنواع البحوث العلمية ، بتعدد الزوايا التى يمكــن النظر إليها منها . وتتميز كل من هذه الأنواع بمميزات خاصة بها . فلكل علم بحث خاص به ، وطبيعة مميزة لــه . إلا أن هذا لا يمنع ضرورة خضوع هذه الابحاث لقواعــد وأســس علمية ثابتة .

ويمكن تقسيم البحث العلمى وفقا لطبيعة العلــوم التــى يجرى عليها ولذلك فثمة أبحاث تتعلق بالعلوم الطبيعية وأخرى

تتعلق بالعلوم الانسانية . وهو ما سوف نلقى عليه الضوء كما يلى : -

الفرع الأول

البحوث المتعلقة بالعلوم التطبيقية

وتتميز هذه البحوث بأنها بحوث عمليه . وتطبيقية فى آن واحد . أى أن أهميتها الأساسية تنبع من صلاحيتها للتطبيق وهو ما يعود على المجتمع بالنفع الكبير . فهذه البحوث هى التى تؤدى إلى تطوير الصناعات المختلفة ، إلى زيادة الانتاج فى كل المجالات .

ويتطلب هذا النوع من البحوث إنفاق أموال كثيرة إلا أن مردود هذه الأموال سواء المباشر أم غير المباشر كبير جداً .

وتتميز الدول المتقدمة بإهتمامها بهذا النوع من الأبحاث . فضلا عن قدرتها الهائلة على تسويق نتائجه

والاستفادة منها . ولذلك فلا عجب أن نجد هذه الدول تحـرص على خطف العقول والبـاحثين مـن دول العـالم الثـالث ، وإغرائهم بشتى الوسائل حتى تستفيد منهم . مستغلة فى تلـك الازمة الاقتصادية التى تعانى منها هذه الدول .

وعلى العكس فإن فاعلية هذه البحوث فى دول العـالم الثالث ما زالت متواضعة إلى حد كبير فمـن ناحيـة أولـى: يعانى الباحثون من قلة الامكانيات المرصودة لهذه الابحـاث ، وتخلف تكنولوجيا البحث الأمر الذى يؤدى إلى تواضع نـاتج هذه البحوث . ومن ناحية ثانية : فإن هذه الدول لـم تنجـح بالصورة الكافية فى ربط خططها البحثية باحتياجاتها الفعليـة فى المجالات المختلفة سواء الصناعية أم الزراعية أم غيرهـا من المجالات .

وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبى فى البحـث والذى يقوم على الملاحظة وفرض الفروض ، والتحقق مـن صحتها ، ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة . ومن أهم مجالات هذه الأبحاث الكيمياء والفيزياء والرياضة والهندسـة والطب والزراعة وغيرها كثير .

الفرع الثانى

البحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية

وتتميز هذه البحوث بأنها بحوث نظرية وليست عملية . إلا أن اعتبارها بحوثاً نظرية لا يقلل من أهميتها أو قابليتها للتطبيق . وتجد هذه الأبحاث مجالها فى العلوم الأنسانية المختلفة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والتاريخ واللغويات والأدب وعلوم الدين والتاريخ ، والقانون .

وتهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة وتبسيطها بالنسبة للانسان حتى يستطيع أن يستفيد من جوانب الحياة المختلفة .

ولا يتطلب هذا النوع من الأبحاث إنفاق أموال كثيرة كما هو مطلوب بالنسبة للبحوث التطبيقية . ومن الملاحظ أن هذه البحوث فى مصر متطورة . وللمصريين باع طويل فى تنمية الفكر والثقافة ومعظم العلوم الإنسانية الأخرى .

فمصر بحق ولادة للمبدعين فى هذه المجالات وغيرها . وهو الأمر الظاهر من انتشار ابداع المصريين وتأثيره فى كل الدول العربية وتخطيها فى أحيان كثيرة إلى العالمية .

فعلى سبيل المثال : قام أساتذة القانون المصريين بدور فعال فى صنع وتطبيق القوانين المختلفة فى كافة الدول العربية .

والبحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية وإن كانت نظرية إلا أن هذا لا يعنى أن تكون مجرد مناظرات ومجادلات هى فى حقيقتها دخان فى الهواء لا تؤثر فى واقع المجتمع . بل يجب أن تكون بحوثاً قابلة للتطبيق تواجه مشكلات قائمة ، تقترح لها حلولا ممكنة التطبيق .

التكامل بين نوعى البحث العلمى

يتضح لنا مما سبق أن نوعى البحث العلمى سواء تعلق الأمر بالعلوم التطبيقية أم بالعلوم الانسانية هما جناحان متكاملان لنهضة المجتمع وتطوره . وأن الاهتمام بأحدهما دون الأخر لا يؤدى إلى النتائج المرجوة فى المجتمع .

فالتقدم فى أحد مجالى البحث العلمى دون الآخر تبـــدو معه نهضة المجتمع وكأنها تسير على ساق واحــــدة . وهـــو الأمر الذى تعانى منه الدول النامية . إذ أن البحوث العلميـــــة التى تتعلق بالعلوم التطبيقية كالكيمياء ، والفيزيــــاء ، وكافـــة المجالات الزراعية ، والصناعية تعانى من فقـــر الامكانيـــات وقلة الاعتمادات المالية لشراء الاجهزة وتجهيز المختـــبرات . مما أضحت معه هذه البحوث غير مجديـــة أولا تتـــلاءم مـــع الواقع فى هذه المجتمعات . وفى ظل واقع كهذا فإن التقدم فى الجناح الثانى ؛ أى فى البحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية يظـــل ناقصاً وغير مجد .

المبحث الثانى

مناهج البحث العلمى

لكل بحث علمى منهج أو أكثر يعتمد عليه الباحث حتى يصل إلى غاية بحثه . ومناهج البحث العلمى ؛ وإن كانت متعددة إلا أنها فى الأصل متكاملة ، تتكاتف فيما بينها لتحقيق هدف واحد . وسوف نبين أولا : مفهوم المنهج العلمى وتمييزه عن غيره ثم بعد ذلك نبين أنواعه والقواعد التى يخضع لها .

المطلب الأول

مفهوم المنهج العلمى

كلمة المنهج تعنى لغة الطريق . وترجع فى أصلها اللغوى إلى الفعل (نَهَجَ) ومنه النهج ، والمنهج ، والمنهاج ،

أى الطريق الواضح ، ونهج الطريق أى أبانه وأوضحه أيضاً سلكه ، وبابهما قطع[١] .

وفى الاصطلاح يعرف المنهج من ناحية الموضوع بأنه الطريق الذى يؤدى إلى الكشف عن حقيقة معينة . ويكون ذلك عن طريق مجموعة من القواعد والوسائل التى يتبعها الباحث للوصول إلى هذه الحقيقة . ومن الناحية الشكلية ، فإن المنهج هو الإطار الذى توضع فيه البيانات والمعلومات والتى يتم تنظيمها والتعامل معها وفقا لقواعد وإجراءات معينة[٢] .

ويعرف البعض المنهج بأنه « الطريق المنظم الذى يسلكه العقل والتفكير الإنسانى من دراسته مشكلة أو موضوعاً ، فى مجالات العلوم عموماً ، بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم سواء تمثل فى التعرف على المبادئ والقواعد التى

---

(١) مختار الصحاح : للشيخ الإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى – ترتيب محمود خاطر – طبعة دار المعارف – ١٩٩٠ – ص ٦٨١ .

(٢) حامد عبد الماجد : مقدمة فى منهجية ودراسة وطرق بحث الظواهر السياسية – ٢٠٠٠ – ص ١٧ .

تحكم الظواهر والقضايا العامة أو إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات »[1] .

والمنهج على الوجه السابق يتصف بالعلم . وعرف البعض العلم أنه المقدرة على التنبؤ والفهم ، ويقتضي المنهج العلمى ألا تقبل أى فكرة إلا إذا أيدها دليل مناسب[2] .

ويشترط فى هذا الدليل أمران الأول : يتمثل فى أن قبول الدليل أو رفضه باعتباره مناسب أو غير مناسب ، إنما يقوم على نظرة موضوعية مبرأة من كل هوى خاص أو ميل شخصى . أما الأمر الثانى : أن المنهج العلمى لا يقبل دليلاً يستند إلى قوة خفية أو أسطورية كانت أم دينية . وهو أمر لا يتصادم مع ضرورة الإيمان بالغيب والتسليم به فهذا أمر مختلف تماما .

---

(١) أحمد عبد الكريم سلامه : الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية – الطبعة الأولي – ١٩٩٧ – ص ٣٤ .

(٢) أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمى فى الإسلام – عالم المعرفة – عدد ١٣١ – المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ص ٢١ .

خطوات المنهج العلمى :

تتعدد خطوات المنهج العلمى وتبدأ منذ اختيار المشكلة حتى اقتراح الحلول لها . وذلك على الوجه التالى :

١- تحديد مشكلة البحث وصياغتها :

فالمنهج العلمى يقتضى بداءة تحديد المشكلة البحثية وتعيين فروضها وبيان حدودها .وصياغتها صياغة علمية سليمة . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق القراءات الكثيرة والمتنوعة التى تكشف للباحث جوانب المشكلة البحثية المختلفة .

٢- بناء خطة البحث :

فبعد تحديد المشكلة البحثية وتحديد فروضها والإلمام بكل جوانبها يتهيأ للباحث وضع خطة تمثل إطاراً نظرياً وتحليلياً لدراسته . ويجب أن تكون الخطة معدة وفقا لأسس وضوابط معينة سوف نبينها فيما بعد . فبقدر انضباط هذه الخطة وسلامتها بقدر ما يسهل على الباحث أن يخطو خطوات كبيرة فى بحثه . على أنه يجدر التنبيه ؛ أن هذه الخطة تعتبر خطة أولية أو مبدئيه يمكن للباحث أن يغير فيها

أو يعدل منها في أي وقت كلما اقتضت ضرورة البحث ذلك .
فمن المسلم به أن الانسان لا يتوقف عن التعديل والتغيير في بحثه إلا بعد طباعته . وهو ما يتفق مع القول المأثور في تراثنا التليد عن الأصفهاني من أنه « لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو ترك هذا لكان أفضل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .. » .

٣- استخدام أدوات البحث العلمي :

وفي هذه المرحلة يستخدم الباحث أدوات البحث العلمي سواء تعلق الأمر بجمع المعلومات ، أو تحليل الفروض العلمية واقتراح مجموعة من الحلول للمشكلة البحثية ، ولاختبار مدى صحة هذه الحلول ومدى ملاءمتها . وهو الأمر الذي يجب أن يتسق مع الواقع الذي يعيشه الباحث ويطبق فيه هذه الحلول . فهدف كل بحث علمي جاد هو تغيير الواقع والتأثير فيه .

تميز المنهج العلمي :

المنهج العلمي على ما سبق تحديده يختلف عن غيره من المناهج التي تتبع لبلوغ هدف معين . فثمة مناهج كثيرة

لا ترتبط بالعلم وتؤدى إلى تحقيق أهـداف معينـة بصـرف النظر عن صحة هذه المناهج أو عدم صحتها فالمنهج العلمـى يختلف عن كل ما يناقض العلم كالخرافة والدجـل والحـدس والتخمين . فكل هذه المناهج لا تتصف بالعلم ولا تخضع فـى خطواتها أو أدواتها للمنطق العلمـى . « فأدلتـها لا يمكـن الوثوق فيها أو الفصل فى مدى صحتها لدى المشـتغلين بـها والمؤمنين بصحتها ، أى أنها تفتقد الشرطين الأساسيين مـن شروط المنهج العلمى وهما : الثقة والثبات »[١] .

وعلى ذلك فإن العلاقة بين المنهج العلمى وغيره مـن المناهج مثل الخرافة والحدس والسحر والتنجيم هـى علاقـة طردية فكلما اتسعت مساحة أحدهما قلت مساحة الآخر .

(١) حامد عبد الماجد : المرجع السابق – ص ١٩ .

المطلب الثانى

أنواع المنهج العلمى

تتعدد مناهج البحث فى العلوم المختلفة . فقد يكون هذا المنهج استقرائياً ، وقد يكون استنباطياً . كما قد يكون منهجاً مقارناً بين نظامين أو أكثر ، كما قد يكون منهجاً تاريخيا يبحث فى أحداث طواها التاريخ .

أولا : المنهج الاستقرائى : la méthode inductive

ويسمى أيضا بالمنهج التجريبى ويعنى هذا الأسلوب باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسرى على الجزء يسرى على الكل « فجوهر المنهج الاستقرائى هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام »[١] .

والأسلوب التجريبى فى البحث معروف فى كل مجالات العلوم سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية . بل إنه

---

(١) أحمد عبدالكريم سلامه : الأصول المنهجية – المرجع السابق – ص ٣٤ .

صار فلسفة لدى بعض المفكرين مثل فرنسيس بيكون (١٥٦١ – ١٦٢٦) هدفها تركيز عنايتها وتساؤلاتها فى عالم الطبيعة ، فتحاول أن تفهم أسرارها[١] .

والمنهج التجريبى أو الاستقرائى يمر بخطوات محددة تبدأ بالملاحظة وتدوين الظواهر محل البحث وتحليلها ثم الخلوص إلى نتائج يمكن تعميمها فيما بعد . وذلك على الوجه التالى :

أ – الملاحظة :

فالمنهج الاستقرائى يعنى باستقراء الأجزاء ومن ثم فإن نقطة البداية فيها إنما تبدأ بالملاحظة أى ملاحظة ظاهرة من الظواهر الكونية أو الاجتماعية أو الإنسانية وتتم الملاحظة باستخدام الحواس مدعمة بما يساعدها من أدوات علمية تيسر ذلك[٢] .

---

(١) أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمى ... المرجع السابق – ص ١٠٨ .

(٢) محمد القليوبى : البحث القانونى – دراسة نظرية تطبيقية – القاهرة ٢٠٠١ – ص ١٥ .

ويقتضـــى ذلـــك أن الظـــاهرة المرصـــودة بالمنـــهج الاستقرائى يجب أن يتوافر لها التتابع ، حتى يمكن ملاحظتـها ورصدها . ذلك أن تكرارها هو الذى يبرهن علـــى صحتـها وضرورة تعميم أحكامها على الكل .

ب – التدويـــن :

وهى مرحلة تتعاصر مع مرحلة الملاحظة أى تتم فـــى ذات الوقت وتعنى ضرورة تدوين جميع الملاحظـــات التـــى تحدث فى الواقع العملى أولا بأول وبطريقة مرتبة . إذ تمثـــل هذه الملاحظات المدونة الفروض أو المعطيات التى يخلـــص منها الباحث إلى نتيجة معينة .

ج – التجربـــة :

وفى هذه المرحلة يتم اختبار صحة الفروض التى تـــم تدوينها ويجب أن تفضى هذه الفروض جميعها أو أغلبها إلـــى نتيجة يسهل تعميمها ومن ثم صياغة قاعدة عامة تعـــبر عـــن العلاقة بين الجزء والكل الذى يتحد فيه جميـــع الأجـــزاء أو أغلبها .

والمنهج الاستقرائي بهذا المعنى كثيرا ما يستخدم فـــي الأبحاث القانونية كغيره من العلوم . ولعل أهم مجالاتـــه مـــا يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضـــوع معيـــن لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع .

ويمكن لنا أن نمثل لتطبيقات هذا المنـــهج فـــي إطـــار القانون العام مثلا . وفي موضـــوع يتعلـــق بموقـــف أحكـــام القضاء المصرى من فكرة الرقابة على دستورية القوانيـــن . فقد اتجهت أحكام القضاء المصرى في غالبها إلـــى الإقـــرار بأحقيته في البحث في دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلـــك . صحيح أن هناك أحكاما أخرى ترددت في هذا الأمر إلا أنه في النهاية توحد اتجاه القضاء نحو إقرار حقه في البحث فـــي دستورية القوانين[١] .

وهو الأمر الذى استقر عليه الفقه والقضاء في نهايـــة الأمر الذى أفضى في النهاية إلى تدخل المشرع بالقانون رقـــم

---

(١) في تفصيل ذلك راجع: جابر جاد نصار : الوسيط في القـــانون الدستورى – ١٩٩٦ – دار النهضة العربيـــة – ص ١٨١ ومـــا بعدها .

٨١ لسنة ١٩٦٩ لتنظيم القضاء الدستوري في مصر بإنشاء المحكمة العليا .

وعلى ذلك يتضح أن المنهج الاستقرائي يرد الجزئيات إلى أصلها ولذلك فهو يسمى في الدراسات القانونية بالمنهج التأصيلي .

ثانيا : المنهج الاستنباطي : La méthode deductive

والمنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي ، ذلك أنه إذا كان هذا الأخير – كما سبق القول – يرصد حكم الجزئيات لتعميمها على الكل . فإن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية . فهذا المنهج يعني بدراسة المبادئ والقواعد العامة وتطبيقها على الأجزاء .

ويفيد المنهج الاستنباطي في البحوث العلمية ، وكتابة الأحكام القضائية وإعداد المرافعات أمام المحاكم . ولذلك فهو منهج له تطبيقات في علم القانون . حيث يقتضي الأمر ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية وتطبيقها على وقائع القضية . أو المشكلة البحثية .

ويجد المنهج الاستنباطي – ويسمى أيضا المنهج التحليلي – في العلوم القانونية تطبيقات كثيرة مثل النظم السياسية وتحليل الظواهر السياسية التي ترتبط بها وبيان مدى تحقيقها لأهدافها . فضلا عن قانون العقوبات إذ تتعدد موضوعاته التي تخضع للدراسة وفقا للمنهج التحليلي مثل الظواهر الإجرامية كإجرام فئة معينة من المجتمع أو تحليل جرائم معينة كجرائم الإرهاب أو خطف الطائرات أو اغتصاب الإناث أو غير ذلك من الجرائم التي تحدث في المجتمع . ويعنى هذا المنهج بدراسة أسبابها وبيان وسائل علاجها ، ومواجهتها .

تكامل المنهجين الاستقرائي والاستنباطي :

لا يعني الاختلاف بين المنهجين – كما سبق بيانه – افتراقهما . وإنما في حقيقة الأمر كثيرا ما يتكامل المنهجان معا في دراسة موضوع معين . فإذا كان المنهج الاستقرائي يهدف إلى تكوين قواعد ونظريات عامة اعتمادا على رصد الأجزاء المتفرقة فإن المنهج الاستنباطي يهتم بتحليل هذه القواعد العامة عند تطبيقها على هذه الجزئيات .

ولا يخرج البحث القانونى عن ذلك إذ أنه يحتاج إلى استخدام المنهجين معاً وبدرجات متفاوتة .

وإذا كان المنهجان الاستقرائى والاستنباطى يمثلان الأساس فى دراسة العلوم أيا كانت طبيعتها . فثمت مناهج أخرى تكمل هذه الدراسة وتعنى بأبعاد دراسية مختلفة . ومن ذلك المنهج المقارن والمنهج التاريخى . وهى مناهج تكميلية تساعد الباحث على إتمام بحثه . وهذه المناهج التكميلية اكثر تطبيقا فى نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية . وسوف نلقى الضوء عليها كما يلى :

ثالثا : المنهج المقارن :

يمثل المنهج المقارن فى الدراسات القانونية أهمية كبيرة ، إذ عن طريقه يطلع الباحث على تجارب النظم القانونية الأخرى ، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف . والموازنة بين هذا وذاك ، ومن ثم الخلوص إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق .

على أنه يجب الأخذ فى الاعتبار عند إجراء المنهج المقارن فى إطار الدراسات الإنسانية والإجتماعية ومنها الدراسات القانونية – بطبيعة الحال – الاختلافات التى تكون بين هذه النظم سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية . فإذا كانت القاعدة القانونية هى قاعدة تنظم سلوك الأفراد فى مجتمع معين ، فإن السلطة التى تختص بوضع هذه القواعد يجب أن تكون على دراية بهذا الواقع بكل أبعاده حتى تأتى القواعد القانونية صالحة للتطبيق .

والمنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقى أو على المستوى الرأسى(١) .

فعلى المستوى الرأسى ، تكون المقارنة بين نظامين قانونين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة . وتأخذ المقارنة هنا بحث المسألة فى كل قانون على حده . وفى هذا الإطار يمكن التمثيل ببحث مقارن فى أساليب اختيار رئيس الدولة فى النظام الدستورى المصرى وفى الشريعة الإسلامية ، ففى هذا المثال تتبدى المقارنة الرأسية أن يذكر الباحث فى القسم الأول:

---

(١) أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق – ص ٤٣ .

أساليب اختيار رئيس الدولة فى النظام الدستورى المصرى وفى قسم ثانى : يبحث هذه الأساليب فى الشريعة الإسلامية . وفى كل قسم يجب على الباحث أن يتبين أوجه الاختلاف والاتفاق بين هذا النظام وذاك .

وعلى المستوى الأفقى ، فإن الأمر يختلف حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن فى كل جزئية من جزئيات البحث . ويعرض فيها لأحكام الأنظمة محل المقارنة . فإذا أخذنا المثال السابق : فإن المنهج المقارن على المستوى الأفقى يعنى دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث فى النظامين محل المقارنة ، النظام الدستورى المصرى - والشريعة الإسلامية . فمثلا حين الحديث عمن يختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) ؛ يجب بحث الأمر فى النظامين معاً ، وفى موضع واحد مبينا أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين النظامين . نفس الأمر عند الحديث عن طريقة الاختيار . وغير ذلك .

ولا يخفى أن المنهج المقارن على المستوى الأفقى أفضل كثيراً وأدق من مثيله الذى يتم على المستوى الرأسى ومرد ذلك ؛ أن المقارنة الرأسية تؤدى إلى تكرار الأفكار

وتشتتها فما يقال هنا يعاد هناك فضلاً عن أن الأمر فى نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد فى نظامين مختلفين فكأن الباحث درس فى المثال السابق أساليب اختيار رئيس الدولة مرة فى النظام الدستورى المصرى ومرة أخرى فى الشريعة الإسلامية .

أما منهج المقارنة الأفقية فهى تؤدى إلى حسن إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق فى الأنظمة محل المقارنة . فضلاً عن منع تكرار الأفكار وهو ما يؤدى فى نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث .

ويتميز المنهج المقارن – على الوجه الذى سبق وبيناه – بأنه يُمكن الباحث من الإطلالة على النظم القانونية المختلفة يتلمس فيها الحلول السديدة لمشكلة البحث ، أو يتأكد من خلالها سلامة ما يتضمنه نظامه القانونى من حلول . وتتعاظم أهمية هذا المنهج فى ظل اتجاه النظام القانونى والاقتصادى فى العصر الحديث إلى فكرة العولمة . فالفكر القانونى الحديث يطمح إلى إقامة نظام القانون العالمى الذى تصلح قواعده لكل الدول . وأيا ما كان الرأى تجاه هذه الأفكار ، إلا أن الدراسات المقارنة للنظم القانونية المختلفة

هي التي تبصر المشرع والفقه في مختلف الدول نحو ما تفرضه من تحديات تستدعي ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية ، وما يرتبط بها من مصالح وطنية يعد النظام القانوني الوطني الحارس الأول لها .

رابعا : المنهج التاريخي :

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ ذاته . فالقواعد القانونية إنما هي قواعد متطورة ؛ ترتد بإصولها إلى عمق الزمن . فظهور قواعد جديدة يعني اختفاء أخرى وفق سلسة متصلة الحلقات .

والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين ، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية ، أو دراسة نظام الحكم في ظل الدولة الفاطمية مثلا . وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة معينة من فترات التاريخ ؛ وهو أمر كثيراً ما يحدث في إطار عرض هذه الأنظمة لتتبع الحلول القانونية السائدة في فترة معينة .

وقد يكون منهجاً تاريخياً تحليلياً يعنـــى بتحليـل هــذه الأنظمة للاستفادة من أنظمتها القانونية سواء لمعرفة مواطــن الضعف بها أو عناصر القوة ففى الدراسات التاريخية دائمــا الدرس والعبرة .

ولمكانة المنهج التاريخى فى الدراسات القانونية نجــد جل الأبحاث القانونية تعنى بدراسة موضوع الدراسة دراســة تاريخية موجزة تعطى إطلاله سريعة على نشـــأة موضـــوع البحث وتطوره فى عمق الزمن . ففى كثير من الأحيان تمثـل نشأة نظام معين مدخلاً أساسياً لفهم آليات هذا النظام . فعلـــى سبيل المثال تمثل معرفة جذور نظام الاستفتاء الشعبى مدخــلاً لفهم دور هذا النظام فى النظم الديمقراطية .

فكلمة الاستفتاء Référndum فى أصل نشأتها هـــى كلمة عرفت فى الحياة الدبلوماسية من أجل طلـــب تصديـق سلطات المقاطعة على مقترحات مندوبيــها . حيــث إن كــل مقاطعة من المقاطعات الكنفدرالية فى الاتحـــادات الجرمانيــة والسويسرية القديمة كانت ترسل مندوبيها إلى الاتحاد العـــام لهذه المقاطعات . الذى يختص بسن القوانين وترســل معــهم وكالة إلزامية . ويجب على هؤلاء المندوبين التقيد بحدودها .

فإذا طرح موضوع لم يكن وارداً في الوكالة الإلزامية ، فإن العضو لا يستطيع أن يبدي فيه رأيا إلا إذا رجع إلى مقاطعته . وحتى في المسائل التي تشملها وكالته كان العضو يستطيع أن يبدي رأيا مؤقتا حتى يرجع مرة ثانية إلى السلطات المحلية في مقاطعته لكي يستطلع رأيها في موضوع التصويت سواء بالموافقة أم بالرفض(١) .

ويتضح من هذه النشأة التاريخية للاستفتاء أنه وإن لم يكن يعني بالضرورة إشراك الشعب في ممارسة الحكم ، إلا أن الأمر تطور بعد ذلك واتسع معنى الاستفتاء ليشمل إخضاع أي عمل للموافقة الشعبية .

تلك كانت أهم المناهج التي يتبعها الباحث في إعداد بحثه ، وما من شك في أن ارتباط هذه المناهج بالعلم يميزها عن غيرها من المناهج غير العلمية ولكي تؤتي ثمارها فإنها تخضع لمقاييس علمية صارمة تواضع عليها العلماء جيلاً بعد جيل حتى أضحت أصولها ثابتة .

---

(١) جابر جاد نصار : الاستفتاء الشعبي والديمقراطية – دار النهضة العربية – ١٩٩٣ – ص ٧ .

على أنه يجدر التنبيه على بعض القواعد المنهجية بالغة الأهمية التى تحقق لمنهج البحث فاعليته فى بلوغ هدفه .

أولى هذه القواعد « الاختبارية » : وتعنى ملاحظة الفروض بأدوات الملاحظة المعروفة والمسلم بها علميا سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر فلا يصح والحال كذلك أن يعتمد الباحث على التأمل الفلسفى أو التجربة الذاتية[1] .

ثانى هذه القواعد « الموضوعية » : وتعنى ضرورة التمييز بين القيم الذاتية للباحث ومنهج البحث العلمى الذى يقوم على افتراضات علمية تنأى بنفسها عن قناعة الباحث الشخصية . فلو فرضنا أن الباحث من الناحية المبدئية قد انحاز إلى حل معين للمشكلة . فإن ذلك أمر يعدم كل فائدة للبحث العلمى . على أن تحقق الحياد الكامل للباحث وانسلاخه عن قيمة ومبادئه أمر ليس سهلاً بكل تأكيد بل قد يكون من الصعب أو المستحيل تحققه . فالباحث ليس آلة

---

(١) حامد عبد الماجد : المرجع السابق – ص ٣٦ .

وإنما هو انسان من لحم ودم وعقل يتأثر بمحيطه الخـــارجي وما يعتمل فيه من فلسفات وأخلاق وقيم . فموقـــف البــاحث المسلم مثلا من قضايا قطع فيها دينه بحكم قاطع يؤثـــر فيــه ويتأثر به حين بحث مشكلة تتصل بذلك . ولعل هـــذا الأمـــر واضح أيضاً في موقف كثير من العلماء في الدول المتقدمـــة من قضية استنساخ البشر لما لها مـــن محظـــورات دينيـــة و أخلاقية .

وعلى ذلك فإن قاعدة الموضوعية ليست مطلقة بحـــال فإطلاقها أمر يتنافى مع الطبيعة الإنسانية - كما سبق القول - فما من شك في أن الباحث حين اجـــراء بحثـــه إنمـــا يتقيـــد بمجموعة من الضوابط والقيم الأخلاقية تمثل الحـــد الأدنـــى الذى يصعب عليه النزول عنه . فضلاً عن أن ثمـــة وظيفـــة أساسية للبحث العلمي تتمثل في تدعيم هذه القيم والأخلاق فـــي مجتمع معين .

الفصل الثانى

الأطر الحاكمة للبحث العلمى

نتناول فى هذا الفصل الإطار الشخصى للبحث العلمى . ويشمل الأشخاص الذين يتصلون بعملية صناعة البحث العلمى فى مبحث أول .

أما المبحث الثانى فنتناول فيه الإطار الموضوعى للبحث العلمى .

وذلك على التفصيل التالى :

المبحث الأول

الإطار الشخصي وتأثيره في البحث العلمي

يقصد بالإطار الشخصي ؛ الأشخاص الذين يتصلون بصورة مباشرة بعملية صناعة البحث العلمي . فإذا كان البحث في نهاية الأمر ينسب إلى الباحث ؛ باعتباره جهده العلمي . فإن ثمة بحوث لا يستقل الباحث بالقول الفصل في تمامها ، ويقصد بها الرسائل التي تقدم للحصول على درجة علمية مثل الماجستير والدكتوراه .

وهذه الأبحاث تقدم إلى الأقسام العلمية بالجامعات ويقتضي الأمر أن تعد بإشراف أحد الأساتذة المتخصصين في موضوعها .

وعلى ذلك فإن الإطار الشخصي للبحث هو الباحث والمشرف على البحث . وهما جناحان متكاملان يتكاتفان معا لإخراج بحث جيد نافع . ولذلك حق علينا أن نلقي الضوء على طرفي البحث . الباحث ، والمشرف على البحث . وذلك كما يلي :

المطلب الأول

الباحـــــث

ويمثل الباحث الركن الركين فى البحث العلمى ، إذ أن البحث العلمى يمثل ثمرة مجهوده أساسا . فهو الــذى يبحــث وينقب فى المصادر والمراجع ليصل إلى ما فيها مــن علــوم وفنون تخدم بحثه .

والبحث العلمى مهنة شاقة إذ أنـــه يقتضـــى البحــث والتنقيب ، وتقليب الأمور على وجوهـــها المختلفــة ، ووزن الآراء والترجيح بينها ، والخلوص إلى نتائج محددة . وهـــذه وتلك عمليات مركبة ومتداخلة تحتاج من الباحث إلى خصـــال عديدة وملكات شخصية فريدة ، وإطلاع واسع وثقافة مديـــدة وعلم بالتراث وقدرة على تفهم الأمور وسبر أغوارها .

والبحث العلمى بهذا المعنى على ما يرى البعض إنمـــا هو « موهبة تمنح لبعض الناس ولا تمنح للآخرين ، فـــالبحث خلق وإبداع ، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لــدى بعــض

الأفراد ، وتتضاءل أو تنعدم عند آخرين »[١] . وإذا كان هذا القول صحيحاً إلى حد كبير نظراً لأن الواقع العلمي يثبت صحته في فروض كثيرة فثمة طلاباً تفوقوا في مراحل الدراسة الجامعية (ليسانس أو بكالوريوس) إلا أنهم لم يحققوا نجاحات تذكر في عملهم كباحثين . فمنهم من توقف إنتاجه عند مرحلة معينة ، ومنهم من لم يكن له إنتاج علمي على الإطلاق . وهو أمر تَحَوّط له قانون تنظيم الجامعات في مصر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إذ نص في مادته ١٥٥ على أن « ينقل المعيد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً . أو إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه الدرجة سبق الحصول على درجة الماجستير أو دبلومي الدراسة العليا بحسب الأحوال » .

---

(١) أحمد شلبي : كيف تكتب بحثاً أو رسالة ؟ مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الرابعة والعشرون – ١٩٩٧ – ص ٤١ .

كما نصت المادة ١٥٦ « ينقل المدرس المساعد إلـــى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجـــة الدكتـــوراه أو مـــا يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينـــه مدرســـاً مساعداً » .

على أننا نستطيع أيضا أن نؤكد أن تطور طرق البحث وانضباطها من الناحية العلمية وتوفر الكثير من أدوات البحث التى تعين الباحث على أن يبلغ غايته فى إخراج بحثه بصورة جيدة ومقبولة . أدى إلى تذليل كثير من صعاب البحث العلمى . وفى أحيان كثيرة ساعد هذا التقدم على نمـــو الامكانيـــات الضعيفة لبعض الباحثين فكثير من المهارات يمكن أن تكتسب بالتعلم وتراكم الخبرات . وفى ظـــل التطـــور التكنولوجـــى والمعلوماتى الذى نحياه فى القرن الواحد والعشرين لا يمكـــن – معه – أن نعول فقط على القدرات الشخصية للبـــاحث دون غيرها من الامكانيات التى يمكـــن أن تنمـــى لـــدى البـــاحث مهارات وقدرات كثيرة .

ولا غرو ، بعد ما بيناه من مشقة طلـــب العلـــم ، أن يزخر تراثنا التليد بتكريم العلماء والحث على طلـــب العلـــم وجعله جهاداً فى سبيل الله. وآيات القرآن الكريم زاخرة بذلك.

وصدق من قال « قل هل يستوى الذين يعلمــون والذيــن لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب »[١] وقال جل شأنه « يرفـــع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجــات »[٢] وقولــه أيضا « إنما يخشى الله من عباده العلماء »[٣] .

وفى احاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم معين لا ينضب في تكريم العلم والعلماء وجعله دربــا مــن دروب الجهاد فى سبيل الله فقد قال « طلب العلم فريضة علــى كــل مسلم ومسلمة[٤] » وقال أيضا «اطلبوا العلم من المـــهد إلـــى اللحد» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله بــه خيرا يفقهه وإنما العلم بالتعلم »[٥] .

---

(١) سورة الزمر الآية ٩ .

(٢) سورة المجادلة الآية ١١ .

(٣) سورة فاطر الآية ٢٨ .

(٤) أخرجه ابن ماجه فى سننه - جـــ١ - ص٨١ - حديث رقم ٢٢٤.

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه جـــ١- ص ٦٢ - رقـــم ٦٧ - ، باب العلم قبل القول والعمل .

وقال أيضا « ما من خارج خرج من بيته فـي طلـب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها ، رضا بما يصنع »[1].

وقال أيضا « من خرج في طلب العلم ، كان في سبيل الله حتى يرجع »[2] .

ولذلك فإن كثيرا من الفقهاء اهتموا ببيان الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث[3] ومن أهم هذه الصفات ما يلي :

أولا : الايمان بقيمة البحث العلمي :

فلا شك أن للبحث العلمي قيمة كبيرة في المجتمـع ؛ فهو الذي يؤدي إلى تغييره وتحسين ظروفه . وأساس التغيير في معدلات الانتاج هو التطور التكنولوجي الذي يعـد ثمـرة للبحث العلمي . وإذا كان ايمان المجتمع بدور البحث العلمي ضرورة أساسية ، فإن هذا الايمان لا بـد أن يتوافـر أيضـا

---

(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه مج١ ص ٨٢ حديث رقم٢٢٦.

(٢) رواه الترمذي .

(٣) راجع في ذلك : أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق – ص ٤٨ . صبري السنوسي و جمال عبدالعزيز : دروس في البحـث القانوني – ١٩٩٨ – ص٤٤. أحمد شـلبي : كيـف تكتـب ...؟ المرجع السابق – ص ٤١ .

للأفراد الذين يقومون بالبحث العلمى . فالإيمان بدور البحث وقيمته في تغيير المجتمع أمر لازم لنجاح هذه الأبحاث .

فالبحث العلمى مهنة وليس وظيفة . والفرق بينهما واضح جلى ؛ إذ أن المهنة يعمل فيها الشخص بفن وحب أما الوظيفة فقد تكون مفروضة على الموظف ، وهو يؤديها برتابة ودون إبداع . أما المهنة فإن المهنى يمارسها بعشق ، وكلما امتدت به السنون زادت إجادته لها .

والإيمان بقيمة البحث العلمى يذلل للباحث صعابا جمة ، ويقوى عزيمته للتغلب على هذه الصعاب .

ثانيا : الأمانة العلمية :

وتلك صفة لا مناص من توافرها فى كل باحث . فافتقار الباحث تلك الصفة يهوى به إلى قاع الفشل وينأى به مسافات شاسعة عن أى نجاح . ولسوف يكون لنا مع هذه الصفة وقفات عند الحديث عن كتابة البحث واستخدام أدواته من معلومات وبيانات . على أننا أردنا فى هذا الإطار أن نبرز ما لهذه الصفة من أهمية كبيرة ؛ إذ أنها تعد عماد البحث العلمى

وركنه الركين . فلن يستطيع باحث أن يضيف إلى العلم بابـــا جديداً إذا ما استحل سرقة أفكار غيره على أى وجه كان ذلك.

وفى الحقيقة أن المرء ليأسف أشد الأسف على شـــيوع هذه الظاهرة وانتشارها بصور مختلفة فقد أصبح من المألوف أن نجد كثيراً من أشباه الباحثين ينقل صفحات عديـــدة دون أن يفتح قوسا ثم بعد ذلك يشير إشارة عابرة فـــى نهايـــة هـــذه الصفحات إلى أصل المرجع . وهو أمر يخالف أبسط القواعـد العلمية فى كتابة البحث العلمى والتى سوف يكون لنـــا معـــها دراسة مطولة فى موضع آخر من هذه الدراسة .

ثالثا : الصبر فى طلب العلم واحتمال مشاقه :

يتميز طريق البحث العلمى بأنه شاق وطويل ، ومـــــن حكمة الله فى خلقه استيلاء النقص على جملة البشـــر ، فكـــل باحث يبنى لبنه فى صرح العلم فإذا خلص منها تطلـــع إلـــى أخرى وإذا فتح الله عليه بابا من أبواب العلم طرق بابا جديـــداً . وكلما إزداد علماً إزداد تواضعاً .

وهو ماقدره المولى عز وجل فى قرآنه بأن « فوق كل ذى علم عليم » وما قاله الرسول الكريم صلى الله عليه وســلم

من أن « منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب مال » ومـــن ذلك يتضح أن طريق العلم ليس له نهاية وهو سلسلة متصلـــة الحلقات . طريق هذا شأنه يجب أن يخـــوض فيـــه الإنســـان الباحث برفق وبصبر كبيرين حتى يصل إلى بغيته وهدفـــه . والباحث هو فى حقيقته شجرة مباركة مثمرة تنفع كل من يلجأ إليها بعلمه ونفعه .

ولذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قـــال « مـــن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنـــة . وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم . وأن طـــالب العلم يستغفر له من فى السماء والأرض . حتى الحيتان فـــى الماء . وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر على ســـائر الكواكب . إن العلماء ورثة الأنبياء . إن الأنبياء لـــم يُورّثـــوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورّثوا العلم فمن أخـــذه أخـــذ بحـــظ وافر »[1] .

---

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه جـــ١ ص٨١ حديث رقم ٢٢٣ ورواه ابو داود والترمذى .

وتتعاظم هذه المشاق والصعاب في الدول النامية التـــي رغم حاجتها الشديدة إلى العلم إلا أن إمكانياتها في كثير مـــن الأحيان تقصر دون توفير التقدير المناسب للعلم والعلماء .

رابعا : الحرص على الموضوعية والتجرد :

وكما سبق أن قلنا ؛ أن تحقيق الموضوعية الكاملة أمر فوق طاقة البشر . فكل باحث إنسان وهو لا شك مطبوع بقيـم وتقاليد واخلاق تميزه عن غيره ولا يستطيع أن ينسلخ عنـــها كلية . إلا أن ذلك لا يعني الانزلاق نحو الهوى أو الذاتيـــة أو الحكم على الأشياء بمنطق ومنظور شخصي ، وإنما بمنطـــق علمي محايد يبغي دائما الوصول إلى الحقيقة .

كما أنه لا يجوز للباحث أن يطوع بحثه لاخراج نتـــائج ترضي جهة معينة ، كالحكام أو بعض الهيئات والجماعـــات انتصارا لرأيهم وتحبيذا لفكرهم فهذا أمر يخرج عـــن نطـــاق البحث العلمي . ولعلنا نتذكر محنة كثير من علماء المســلمين لم يرضوا أن يكون علمهم مطية للسلطان فشردوا وعذبوا ولم يزيدهم ذلك إلا ثباتا على الحق . وذهب الحكام إلى مجـــاهل التاريخ فلم يذكرهم أحد ، وبقي ذكر هؤلاء العلماء خالدا أبـــد الدهر .

المطلب الثانى

المشرف على البحث

يمثل الأستاذ المشرف الحلقة الثانية فى الإطار الشخصى للبحث . وللمشرف دوره الأساسى فى البحث . فالباحث مهما عظمت موهبة البحث لديه ومهما اتسعت قدراته فى هذا الإطار يحتاج دائما إلى مرشد ودليل يرشده إلى كيفية توظيف هذه القدرات وكيفية الانتفاع من هذه المهارات .

ودور المشرف يبدأ فى الإشراف على الباحث منذ البداية أى منذ تولد فكرة البحث لديه . ويستمر معه حين بناء لبنات البحث لبنة لبنة يمده بالرأى والمشورة دون أن يحجر على حريته فى البحث والابتكار ، وفى الاتفاق والاختلاف سواء معه أم مع غيره .

والإشراف يعنى لغة العلو والارتفاع المفيدين للسيطرة والهيمنة الكاملة التى لا يمكن إنقاصها لاستمدادها من ارتفاع

المشرف عن المشرف عليه[١] . ولذلك فإن المشرف لـه دور جوهرى فى حسن تنظيم البحث وترتيبه وتوجيه الباحث نحـو إخراج البحث فى أبهى صورة سواء من الناحية العلميـة أو من الناحية الخططية .

وترتيبا على ذلك ؛ فإنه لا بد وأن تكون هناك علاقـة تفاهم وتفاعل بين المشرف والباحث حتى يستطيعا أن يكونـا فريق عمل واحد يؤدى كل منهما عمله بإتقـان . ولذلـك إذا كانت اللوائح الجامعية تعهد للكلية أوالمعهد باختيار المشـرف فإن الواقع يشهد دائما اختيار الباحث لمشرفه ثم يتم عـرض الأمر على الكلية أو المعهد حسب الأحوال . وهـو عـرف يبرره ضرورة سبق وجود علاقـة طيبـة بيـن المشـرف والباحث.

وتنص المادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقـم٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات على أن « يعين مجلس الكلية – بناء على اقتراح مجلس القسم المختص استاذا يشرف على تحضير الرسالة . وللمجلس أن يعهد بالإشـراف علـى

(١) راجع مادة شرف فى المصباح المنـير للفيومـى ، طبعـة دار المعارف – ١٩٧٧ – ص ٣١٠ .

الرسالة إلى أحد الأساتذة المساعدين . ويجوز أن يتعدد المشرفين من بين أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم ، وفى هذه الحالة يجوز للمدرسين الاشتراك فى الإشراف .

وفى حالة قيام الطالب ببحث خارج الجامعة يجوز بموافقة مجلس الكلية أن يشترك فى الإشراف أحد المتخصصين فى الجهة التى يجرى فيها البحث .

وتنص المادة ١٠ من ذات اللائحة على أنه « فى حالة إعارة المشرف على الرسالة إلى جهة خارج الجامعة يقدم إلى مجلس الكلية تقريرا عن المدى الذى وصل إليه الطالب فى إعداد الرسالة وفى ضوء ذلك يعين المجلس من يحل محله أو من ينضم إليه فى الإشراف » .

ويجب أن يكون الأستاذ المشرف ذا صلة علمية بموضوع البحث ، وإذا كانت الجامعات الأجنبية لا تشترط فيه درجة علمية معينة فقد يكون مدرسا أو أستاذا مساعدا أو أستاذا[1] فإن الأمر فى الجامعات المصرية يختلف إذ يشترط قانون تنظيم الجامعات أن يكون أستاذا أو أستاذا مساعدا ولا

---

(١) أحمد شلبى : المرجع السابق – ص ٥٦ .

يجوز للمدرسين ذلك . وإن كان يجوز لهم أن يشتركوا في الإشراف على البحث كمساعدين للمشرف الرئيسي .

وللمشرف دور أساسي في البحث ، وإذا كان موضوع البحث من اختيار الطالب أساسا ، فإن للمشرف دور أساسي في هذا الإطار إذ عليه تقييم اختيار الموضوع ، وتوجيه نظر الطالب إلى الجوانب المتعددة فيه . ثم عليه في النهاية أن يوافق عليه ، أو يرفضه أن رأى محلا لذلك .

وتستمر علاقة المشرف بطلابه متصلة مدة تجهيز البحث وعبر مراحله المختلفة يمدهم بنصائحه وتوجيهاته ولا يعني ذلك أن المشرف مسئول عن البحث أو عما ورد فيه من آراء فهذه كلها أمور ترد إلى الطالب وحده . وذلك أن « العدالة ألا يخرج الأستاذ المشرف الرسائل التي يشرف عليها مصبوغة بروحه وعلمه ، بل أن تصبغ بروح الطالب وجهده ، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون متفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ واحد »[1] .

---

(١) أحمد شلبي : كيف تكتب ... ؟ المرجع السابق – ص ٥٨ .

ويجب أن يكون الأستاذ المشرف أمينا فى إشرافه فـلا يخفى معلومة عن طلابه ، ويدخر أغلاطهم لمواجهتـهم بـها عند المناقشة إلا أنه لا يصح بالمقابل أن يفرض عليهم وجهـة نظره ويجب أن ينمى فى طلابه نزعة الاستقلال فـى إبـداء الرأي وتسبيبه حتى وإن اختلف مع أساتذته .

وينبغى أن تكون العلاقة بين الأستاذ المشرف والباحث متصلة دائما وهو ما يثـير حـدود قـدرة المشـرف علـى الأشراف ، ونطاق هذه القدرة . أو بمعنى آخر نطاق التمكـن الذى يمكن الأستاذ المشرف من الأشـراف علـى تلاميـذه بصورة مرضية .

ويقصد بنطاق التمكن هنا القدرة الإشـرافية للأسـتاذ المشرف على تلاميذه . وهو مبدأ مأخوذ من مبـادئ الإدارة العامة[١] . وهو مبدأ يفرضه مقتضيات حسن التنظيـم فعـدم الالتزام بهذا النطاق يؤدى إلى عدم قدرة الأسـتاذ المشـرف على الإشراف على طلابه وتلاميذه إن زاد عددهم بصـورة

---

(١) فى ذلك راجع : محمود عاطف البنا : دراسات فى الإدارة العامة (تنظيم الإدارة ونشاطها) دار النصر للنشر والتوزيع – بدون تاريخ – ص ١١٠ .

كبيرة مما يؤدى إلى قصور إمكانيات المشرف عن متابعتهم .

- ومن ناحية أخرى فإن قلة عددهم تؤدى – بطبيعة الحـــال – إلى قصور الاستفادة من إمكانيات المشرف .

وفى الجامعات الكبيرة يمثل المشرفون مدارس علميـــة متميزة . فالباحث لا يتعلم من مشرفه العلم فقط ، وإنما الخلق والمبادئ التى تفيده فى جوانب حياته المختلفة ، لا سيما مـــا تعلق منها بآداب البحث العلمى وأخلاقياته . فإذا كان يســـهل على الباحث الرجوع إلى الكتب لمعرفة المعلومات ، فإنه لـــن يتعلم من هذه الكتب أخلاقيات البحث ومبادئه . وإن فى تراثنا العلمى ما يؤكد ذلك فقد مثل العلماء والفقهاء مدارس علميـــة متميزة سواء فى العلوم الدينية أم العلوم الدنيوية .

ومما يؤثر قوله عن الرسول صلى الله عليه وسلم فـــى ذلك « العالم والمُتَعلّمُ شريكان فى الأجر . ولا خير فى ســـائر الناس »[1] .

وعن أبى أُمامة رضى الله عنه قـــال أن رســـول الله صلى الله عليه وسلم قال « فضل العالم على العابد كفضلـــى

---

(١) رواه ابن ماجه .

على أدناكم » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة فى جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلمى الناس الخير »[١] .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من سئل عن علم فكتمه ، ألجم يوم القيامة بلجام من نار »[٢] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم – تعظيما لتعليم العلم – ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له »[٣] .

(١) رواه الترمذى .
(٢) رواه أبو داود والترمذى .
(٣) رواه مسلم .

المبحث الثانى

الإطار الموضوعى للبحث العلمى

يمثل الإطار الموضوعى للبحث جوهر عملية البحث العلمى . فهو يتصل أولاً باختيار موضوع البحث ثم وضع خطة لدراسة بحثه . وتحديد الأدوات التى يلجأ إليها الباحث فى هذه الدراسة . وعلى ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناولها كما يلى :

المطلب الأول : اختيار موضوع البحث

المطلب الثانى : تصميم البحث

المطلب الثالث : أدوات البحث

المطلب الأول

إختيار موضوع البحث

يمثل اختيار موضوع البحث اللبنة الأولى فى صرح البحث العلمى . وبقدر ما يأتى هذا الاختيار سليماً ودقيقاً بقدر ما يسهل على الباحث بعد ذلك الخوض فى غمار المراحل الأخرى فى البحث العلمي دون مشقة كبيرة . ولذلك لم يكن من قبيل المبالغة تأكيد البعض على « أن الاختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث ، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التى تذلل الكثير من الصعوبات التى قد تواجه الباحث »(١) .

ولعل أهمية اختيار الموضوع تفسر لنا أن كثيراً من الموضوعات التى تسجل لنيل الدرجات العلمية يكون مصيرها الشطب نظراً لعدم صلاحيتها . واختيار موضوع البحث هو مسئولية الباحث . فهو الذى يجب عليه أن ينقب ويبحث

---

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق : ص ٦٢ .

ويحضر حلقات الدرس حتى يتبين الموضوع الذى يريد البحث فيه . وتتبدى أهمية هذا الأمر فى استمرار البحث مدة طويلة من الزمن لا تقل عن سنتين حسب ما هو متبع فى أغلب الجامعات والمعاهد العلمية فى مصر أو فى الخارج فاختيار الباحث للموضوع يسهل عليه جميع المشكلات التى يقابلها .

وإذا كان موضوع البحث هو اختيار الطالب فى الأساس ، فإن للمشرف دور أساسى فى ذلك أيضا حيث يختبر صلاحية الموضوع للبحث ويحدد جوانبه.

والأصل أن يتضمن موضوع البحث مشكلة معينة ، وتمثل هذه المشكلة القضية المركزية التى يقوم الباحث باختيارها فى ضوء مجموعة محددة من المعايير . ولأهمية تحديد المشكلة التى تمثل جوهر موضوع البحث فإن الأمر يقتضى بيان قواعد تحديد المشكلة . وثانيا : مصادر اختيار المشكلة البحثية . وذلك على الوجه التالى :

الفرع الأول

القواعد التي تؤثر في تحديد المشكلة محل البحث

كما سبق القول يمثل تحديد المشكلة موضوع البحث الخطوة الأولى في بناء مشروع البحث العلمي . ولذلك فإن تحديد هذه المشكلة يخضع لمجموعة من القواعد كما يلي :

أولاً : تعريف المشكلة البحثية :

يمثل تعريف المشكلة العنصر الأول في تحديد موضوع البحث . ذلك أن كل بحث علمي لا بد وأن يدور حول فكرة محورية وأساسية وهذه الفكرة المحورية هي المشكلة . وبغير وجود هذه المشكلة يكون البحث « تكديساً لأكوام من المعلومات عديمة القيمة والجدوى »[١] .

وتعريف المشكلة البحثية يكون من خلال إدراك الباحث لوجود المشكلة وجمع المعلومات حولها ، وتحديد

---

(١) حامد عبدالماجد : المرجع السابق : ص ١٠٢ .

فروضها البحثية ثم الإجابة عن هذه الفروض .وقد يتضح بعد هذه الخطوات عدم صلاحية المشكلة للبحث وذلك إذا اتضح أن فروضها العلمية ليس لها إجابات محددة عبر الأدوات والمناهج البحثية المناسبة .

ثانيا : صياغة المشكلة البحثية :

بعد تحديد المشكلة وتحديد أوصافها وفرض فروضها فإنه يجب بعد ذلك صياغة المشكلة صياغة دقيقة ومحددة . وبالتالي تحديد موضوع البحث . ويجب ألا يكون بالغ الاتساع أو على العكس بالغ الضيق . ففي الحالتين تصعب فروض الدراسة . ففي حالة اتساع البحث يتشتت جهد الباحث ولا يستطيع أن يدرسه بصورة وافية وعميقة . ذلك أن تعدد جوانب الموضوع وتشعبها يؤدي إلى ضعف تركيز الباحث وعدم قدرته على التحليل . وبالمقابل فإن ضيق موضوع البحث يؤدي إلى تقليل القيمة العلمية للبحث إذ أنه يقصر عن بحث جوانب كان يجب على الباحث التطرق إليها .

وفي الحقيقة فإن أكثر ما يعيب الأبحاث العلمية في هذا الوقت هو اتساع موضوعاتها بصورة تجعل الباحث مجرد

ناقل من غيره ليس إلا ؛ ويجعل البحث عبـــارة عــن رؤوس موضوعات عامة يصلح كل واحد منها لدراسة مستقلة !! .

ويتصل بصياغة المشكلة البحثية ما يلي :

١-**تحديد مجال التخصص العلمي** : ويمثل هذا التحديـــد رد المشكلة البحثية باعتبارها فرعاً إلى أصل أعم هو التخصص العلمي الذي تنتمي إليه .

٢-**تحديد الأهمية العلمية والعملية للبحث** . فأي بحـــث علمي لا بد وأن يكون نافعا للمجتمع الذي يجري فيـه سواء من الناحية العملية أو الناحية العلمية أومنـــهما معاً وهو الأفضل .

٣-**تحديد الامكانيات المتاحة لإجـراء البحـث** . وهــذه الإمكانيات قد تكون مالية وهي بدورهـــا قــد تكــون داخلية أو خارجية . فقد تقتضـــي بعــض الأبحــاث ضرورة سفر الباحث إلى الخارج للاطلاع والـــدرس في دولة أجنبية . وقد يكون التمويل نفسه وارداً مـــن مؤسسات مالية أجنبية في إطار اتفاقيات علمية بيـــن المؤسسات التعليمية في الدولة . وقــد تتعلــق هــذه

الإمكانيات بصلاحية المكتبات وتوافر مصادر البحث المختلفة كالوثائق والإحصاءات والمعلومات وغيرها .

٤-تحديد المدى الزمنى الذى يستغرقه بحث المشكلة . وتختلف كل مشكلة عن الأخرى فى هذا التحديد ولكن يجب ألا يكون هذا المدى طويلاً بحيث يتعذر ثبات فروض الدراسة ومن ثم تأتى نتائج البحوث غير معبرة بصدق عن واقع الدراسة .

الفرع الثانى

أسس اختيار موضوع البحث

ينبنى اختيار موضوع البحث على مجموعة من الأسس التى يجب أن تتوافر حتى يكون هذا الاختيار صحيحاً ، وهى كما يلى :

أولاً : سعة الإطلاع والقــراءة الكثــيرة فــى مجــال التخصص المتصل بالبحث . ويجب أن تحيط هــذه القــراءة بجميع جوانب الموضوع حتى يكون اختياره لموضوع معيــن اختياراً صحيحاً . ويرتبط بذلك – بطبيعة الحال – ضــرورة الصبر وعدم التعجل فى اختيار الموضوع . ذلك أن التعجــل فى اختيار الموضوع دون قراءة أو إطلاع كاف يؤدى إلــى اختيار موضوع غير صالح للبحث فقد يكون بــالغ الأتســاع يضيع معه جهد الباحث ، أو بالغ الضيق فيشق عليه البحــث فيه.

ولعل التعجل فى اختيار الموضوع يفسر لنا لجوء كثير من الباحثين إلى تغيير الموضوع محل البحث بعد مدة طويلــة قد تكون سنوات عديدة مما يمثــل إهــداراً للوقــت والجــهد والموارد . وكان أجدى بالباحث أن يتأنى قليلاً ويصبر كثــيراً حتى يختار موضوعاً صالحاً للبحث .

ثانيا : قابلية الموضوع للبحــث . والأصــل أن كــل الموضوعات قديمها وحديثها قابلة للبحث والدراسة . ذلــك أن شخصية الباحث واختلاف مناهج البحث تــؤدى – بطبيعــة الحال – إلى اختلاف نتائج الأبحاث وتميزها . – وكما ســبق

أن رأينا - ضرورة أن يتضمن موضوع البحث مشكلة تبحث عن حل . ولذلك لا يصح اختيار موضوع للبحث قد قطع فيه العلم برأى قطعى لا يحتمل الجدل . كما هو حادث في العلوم الطبيعية . وإن كان هذا الأمر يصعب تصوره في العلوم الاجتماعية والإنسانية . فموضوعاتها دائما محل للخلاف والاجتهاد .

ولكل موضوع مميزاته . فالموضوعات القديمة التى سبق بحثها تتميز بوضوح معالمها وكثرة المراجع فيها . ويقتضى الأمر أن يضاعف الباحث جهده لكى يخرج عملاً متميزاً عما سبقه من أعمال فضلاً عن ضرورة أن يتضمن إضافة حديثة ومتطورة للموضوع .

أما الموضوعات الحديثة التى تتميز بالجدة . فإنه دائما يحسب للباحث ارتياده لمثل هذه الموضوعات . فالبحث فى موضوع جديد وحديث يعطى لصاحبه دائما فضل السبق .

ثالثا : الميل الشخصى للباحث نحو موضوع معين ،

من الضوابط الرئيسية لنجاح اختيار الباحث لموضوع معين هو الميل الشخصى للباحث والذى يعنى ضرورة أن يكون له رأى فى الموضوع وهوى لاختياره . فذلك يذلل كثيراً من

الصعاب التى يواجهها الباحث فى بحثه والذى يستمر مدة طويلة من الزمن . فهذا الاختيار الشخصى هو الذى يوفر للباحث الحماس المطلوب الذى يدفعه نحو إجادة البحث وتحمل مشاقه .

ويذهب البعض إلى ضرورة أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة قبل أن يسجل الموضوع كما يلى :

١- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد ؟

٢- أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع ؟

٣- أفي طاقتى أنا أن أقوم بهذا العمل ؟

٥-هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه ؟

فإذا كانت الإجابة بالنفى فى أى من هذه الأسئلة فليحاول موضوعا آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه فى دراسة لن تكتمل له فيها عناصر النجاح »[١] .

---

(١) أحمد شلبى : كيف تكتب ... ؟ - المرجع السابق - ص ٦٠ .

الفرع الثالث

اختيار عنوان البحث

يتصل باختيار الموضوع تحديد عنوانه . ويمثل تحديد العنوان المدخل الرئيسى لانضباط الموضوع . فالعنوان هو الذى يبين حدود الموضوع ويشترط فى العنوان أن يكون محدداً بمعنى أن يكون نصاً فى الموضوع محل البحث .

ويجب أن يصاغ فى صورة جملة تقريرية وليس فى صيغة استفهامية أى فى صيغة سؤال . ويجب على الباحث أن يختار العنوان بأقل قدر من الكلمات . فكلما كان العنوان صغيرا كلما كان أبلغ فى تعبيره وبيانه .

وعنوان البحث يجب أن يكون جديداً ومبتكراً[١] حتى تتبين معه شخصية الباحث واستقلاله . وما من شك فى أن اختيار عنوان البحث إن كان حقاً خالصاً للباحث فإن دور

---

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق – ص ٦٧ .

المشرف لا ينتفى بالكلية وإنما عليه مراقبة هذا الاختيار وضبطه على الأصول العلمية المقررة .

ولأهمية عنوان البحث ، فإن اللوائح الجامعية تمنع تغيير العنوان أثناء البحث وبعد تسجيله أو تعديله تعديلاً جوهرياً ويترتب على حدوث هذا أو ذاك تأخير مناقشة البحث لمدد تحددها اللوائح .

المطلب الثانى

إعداد خطة البحث وتقسيمه

بعد تحديد موضوع البحث واختيار عنوانه ، يشرع الباحث في إعداد خطة مبدئية لبحثه تمثل الإطار الموضوعى الذى يبدأ البحث من خلاله . وعلى ذلك فإن هذه الخطة المبدئية تعتبر المدخل الأساسي للبحث . ولا يمكن للباحث أن يحدد فروضها إلا إذا ألم بموضوع بحثه وتبين المشكلة الرئيسية التى تدور حوله – على الوجه الذى سبق وبيناه .

الفرع الأول

خطة البحث

وتعد خطة البحث بلورة لكل ما يدور في ذهن الباحث من أفكار حول موضوع البحث وتتضمن هذه الخطة تحديد موضوع البحث ومشكلته ،وحدود البحث وأهميته النظرية والعملية وما يستطيع الباحث الوصول إليه من خلال هذا البحث . وبيان المنهج أو المناهج التى سوف يتبعها الباحث فى بحثه . والدراسات السابقة ومدى تطورها فى هذا النطاق وما يمكن أن يضيفه إليها من جديد وتطوير في موضوع البحث . والمراجع التى أطلع عليها . وأخيرا النتائج التى يستهدف الباحث تحقيقها .

ويتضح مما سبق أهمية الخطة المبدئية وضرورتها إذ أنها تبين بجلاء مدى قدرة الباحث على السيطرة على موضوع البحث ومقدار فهمه لهذا الموضوع . وإلمامه بجوانبه المختلفة . فالوريقات القليلة التى يضع فيها الباحث

خطة البحث تبين بجلاء مدى قدرته علـــى الاســتمرار فــى البحث بسهولة ويسر من عدمه .

وتشمل خطة البحث المبدئية ما يلى :

١- مقدمة يبين فيها الباحث تعريف الموضوع ومــبررات اختياره .

٢- مشكلة البحث فيحدد مظاهر هذه المشكلة ومخاطرهــا وسبل مواجهتها والحلول القائمة لها وقصورها .

٣- أهمية البحث سواء على المستوى العلمى أم المســتوى النظرى .

٤- مناهج البحث المتبعة وأدواته .

٥- مدة البحث : أى المدى الزمنى الذى يجب الانتهاء فيه من البحث .

٦- النتائج التى يستهدف البحث تحقيقها والحلــول التــى يمكن أن يخلص إليها لعلاج مشكلة البحث .

٧- المراجع التى أطلع عليها الباحث . أو يريد الإطـــلاع عليها مستقبلاً كما يحدث عادة فى البحوث المقارنة والتـــى تقتضى ضرورة سفر الباحث للحصول على هذه المراجع.

ويتضح مما سبق : أن الخطة المبدئية للبحث تختلـــف عن التقسيم إلى أبواب وفصول .. الخ وهو أمر يخلـــط بينـــه الكثيرون . وهما أمران متميزان . فتقسيم البحث يعنى توزيـــع مفردات الخطة على بناء هيكلى من أبواب وفصول ومبـــاحث ومطالب وفروع ثم بنود بترتيب منطقى وفقا لقواعد وأســـس علمية معينة تقتضى ضرورة أن يرتبط الجزء بالكل .

ولا تخفى أهمية هذا التقسيم الذى يعنى انتظام البحـــث فى سلسلة منتظمة من الموضوعات المترابطة والمتناسقة فيما بينها لتوجيه جهد الباحث نحو بحث جميع جوانـــب المشـــكلة محل البحث من جميع جوانبها . وهو ما سوف نبينـــه فيمـــا يلى:

الفرع الثانى

تقسيم البحث

تقسيم البحث أمر منطقى ؛ حتى يستقيم للباحث أن يتناول الجوانب المتعددة لمشكلة البحث . ويجب أن يخضع تقسيم البحث إلى أساس منطقى . بحيث يؤدى كل جزء دوره فى نطاق الكل أى يجب أن يكون بينهما علاقة بحيث يكمل كل منهما الآخر . فإذا غاب هذا التكامل فإن كل جزء يكون بحثا مختلفا تماماً .

وتقسيم البحث إما أن يكون تقسيما ثنائياً : أى يقسم البحث إلى قسمين أو بابين أو فصلين حسب الأحوال . وإما أن يتخذ التقسيم شكل الأقسام المتعددة .

أولاً : التقسيم الثنائى :

يقوم التقسيم الثنائى على أساس تقسيم البحث إلى جزئين . وهما أما أن يكونا متقابلين أو متكاملين . ففى الصورة الأولى : يتناول الباحث مشكلته فى إطار قسمين متقابلين أى يمثلان اتجاهان مختلفان فى بحث المشكلة .

ومن دراسة هذا التقابل بين الرأيين يخلص الباحث إلى نتائج محددة . قد تتمثل فى أن يتبنى وجهة نظر أحد الرأيين أو يوفق بينهما أو يطرحهما ويخلص إلى رأى جديد . ويفيد هذا التقسيم فى بحث موضوعات فى أنظمة مختلفة تماما .

أما الصورة الثانية : تقسيم البحث إلى قسمين متكاملين . وفى هذا التقسيم يرتبط كل قسم بالقسم الآخر . فقد يكون كلاهما مقدمة للآخر وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم موضوع « **الأداء التشريعي لمجلس الشعب والرقابة على دستورية القوانين فى مصر** » إلى قسمين الأول : يتناول العوامل التى تؤدى إلى ضعف الأداء التشريعي لمجلس الشعب . وفى الثاني : أثر ضعف الكفاءة التشريعية لمجلس الشعب على قضاء المحكمة الدستورية العليا . وهو تقسيم يتكامل فيه القسمان .

وبخصوص هذا الموضوع يجرى تقسيم خطة البحث كما يلى :

مقدمة – أهمية البحث – منهج البحث

المبحث الأول : العوامل التى تؤدى إلى ضعف الأداء التشريعي لمجلس الشعب .

ويمتاز التقسيم الثنائي لموضوع البحث بدقته ووضوحه وتركيزه جوانب البحث المتعددة في قسمين مما يؤدي بالباحث أن يسير في بحثه دون الخوف من تشتيت جهده في بحث موضوعات فرعية تخرج عن الإطار الحقيقي للبحث . وهذا التقسيم شائع الحدوث في الدراسات القانونية تأثراً بالمنهج الفرنسي في البحث .

ثانيا : التقسيم المتعدد للبحث :

وفي هذا التقسيم يُقسم البحث إلى أقسام متعددة أكثر من إثنين فقد يكون ثلاثة أو أكثر من ذلك حسب مقتضيات البحث .

ويفيد هذا التقسيم في الدراسات الاجتماعية والإنسانية إذ عن طريقه يتم تقسيم موضوع معين حسب مراحل حدوثه أو إجرائه .

ومن ذلك مثلاً : عند دراسة موضوع الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام كما يلي :

المبحث الأول : تقديم الاستجواب

ثالثا : ضوابط تقسيم البحث :

يخضع البحث على الوجه السابق لمجموعة من الضوابط التى يجب على الباحث التقيد بها حتى يأتى تقسيمه إطاراً حاكماً لموضوعه . وتتمثل هذه الضوابط فى : ضرورة الالتزام بالإطار الشكلى المتعارف عليه فى التقسيم . وأيضا ارتباط التقسيم بالتسلسل المنطقى لأفكار البحث . فضلاً عن انضباط العناوين وتعبيرها عما تحتويه . وأخيراً توازن التقسيم وهو ما سوف نفصله كما يلى :

١- الالتزام بالإطار الشكلى فى التقسيم :

ويخضع هذا الإطار لتقسيم تنازلى يبدأ من الأوسع نطاقا إلى الأضيق نطاقا . أى يبدأ ببحث المشكلة الأكبر بتقسيمها إلى الأقل فالأقل وهكذا ، والمتعارف عليه أن يسير التقسيم كما يلى :

قسم ← باب ← فصل ← مبحث ← مطلب
← فرع ← أولاً ← ١ ← أ .

٢- ارتباط التقسيم بالتسلسل المنطقي للبحث :

ويعني هذا الضابط ضرورة ألا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض . بل يجب أن تكون مربوطة في سلسلة واحدة بحيث كل جزئية تسلم إلى الجزئية الأخرى وترتبط بها بحيث يصبح البحث في مجموعه مثل اللوحة الفنية التي يجب أن تتناسق ألوانها وتتكامل حتى تعبر عن هدفها وغايتها التي أرادها الرسام .

وفي حقيقة الأمر ، إن كثيرا من البحوث تفتقر إلى هذا الضابط . ففي كثير من الأحيان نجد موضوعات البحث ليس بينها رابط . بل موضوعات مفككة ومنعزلة عن بعضها البعض . وهو الأمر الذي يجدر التنبيه إليه حيث أن الانسجام بين جزئيات الموضوع الواحد أمر لازم ويتفق وغاية البحث الذي يجب أن تتكاتف جزئياته لخدمة موضوع البحث. ويرتبط ذلك بضرورة النظر « إلى العلاقة بين مواضيع الأبواب ومواضيع الفصول والمباحث والمسائل وتصورها تصورا علميا جيدا ثم يقوم باظهارها بحيث تعطي صورة

كاملة عن الموضوع وبهذا تحصل عملية الربط في البحث»[١].

٣- توازن تقسيمات البحث :

توازن تقسيمات البحث أمر في غاية الأهمية ، ونعني به ضرورة وجود توازن بين حجم تقسيمات البحث سواء على مستوى الأقسام أم الفصول أم المباحث . فتغطية الباحث لأجزاء بحثه يجب أن تكون وافية وكافية ومن ثم لا يصح أن يهتم الباحث بجزئية من بحثه على حساب جزئية أخرى . ويرتبط التوازن بين تقسيمات البحث بقدرة الباحث على تجميع المعلومات والاستفادة بها ومن قبل ذلك بحسن تقسيم الموضوع . ومن ثم فإنه لا يصح أن يلجأ الباحث إلى تقسيم بحثه إلى أجزاء عقيمة لا تتوافر فيها المعلومات ومصادر البحث .

على أنه يجدر التنبيه إلى أن التوازن المقصود هو التوازن النسبي وليس هو التوازن الحسابي بطبيعة الحال .

---

(١) عبدالله بن محمد الشامي : أصول منهج البحث العلمي – ٢٠٠٠ – الطبعة الأولى – ص ١٦ .

فلا يعني التوازن أن تتساوى أقسام البحث وأجزائه مساواة حسابية وإنما اللازم هو التوازن النسبي .

٤- انضباط العناوين ودلالتها على المحتوى :

وهو أمر يصدق على موضوع الرسالة بصفة عامة ، فإنه يصدق على العناوين الفرعية للبحث . فيجب أن يدل العنوان على محتواه . وكلما كان العنوان محدداً وشاملاً . كلما كان ذلك أسهل للباحث وأفيد للقارئ . ويجب أن يحرص الباحث على اختيار عناوين جديدة غير تقليدية ففي ذلك إضافة علمية جديدة لبحثه . ولغتنا العربية غنية بالمشتقات اللغوية التي تساعد الباحث على ذلك . و ذلك لن يتسنى له بسهولة إلا إذا كان محيطا بجوانب بحثه المختلفة ومسيطراً على مادته العلمية بصورة كاملة .

رابعا : مقدمة البحث وخاتمته :

يبدأ كل بحث عادة بمقدمة وخاتمة . وكلاهما يؤدي وظيفة مهمة جداً بالنسبة للبحث . وذلك كما يلي :

المقدمـــــــة :

وتمثل المقدمة مدخلا للبحث بحيث تحدد لمن يقرأهـــا اتجاه البحث ومضمونه وما يرمى إليه من أهداف . ومقدمـــة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث غير صفحـات قليلة إلا أنها يجب أن تمثل بانوراما تعطى للقـارئ انطباعـا شموليا عن موضوع البحث وأسلوب الباحث والمنهج المتبـــع فى الدراسة وعرض مختصر لخطة البحث .

أما الخاتمة : فهى تأتى فى نهاية البحث وفيها يخلـص الباحث إلى النتائج التى توصل إليها فى بحثه . والتوصيـــات التى يرى ضرورة الأخذ بها .

ويتبع الباحثون فى صياغة الخاتمة أحد مذهبين أحدهما يضمن الخاتمة فضلا عن نتائج البحث وتوصياتـــه ملخصـا لأبواب البحث ونقاطه الرئيسية وذلك بغرض إحاطة القـــارئ – بشئ من الإجمال – بمنهج البحـــث ونقاطـه الأساسـية . والثانى يقصر هذه الخاتمة على التوصيـات والنتـائج التـى تمخض عنها البحث .

وفى كل الأحوال يجب أن يراعى الباحث فى عرضه لنتائج البحث وتوصياته أن تكون قابلة للتطبيق . أى أن تراعى فروض الواقع . فغاية أى بحث علمى نفع المجتمع . ولا قيمة لبحوث تظل منفصلة عن واقعها العملى ولا تهتم بإصلاحه والإضافة إليه .

تحرير المقدمة والخاتمة :

قلنا أن المقدمة مدخل للبحث وعين عليه ، ترصد جوانبه ومنهجه فى عبارات بليغة . والخاتمة درة البحث ويجب أن تتضمن توصياته ونتائجه . ولذلك فإن كتابة أى منهما لا يتسنى للباحث إلا فى نهاية بحثه . ولذلك يجب عليه دائما أن يؤخر كتابتهما حتى ينتهى من كتابة جميع أجزاء البحث .

الفصل الثالث

أدوات البحث العلمى

تأتى أدوات البحث العلمى فى مرحلة لاحقة لتحديد موضوعه ، ووضع خطة مبدئية لموضوع البحث ؛ وفقا للقواعد والأسس التى سبق وحددناها . وأدوات البحث العلمى هى مفترض ثابت فى كل الأبحاث . فمن الصعوبة بمكان القيام ببحث علمى دون وجود هذه الأدوات . وإذا كانت أدوات البحث متوافرة لكل الباحثين فإن قدرة الباحثين على استخدام هذه الأدوات تتفاوت بتفاوت إمكانياتهم وقدراتهم على الفهم والتمحيص . ذلك أن البحث العلمى هو فى حقيقته مهنة وليس وظيفة . ويبقى إجادة الباحث لمفردات هذه المهنة مرتبط إلى حد كبير بقدراته الشخصية وسعة إطلاعه وقدرته على الترتيب والتنظيم ، وتحليل المعلومات التى يحصل عليها.

وسوف نتناول أدوات البحث العلمى وفق ترتيب العمليات التى يقوم بها الباحث فى استخدام هذه الأدوات .

فهذا الاستخدام يبدأ بتحديدُ المراجع المتصلة بموضوع البحث. ثم يقوم بتجميع المعلومات التى تتصل بموضوعه من هذه المراجع . وأخيراً يقوم بترتيب هذه المعلومات وتدوينها وفق أسس علمية محددة توطئة للاستفادة بها .

وترتيبا على ذلك فسوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : تحديد المراجع المتصلة بموضوع البحث .

المبحث الثانى : تجميع المعلومات .

المبحث الثالث : ترتيب وتدوين المعلومات .

وذلك على الوجه التالى :

المبحث الأول

تحديد المراجع المتصلة بالبحث

سبق أن علمنا أن الخطوة الأولى في البحث تتضمن تحديد موضوع البحث ، ووضع خطة مبدئية له . يعقب ذلك تحديد المراجع التي تتصل بموضوع البحث . وإذا كان الباحث أثناء اختيار موضوع البحث ووضع خطة مبدئية له يطلع على بعض هذه المراجع بصورة سريعة ، فإن الخطوة التي نحن بصدد بحثها تختلف تماماً عن ذلك فهذه الخطوة تتضمن حصر وتحديد المراجع المتصلة بالبحث .

وهي مرحلة تتسم بالدقة والصعوبة ، إذ تقتضي من الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة . وعليه أن ينقب فيها ويبحث عما يفيده من هذه المراجع في موضوع بحثه .

وتهدف المراجع إلى توفير المعلومات والبيانات التي سوف يستخدمها الباحث في صناعة بحثه . فهي المواد الأولية التي سوف يواجه بها موضوع البحث . وهي مصادر

معلوماته وبياناته . وعلى ذلك فإنه بقدر دقة هـذه المصـادر والمعلومات التى تأتى منها بقدر ما يأتى البحـث منضبطـا وسليماً فى أساسه العلمى وفروضه ، وما يرتبه من نتائج .

ومراجع البحث ومصادر معلوماته متعددة . إلا أنـها تتكاتف لتأدية وظيفة واحدة. وهى توفير المعلومات والبيانـات للباحث . ولذلك يستطيع الباحث ومعه الأسـتاذ المشـرف أن يحدد أيا من هذه المصادر أنفع له فى تحقيق هدفه .

وتأتى المكتبة وما تحويه من كتب فـى مقدمـة هـذه المصادر . فضلا عن ذلك توجد الوسائل الميدانية والوسـائل التكنولوجية الحديثة التى يتبعـها البـاحث للحصـول علـى المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه . وسوف نتناول كل هـذه المصادر بالتفصيل كما يلى :

المطلب الأول

المكتبـــة

تمثل المكتبة المصدر الأهم والأساسي للبحث العلمـي . والاهتمام بالمكتبات والعاملين بها يمثـــل المدخـل الطبيعـي للاهتمام بالبحث العلمي . وعلـــم المكتبـات أصبـح علمـا وتخصصا مهما تهتم بدراسة جوانبه المعاهد والجامعات فـــي العالم .

واللجوء إلى المكتبة هو المصدر الأساسي للحصول علـــى المعلومات والبيانات الخاصة بكل بحث علمي . ومـــا الوســـائل الأخرى في ذلك إلا وسائل مكملة للمكتبة . ومن هذا المنطلـق يجدر بكل طالب علم وباحث فيه أن يحترم الكتاب والمكتبـــة ويتعلم كيفية التعامل معه واحترامه . ونهضة أي أمة إنما هي مرتبطة ارتباطا لازما باحترامها للكتاب وحسن التعامل معـــه وما يرتبط بذلك حتما من توقير العلم واحترام العلماء .

ولقد كان لاحترام المصريين القدماء للكتـــب ومؤلفيـــها عظيما ، فلقد كان للكاتب فضل السبق على غيره من أصحابه

المهن الأخرى ، بل إنك لتجد فجـــوة كبـيرة تفصــل بيـــن المصرى المتعلم وغير المتعلم ، ومن يبرع فى الكتابـــة ينــل أسمى المراكز وإن لم تسم مواهبه الأخرى ، بــل لــم يكــن للحاكم نفسه قيمة إلا بكتابه . ومن هنا ندرك السر فى رغبـــة كبار الموظفين القدماء أن يصوروا أنفسهم فى هيئة الكتــاب ، لأن الكتابة فى نظرهم سلم يرقى فيه المرء إلى أقوى المراكز وأعلاها ، والرجل الذى يستطيع الإبانة عمـــا فـــى ضمـــيره بأسلوب جميل مهذب يجد الطريـــق أمامـــه مفتوحـــة لأكـــبر المناصب وأعلى الدرجات »[١] .

وقدمت مصر والمصريـــون للعـــالم أجمـــع ثقافـــات وحضارات متنوعة على مدار عصورها وتاريخها المديـــد . هذه الثقافات والحضارات كان للكتاب فيها دور كبـــــير فقـــد كانت مكتبة الإسكندرية قديما منارة للعلم ومجمعا للثقافـــات . وقد عادت حديثا لكى تلعب هذا الدور الرائد الذى يليق بمصر والمصريين .

---

(١) سليم حسن : موسوعة مصر القديمة – الجزء الســـابع عشـــر – الأدب المصرى القديم – مكتبة الأسرة – ٢٠٠٠ – ص ١٨ .

واللجوء إلى المكتبات واستخراج ما تحتويه من كنـــوز وما تتضمنه من معلومات أمر لـــه أصـــول وقواعـــد وآداب وعلوم يطيب لنا أن نبحثها كما يلى :

الفرع الأول

آداب التعامل مع المكتبة

ونقصد هنا الآداب التى يجب على الباحث التحلى بـــها حين التعامل مع المكتبة بكافة عناصرها ســـواء كـــان هـــذا التعامل مع المكان وما يضمه من جـــدران وأثـــاث أو مـــع العاملين بها أومع ما تحتويه من كتب ومراجع وذلـــك علـــى الوجه التالى:

أولا : التعامل مع المكتبة كمكان :

يتميز المكان المخصص للمكتبة بقدسية يجب ألا يسمح لأحد أن ينتهكها . فلا يجوز رفع الصوت فيها حتى لا يتشتت ذهن المترددين عليها . وكذلك لا يجوز بأى حال من الأحوال

التعامل مع المكان باستهتار أو جلب المشروبات والمـــأكولات إليها . فالمكتبة ليست صالة طعام أو مكان للحديث والمسامرة بين روادها . وإنما هى مكان للبحث والإطلاع ومـــن شـــغله العلم شغل عن غيره من الأمور ، وتسابق مع الوقـــت حتـــى يستفيد بأكبر قدر ممكن من المكتبة .

ومن أسف أننا نرى فى مكتباتنا كثير من هذه المظاهر التى تشغل الباحثين عن عملهم وتضيع عليهم وقتهم وجـــهدهم وإذا علمنا أن كثيرا من الباحثين يقطع أميالا طويلـــة ســـفرا ومشقة لكى يصل إلى المكتبة للانتفاع بكنوزهـــا وذخائرهـــا لعلمنا كم يجنى هؤلاء المستهترون عليهم . !!

وتحتوى الجامعات الكبرى فى مصر مكتبـــات كبـــيرة ورائدة كجامعة القاهرة التى تحتوى مكتبة مركزية للجامعـــة كلها فضلا عن وجود مكتبة متخصصة لكل كلية أو معـــهد . وتعتبر مكتبة كلية الحقـــوق جامعـــة القـــاهرة مـــن أفضـــل المكتبات على مستوى العالم العربى . بل إنها تضاهى أعظـــم المكتبات فى العالم .

ثانيا : آداب التعامل مع العاملين في المكتبة:

يقوم على المكتبة هيكل إدارى وفنـــى مـــدرب علـــى التعامل مع الباحثين ومع الكتب . وهم من الحـــاصلين علـــى مؤهلات جامعية فى علوم المكتبات . ويعتبر التعـــامل مـــع الكتب وظيفتهم الأساسية . وعلى ذلك فإن أمناء المكتبة هـــم المدخل الرئيسى لفهم تنظيم المكتبة .

ويجب على الباحث أن تكون له علاقات ودية مع أمناء المكتبة فى إطار إنسانى . فمن العجب أن نجـد كثـيراً مـــن الباحثين يعاملون أمناء وموظفى المكتبات بتعال وهـــو أمـــر ينبئ عن قلة العلم وعدم الفهم .

ولأهمية الدور الذى يقوم به أمناء المكتبات فإنه فـــى المكتبات الكبرى لا يسمح للباحث أن يحصل على الكتـــاب إلا عن طريق أمين المكتبة . حتى إذا ما فرغ من استخدامه فإنـــه يسلمه إلى أمين المكتبة . وبذلك نضمن أن يرجع الكتاب إلـــى مكانه وبنفس الرقم المسلسل . إذ أن ترك هذا الأمر للبـــاحثين يؤدى إلى إضطراب الفهرسة وتداخلها ممـــا يصعـــب معـــه الحصول على الكتاب مرة أخرى .

ثالثا : آداب التعامل مع الكتاب :

يمثل الكتاب بما يحتويه من معلومات وبيانـات ثـروة حقيقية تتوارثها الأجيال وينتفع بها الباحثون على مر العصور والأزمان . ولذلك فإن التعامل مع الكتاب تحكمه آداب يجـب الالتزام بها(١) .

---

(١) « وضع الشيخ عبدالباسط بن محمد العلموى المتوفى فى دمشـق سنة ٩٨١ هـ ١٥٧٣م كتابا سماه " المعيـد فـى آداب المفيـد والمستفيد " ، دمشق مطبعة الترقى ، ١٣٤٩هـ حيث خصـص الباب السادس منه لأداب التعامل مع الكتب التى هى آلـة العلـم وتلك الأداب السامية :

١-ينبغى لطالب العلم أن يعتنى بتحصيل الكتب المحتاج إليها فـى العلوم النافعة ما أمكنه شراء أو إجارة أو عارية لأنـها آلـة التحصيل .

٢-يستحب إعادة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضـرر منه بها . وإذا استعار كتابا فلا يبطىء به من غير حاجـة ، وإذا طلبه صاحبه فيحرم عليه حبسه ويصير غاصبا .

٣-لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه ، ولا يحشيه ولا يكتب شيئا فى بياض فواتحه أو خواتمـه إلا إذا رضـى صاحبه .

٤-إن استعار كتاب غيره فلا يعيره غيره ، ولا يودعـــه لغـــير ضرورة حيث يجوز شرعاً ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبـه ، فإن كان الكتاب وقفا على من ينتفع به غير معين فلا بـــأس بالنسخ منه مع الاحتياط .

٥-إذا طالع الكتاب فلا يضعه مفروشاً على الأرض بل يجعلــــه مرتفعاً وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شـــيء مرتفــع غير الأرض لئلا تندى فتبلى .

٦-أن يراعي الأدب في وضع الكتب باعتبار علومها ، فيضــــع الأشرف فوق الكل ، فإن استوت كتب في فن فليراع شــــرف المُصنّف فيجعله أعلى .

٧-عند تنفيذ صف الكتب يراعي حسن الوضع بأن يجعل الحبكـة في ناحية ، والمجلد الأخر في الناحية الأخرى فتكون الكتــب نائمة بلا إعوجاج ، ولا يضع ذوات القطع الكبير فـوق ذوات القطع الصغير لكي لا يكثر تساقطها .

٨-آلا يجعل القارىء الكتاب خزانة للكراريـــس وغيرهـــا ، ولا مخدة ولا مروحة ، ولا مستنداً ولا متكئا ولا يطوى حاشـــية الورقة وزاويتها .

٩-إذا طالع أو نسخ شيئا من كتب العلم الشـــرعية ، فينبغـــى أن يكون على طهارة مستقبل القبلة طاهر البــــدن والثيـــاب --

وأهم هذه الآداب المحافظة عليه وعدم تقطيع أجـــزاء منه أو شطب كلمات أو الكتابة علـــى هوامشـــه أو تحريـــف افكاره واستخدام المعلومات والبيانات الواردة فيه وفقا للقواعد العلمية التى تبين ذلك والتى سوف تكون محل دراسة وعنايـــة فى ما يأتى .

ويجب أن ينمى فى نفوس التلاميذ منذ الصغر أى منـــذ مراحل التعليم الأولى الاهتمام بالكتاب وكيفية التعـــامل معـــه وضرورة الاحتفاظ به نظيفا وسليماً . إذ أن الكتاب يمثل خـير رفيق على درب الحياة الطويل . ومن الملاحظ أن التلاميـــذ الذين يحسنون معاملة الكتاب واحترامه وحفظـــه هـــم الذيـــن يتفوقون فى دراستهم . فمن المؤكد أن الحاجة إلى الكتـــاب لا تنتهى بانتهاء العام الدراسى ونجاح الطالب فـــى الامتحـــان . وإنما هى حاجة متجددة لتجديد الأفكار وتحديثها وتنشيطها .

=والحبر والورق ، ويبتدىء كل كتاب بكتابـــة « بســـم الله الرحمن الرحيم ».

نقلاً عن : أحمد عبدالكريم ســـلامة – بتصـــرف – المرجـــع السابق – هامش ص ٨٦ ، ٨٧ .

ويتميز الكتاب عن غيره من مصادر البحث الأخرى بسهولة تخزينه وسهولة الرجوع إليه في كل الأوقات . وبساطة هذا الرجوع . كما تتميز الكتب عادة بتعدد معارفها بمعنى أن الإنسان في سنى عمره ومراحل حياته المتعددة يستطيع أن يغترف من هذه الكتب ما يفيده فى قابل حياته .

ولا ننسى أن الله عز وجل قد كرم الكتاب وأنزل تعاليمه على رسله فى صورة كتاب (القرآن الكريم ، والانجيل والتوراة) .

وعند حديثنا عن الكتاب وأهميته وآداب التعامل معه لابد وأن نشيد بهذا الجهد الدؤوب التى تحرص عليه مؤسسات الدولة من نشر الثقافة والكتاب بأسعار زهيدة ومن أهم هذه المشروعات الثقافية التى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث هو مكتبة الأسرة بفروعها المختلفة التى تيسر للجميع الحصول على الكتاب فى شتى فروع العلم بأسعار معقولة .

وإذا كانت هذه الأداب لازمة للتعامل مع أى كتاب فإنها بالنسبة للكتب والمراجع القانونية ألزم وأولى . ذلك أن دراسة الطالب بكليات الحقوق تهتم بالكليات والقواعد الأساسية ومن ثم تمثل الكتب الدراسية إطلالة مهمة على

العلوم القانونية بحيث تضيف إلى بعضها البعض ليترابط ويتكامل البنيان القانوني للطالب في سنوات الدراسة المتعددة فإذا ما أنتهى من السنة الرابعة فإنه يكون قد اكتمل له البناء القانوني الذي يمكنه من التعامل مع النص القانوني في أي قانون حتى ولو لم يدرسه في دراسته بالكلية . ومن هنا كان مهماً بالنسبة لطالب الحقوق أن يحتفظ بالكتب التي يدرسها لكي يرجع إليها لكي تساعده على التذكر ومعرفة ما سبق دراسته في عام سابق حتى تسهل عليه دراسة الأعوام المقبلة . وذلك لأن دراسة القانون هي دراسة تراكمية تبدأ من دراسة القواعد العامة لتنتهي عند دراسة الحالات الخاصة .

ففي مواد القانون الإداري تبدأ الدراسة من العام إلى الخاص على الوجه التالي :

القانون الإداري السنة الثانية ←القضاء الإداري السنة الثالثة← العقود الإدارية السنة الرابعة .

وفي مواد القانون الجنائي تبدأ الدراسة أيضاً من العام إلى الخاص على الوجه التالي :

النظرية العامة للجريمة والعقوبة السنة الثانية القـــانون الجنائى القسم العامـــه دراسة لبعـــض الجرائـــم كجرائـــم الأشخاص والأموال والجرائم المضرة بالمصلحة العامة السنة الثالثةـــه ودراسة الإجراءات الجنائية فى السنة الرابعـــة . وهكذا .

ويترتب على ذلك أن دراسة العلوم القانونية هى سلسلة متصلة الحلقات إذا ما انفكت حلقة منها أو غابت أو ضعفـــت أو حدث إختلال فى تكوين الطالب القانونى .

الفرع الثانى

أنواع المكتبات

تتعدد المكتبات وتتنـــوع بتنـــوع المعـــارف والعلـــوم الإنسانية فنحن فى زمـــن يتمـــيز بـــالتخصص فـــى العلـــوم والدراسات . ولذلك فكل علم له كتبه الخاصة به .

على أننا يمكن أن نميز بين المكتبات مـــن نـــاحيتين : فمن حيث ملكية المكتبة فإننا نجد مكتبـــات عامـــة وأخـــرى خاصة . ومن ناحية هدفها فإننا نجد مكتبات تقـــدم خدماتـــها للجمهور والمترددين عليها مجانا ومنها ما يتخصص فى بيـــع الكتب . ومن ناحية ما تحتويه من كتب فلدينا المكتبة الجامعـــة والمكتبة المتخصصة .

وسوف نلقى الضوء على كل نوع من هذه الأنواع كما يلى :

أولاً : تقسيم المكتبات من حيث تقديم الخدمة :

تنقسم المكتبات وفقا لهذا المعيار إلى :

١- مكتبات تقدم خدماتها مجانا للمترددين عليها مـــن طلاب العلم والباحثين . كالمكتبـــات الموجـــودة بالجامعـــات والكليات المختلفة ومعاهد العلم . وهى تفتح أبوابها على مدار العام وفى مواعيد معلومة للجميع . وتتمـــيز هـــذه المكتبـــات بكثرة الكتب وانضباط الفهرسة ونظام العمل بها . وتحـــرص الجامعات على تحديث مراجعها باستمرار سواء عن طريـــق

الشراء أو قبول الهدايا أو غير ذلك من الوسائل التـى تكفـل تجديد مصادرها ومراجعها .

ويجدر التنبيه أنه لا ينال من مجانيـة الخدمـة التـى تقدمها هذه المكتبات فرض رسوم زهيدة على المترددين عليها . فذلك يحقق هدفين يتمثل الأول منهما : منع دخول من ليـس له حاجة إلى المكتبة وما يترتب على ذلك من إخلال بنظـام المكتبة وامكانية استفادة المترددين عليـها منـها . وثانيـا : استخدام هذه الموارد فى سد احتياجات هـذه المكتبـات مـن نظافة وحراسة وغير ذلك .

٢- مكتبات لبيع الكتب للجمهور وقـد تكـون هـذه المكتبات دورا للنشر . وتلعب دور النشر دوراً حيوياً وأساسياً فى توزيع العلم فى العصر الحديث لا سيما مـا كـان منـها متخصصاً . فالناشر الجيد هو الذى يستطيع أن يسـاهم فـى نشر الكتب الجيدة . وفى كثير من الأحيـان يقـوم الناشـر بالمساهمة أو تحمل تكاليف انتاج الكتاب وهو فى ذلك يـؤدى خدمة جليلة للعلم .

والأصل أن تتخصص دور النشر فى نشر نوع معيـن من الكتب فثمة دور لنشر المعارف والعلوم القانونية مثـل دار

النهضة العربية فى مصر وهى تتخصص أساسا فـــى نشـــر العلوم والكتب القانونية وهناك دور نشر أخرى تتخصص فـــى أكثر من فرع من فروع العلم . ويرتبط ذلك بطبيعـــة الحـــال بمدى ملاءة هذه المؤسسات من الناحية المالية ومدى فاعليـــة جهازها الإدارى والاقتصادى . ومن أهم دور النشـــر التـــى تجمع بين تخصصات كثيرة فى مصر مؤسسة الأهـــرام ودار الشروق وغيرها .

وقد تكون هذه المكتبات مجرد منافذ لبيـــع الكتـــب ولا شك فى أهمية هذه المكتبات فكثرتها وانتشارها يـــؤدى إلـــى تقريب الكتاب إلى أيدى طلابـــه ومريديـــه . ولذلـــك يجـــب تشجيعها وتدعيمها حتى لا يأتى اليوم الذى تندثر فيه وتتحـــول إلى أنشطة أخرى .

ثانيا : من حيث ملكية هذه المكتبات :

فثمت مكتبات تملكها الدولة . وأخرى يملكها الأفـــراد. والأصل أن الدولة هى التى تنشئ المكتبات وتمدهـــا بـــالكتب اللازمة والمناسبة لجميع الأعمار والفئات . ويجب أن تتـــاح هذه المكتبات للمواطن العادى الذى يشق عليه فى كثير مـــن الأحيان أن يقتطع من قوته المحدود لكى يشترى كتابا . وعلى

ذلك يجب أن يكون فى كل حى مكتبة عامة . وفى كل مركـز شباب مكتبة عامة .

مما تجدر الإشارة إليه أن الدولة منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضى وهى تهتم بإقامة المكتبات ونشرها فى كل مكان وهو اتجاه محمود يجب تشجيعه ولم يقتصر الأمر علـى المكتبات فى النوادى وقصور الثقافة ومراكز الشـباب فـى القرى ، وإنما تعداه إلى إنشاء مكتبات أخرى كبيرة تعد بحـق منارة للعلم مثل مكتبة الإسكندرية ومكتبـة مبـارك العامـة وغيرها كثير .

وقد تكون هذه المكتبـات خاصـة يملكـها أفـراد أو جماعات أو هيئات علمية وثقافيـة وهـذه المكتبـات يمكـن الإستفادة بها فى الحدود والقيود التى تحددها هذه الجـهات . وغالبا ما تفرض هذه الجهات رسوما نتيجة استخدامها وذلـك مثل مكتبة الجامعة الأمريكية بالقـاهرة ، ومكتبـة المركـز الثقافى البريطانى ، ومكتبة المركز الثقافى الفرنسى وغيرهـا كثير .

ثالثا : تقسيم المكتبات من حيث محتواها :

نجد أن المكتبة قد تكون جامعة لكل العلوم والمعارف، ومن ذلك مكتبة الإسكندرية ومكتبة مبـــارك العامـــة بـــالدقي والمكتبة العامة بجامعة القاهرة . وفي هـــذه المكتبـــات نجـــد مراجع ومصادر لجميع العلوم والفنون ، وبها أقسام متعـــددة بتعدد هذه العلوم والفنون .

أما النوع الثاني فهي مكتبات متخصصـــة : إذ أنـــها تتخصص في فرع من فروع العلم ومن ذلك مثـــلاً مكتبـــات كليات الحقوق التي تتخصص في فروع القـــانون المختلفـــة ، ولا تهتم بغيره من المعارف .

ولكل نوع من ذلك مميزاته . إذ أن المكتبات الجامعـــة إنما تجمع فروعاً من العلم متعددة ومتنوعة وهي تفيد القـــارئ والباحث الذي يبحث عن مراجع ومصادر تُلقي لـــه الضـــوء على جانب أو أكثر من جوانب أي علم آخر غير متخصـــص فيه . أما المكتبات المتخصصة فهي تتخصص في علم واحـــد ومن ثم تكون أكثر إحاطة به وأكثر قدرة على الإلمام بكافـــة المصادر والمراجع التي تتصل بهذا العلم . ولذلـــك فإنـــه إذا كانت المكتبات الجامعة في كثير من الأحيان تـــهتم بـــالتثقيف

ونشر ثقافة العلوم بين الأفراد أيا كانت تخصصاتهم . فإن المكتبات المتخصصة تهتم بالبحث العلمي في ذات التخصص ولذلك فهي تهتم بجمع الكتب المتخصصة في هذا العلم وتيسير الإطلاع عليها للباحثين .

الفرع الثالث

الاستفادة من المكتبة

بعد أن بينا آداب التعامل مع المكتبة وأنواع المكتبات . فعلى الباحث أن يتخلق بهذه الآداب ، وعندما يختار المكتبة التي تتفق ومجاله البحثي فإن عليه أن يعرف كيف يستخرج ما فيها من كنوز ومعلومات تفيده في هذا البحث .

وتبدأ رحلة الباحث في المكتبة عبر ثلاث خطوات تبدأ بطلب الكتاب والحصول عليه . ثم الاستفادة به على الوجه المناسب وأخيراً رد الكتاب إلى مكانه مرة أخرى . وترتبط هذه الخطوات بكيفية ترتيب وتنظيم الكتب داخل المكتبة وهو ما سوف نبينه فيما يلي .

أولاً : تنظيم وترتيب الكتب داخل المكتبة :

إن ترتيب الكتب فى المكتبات علم يدرس فى الجامعات ، فى أقسام تابعة لكليـات الآداب تسـمى أقسـام المكتبـات والوثائق . وتتبدى أهمية هذا العلم فى أنه يوفر الوعاء الحافظ لكل علم ، ويسهل الاستفادة من كل كتاب . ولـو تصورنـا مكتبة بها مئات الآلاف من الكتب ملقاة فيها بـلا تنظيـم ولا ترتيب ولا تنسيق . فإنه يبقى من المستحيل أن يتمكن أحد من الاستفادة منها . « فليس ثمت شك فى أن نصف العلم تنظيمـه ، ذلك أنه بالتنظيم يستطيع العالم أن يصل إلى منجزات مـن سبقوه بسهولة ويسر وبلا عناء فلا يكرر ما قاموا به بل يبـدأ من حيث انتهوا »[١] .

ويسمى علم تنظيم وترتيب الكتب فـى المكتبـة بعلـم الفهرسة[٢] . وهى أنواع ومذاهب وتعنى فى النهايـة بتنظيـم

---

(١) شعبان عبدالعزيز خليفة ، محمد عـوض العـايدى : الفهرسـة الوصفية للمكتبات – ١٩٨٠ – ص٥ .

(٢) بدأت الفهارس فى أقدم صورهـا علـى شـكل قائمـة جـرد imventory ثم تطورت فيما بعد فى الوقـت الحـاضر كـأداة استرجاع للمعلومات . فى التطور التاريخي للفهرسة – راجـع--

وترتيب الكتب والمراجع وفقا لقواعد محـــددة يســهل معــها الرجوع إلى هذه الكتب وقت الحاجة إليها .

وعلى ذلك فإن الفهرسة Catalogine هــى عمليـة إعداد الكتب وغيرها من الأوعية الفكرية إعدادا فنيــا بحيـث تكون فى متناول القراء فى أســـرع وقـت ممكــن وبأيســر الطرق . أما الفهرس فهو ثبت أو بيان بما تشتمل عليه المكتبة من مقتنيات يوضع لخدمة رواد المكتبة .*

وتنقسم الفهرسة إلى نوعين :

١- فهرسة وصفية Descriptive Catalogine :

وهى تهتم بوصف الكتب وغيرها من الأوعية الفكريــة وصفا ماديا بحيث تتيح التعرف على الكتاب بسهولة وتكويــن صورة واضحة قبل الإطلاع عليه .

٢- الفهرسة الموضوعية Subject Catalogine :

وتهتم بوصف المواد المكتبية مـــن ناحيــة المحتــوى الموضوعى بحيث تتجمع الكتب ذات الموضوعات المتشــابهة

---

* شعبان عبدالعزيز خليفه ، محمد عوض العايدى – المرجــع السابق – ص ١٢ .

إلى جانب بعضها البعض على الرفوف وهـــى تنقسـم إلـــى قسمين[١] :

أ – التصنيف Classification .

ب- رؤوس الموضوعات Subject Heading .

ما يعنينا هنا هو معرفة أنواع الفهرسة ، وكيفية البحث عن المراجع ، والمصادر ، وفق كل نوع من هذه الأنـــواع . كما يلى :

أنواع الفهرسة :

تتعدد أنواع الفهرسة ، ومن أهم الأنظمة التى تسـتخدم فى الفهرسة فى مصر :

نظام العالم الأمريكى ديوى Dewey وهو نظام متبـع فى جامعات العالم ومنها الجامعات المصرية . وهو ما سـوف نتناوله بالشرح والتفصيل .

نظام ديوى Dewey ويسمى أيضا بالنظام العشرى .

---

(١) شعبان عبدالعزيز ومحمد عوض العايدى : المرجــع السـابق : ص٩٣ .

وينهض هذا النظام على تقسيم المعارف والعلوم الإنسانية إلى عشر معارف رئيسية ترتب كما يلي :[1]

١ -	المعارف العامة	00
٢ -	الفلسفة والنظم المتصلة بها	100
٣ -	الديانات	200
٤ -	العلوم الاجتماعية	300
٥ -	اللغات	400
٦ -	العلوم البحتة	500
٧ -	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	600
٨ -	الفنون	700
٩ -	الآداب	800
١٠-	الجغرافيا والتاريخ	900

ثم بعد ذلك يقسم كل مجال من هذه المجالات إلى عشرة مجالات فرعية . فالمجال الرابع مثلاً العلوم الاجتماعية يقسم إلى ما يلي :

(١) في ذلك أنظر:أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص٩١.

١ - الإحصاء	310
٢ - السياسة	320
٣ - الاقتصاد	330
٤ - القانون	340
٥ - الإدارة	350
٦ - الانماء الاجتماعى	360
٧ - التربية	370
٨ - التجارة والخدمات	380
٩ - العادات والفولكلور	390
١٠- الاجتماع	400

ثم يقسم كل مجال فرعي إلى عشر مجالات فرعيـــة ولنأخذ أيضا المجال الرابع وهو القانون فينقسم كما يلى :

١ - القانون المدنى	341
٢ - القانون الإدارى	342
٣ - القانون الجنائى	343
٤ - القانون التجارى	344

٥ - القانون الدولى العام	345
٦ - القانون الدولى الخاص	346
٧ - القانون الدستورى	347
٨ - القانون المالى	348
٩ - الشريعة الإسلامية	349
١٠- قانون المرافعات	350

وكل مجال فرعى يمكن أيضاً تقسيمه إلى عشرة مجالات فرعية أخرى مثل القانون الإدارى مثلاً .

١ - القانون الإدارى النظرية العامة	342.1
٢ - القضاء الإدارى	342.2
٣ - العقود الإدارية	342.3
٤ - الضبط الإدارى	342.4
٥ - التنظيم الإدارى	342.5
٦ - المرافق العامة	342.6
٧ - الوظيفة العامة	342.7

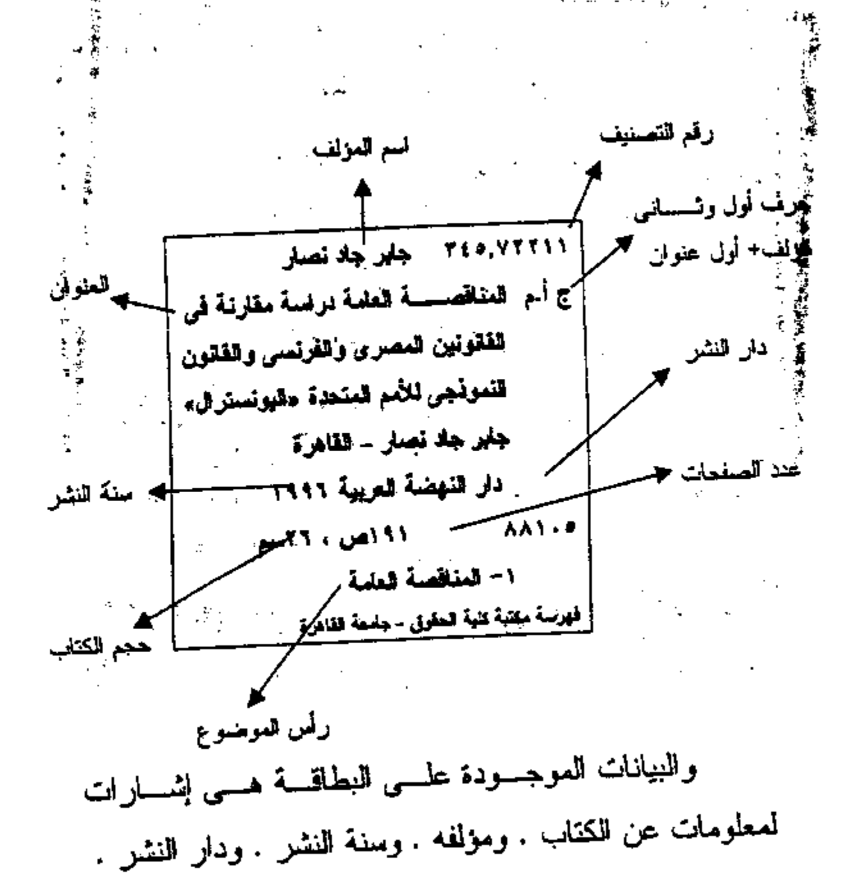
٨ - الأموال العامة	342.8
٩ - القرارات الإدارية	342.9
١٠- مبدأ الشرعية	342.10

وترتب الكتب وفق هذا التصنيف ثـم توضـع علـى الرفوف . ومن ثم يسهل استدعائها فى أى وقت .

ثانيا : كيفية الحصول على الكتاب :

الأصل أن يطلب الباحث الكتاب من أميـن المكتبـة ، ففى ذلك ضمان لعدم اضطراب نظام الفهرسـة واختلالـه . فأمين المكتبة هو الشخص المؤهل والمـدرب علـى ذلـك . فانتظام نظام الفهرسة فى المكتبة يعتمد فى الأساس على دقـة عملية انزال وإعادة الكتب من وإلى رفوف المكتبة . فعـودة الكتاب إلى غير مكانه يعنى بالضرورة صعوبة العودة إليـه مرة أخرى .

ويتم استدعاء الكتاب من على رفـوف المكتبـة عـن طريقة بطاقات التصنيف وفيما يلى نموذج لبطاقة مماثلة :



والبيانات الموجــودة علـــى البطاقـــة هـــى إشـــارات لمعلومات عن الكتاب . ومؤلفه . وسنة النشر . ودار النشر .

وفيما يلي نموذج آخر :

٣٤٥,٧٦	جابر جاد نصار التحكيم في العقود الإدارية – دراسة مقارنة/ جابر جاد نصـــار – القاهرة – دار النهضة العربية ١٩٩٧ . ١٢٧ ص ٢٦سم ١- التحكيم فى العقود الإدارية . أ. العنوان فهرسة مكتبة كلية الحقوق – جامعة القاهرة

وعلى ذلك فإن هذه البطاقات تحدد مكان الكتاب بدقـــة بحيث يستطيع أمين المكتبة الرجوع إليه في أى وقت وبسرعة فائقة .

المطلب الثانى

الوسائل الميدانية

إلى جوار المكتبة التى تعتبر المصدر الأول والتقليـدى للحصول على المراجع والمعلومات تأتى الوسائل الميدانيـة . ونقصد بها الوسائل التى تتطلب من الباحث التحرك للحصـول على المعلومات والبيانات التى تساعده فى إتمام بحثه .

وتتمثل هذه الوسائل فى الاسـتبيان Questionnaire والمقابلة interview .

وسوف نلقى الضوء على كل وسيلة كما يلى :

الفرع الأول

الاستبيان Questionnaire

الاستبيان هو أداة لجمع المعلومات من خلال اسـتمارة تحتوى على مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معيـن

يتم وضعها وفق إطار علمي محدد . وتقدم إلى المســـتهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم .

وتستخدم وسيلة الاستبيان - كأداة لجمع البيانات - على نطاق واسع في دراسات الرأي العام والاتصـــال . ودراســة الاتجاهات السياسية لقطاعات معينة من المجتمع إزاء قضايـا محددة وواضحة[١] .

وعلى الرغم من أن الاستبيان كوسيلة للحصول علـــى المعلومات غير مألوفة[٢] في الدراسات القانونية ، فأنها يمكـن أن تفيد في الدراسات السياسية والدستورية أو فـــي دراســات بعض العلوم التي تتصل باصدار التشريعات .

ويخضع الإستبيان لمجموعة من الأسس التـي يجـب الالتزام بها حتى تأتي نتائجه مفيدة وجيدة . وإذا كان تصميـم الاستمارة يمثل عصب الاستبيان فإن ذلك يســبقه ضـرورة

---

(١) حامد عبدالماجد : مقدمة في منهجية ... - المرجـــع الســابق - ص ٢٥٠ .

(٢) من الدراسات الدستورية التي استخدمت هذه الوســيلة أنظـر : ماجد راغب الحلو ، بحث الأستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة ١٩٨٣ .

تحديد العينة سواء من حيث حجمها أم من حيث إطارها العام ويجرى تحديد العينة التى يشملها الاستبيان بالنظر إلى طبيعة المشكلة محل البحث . ويجب أن يشمل إطار العينة جميع قطاعات المجتمع المشمول بالدراسة . وكلما كانت العينة كبيرة كلما كان البحث أكثر دقة .

ويجب أن يتحدد مدى الاستبيان بوقت معين . أى بمدى زمنى معين يمكن أن يتم فيه الاستبيان .

أما عن استمارة الاستبيان فيجب أن تحتوى على الأسئلة التى توفر للباحث المعلومات والبيانات التى يسعى للحصول عليها من العينة التى سوف تجيب عنها . ويجب أن تصاغ الأسئلة بأسلوب سهل وواضح وبعيد عن التكرار .

ومن ناحية المضمون يجب أن تحيط هذه الأسئلة بموضوع البحث وتغطى جميع جوانبه .

أما من الناحية الشكلية فإن هذه الأسئلة قد تكون مفتوحة وقد تكون مغلقة . أما عن الأسئلة المغلقة فهى التى يحدد لها الباحث مجموعة من الاجابات التى يختار منها المبحوث الذى توجه إليه هذه الأسئلة . وقد تكون هذه الأسئلة

ذات إجابتين . مثل نعم ولا . أو صح وخطأ . وقـــد تتعـــدد الإجابات مثل ممتاز - جيد جدا - جيـــد - مقبـــول - ردىء . الخ.

وتتميز هذه الأسئلة بالنسبة للمسئول بالسهولة ذلـــك أن الإجابة عليها تكون بسيطة إذ يقتضى الأمر مجرد الاختيـــار . إلا أنها بالنسبة للباحث تحتاج إلى جهود مضاعفة إذ عليــه أن يحصر البدائل التى يمكـــن أن تمثـــل إجابـــة لـــهذا الســـؤال ويطرحها على أفراد العينة المخاطبة بالاستبيان .

أما الأسئلة المفتوحة ، فهى أسئلة تترك لأفراد العينـــة أن يسجلوا إجاباتهم على هذه الأسئلة بطريقتهم ووفقا لقناعتـــهم وبأسلوبهم . والأسئلة المفتوحة تثير دائما قضية يجب أن يبدى فيها برأيه أو يطلب منه إبداء رأيه فى مشـــكلة معينـــة . وإذا كانت الأسئلة المفتوحة تتميز بسهولة الإعداد إلا أن تفريغـــها واستخلاص النتائج منها ليس بسهولة الإعداد . كما أن الأسئلة المغلقة تكون أكثر دقة من الأسئلة المفتوحة .

وفى الحقيقة أنه فى إطار الاستبيان يتم عادة الجمع بين نوعى الأسئلة . ويشترط فى الأسئلة محل الاستبيان ما يلى :

أ- الوضوح : فيجب أن يكـــون الســؤال واضحـــاً لا يحتمل خيارات متعددة أو متضاربة تؤدى إلى التبـــاس لــدى أفراد العينة .

ب - عدم الازدواج : فازدواج السؤال يثير قضيتين قد تختلف وجهات نظر أفراد العينة تجاههما .

ج - مراعاة المستوى التعليمى لأفراد العينة : فيجـــب أن تخاطب هذه الأسئلة عقول أفراد العينة على علاتها أي في حدود مستواها الثقافى والتعليمى .

د - ضرورة أن تكون الأسئلة سواء مفتوحة أم مغلقـــة محدودة وقصيرة حتى يتسنى لأفراد العينة أن يجيبوا عنها فى سهولة ويسر .

ومما سبق يتضح أن الاستبيان أداة مهمة مـــن الأدوات التى يحصل من خلالها الباحث على المعلومات والبيانات التى تساعد على إجراء بحثه فضلا عن إمكانية استخدامه للحصول على المعلومات والبيانات للإحاطة بمشكلة ما .

وفيما يلى نموذج لاستبيان صممه المؤلف للحصول على معلومات وبيانات تساعده فى اتخاذ القرارات الخاصة بموضوعه .

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

مركز الطباعة والنشر

السيد الأستاذ الدكتور/

تحية طيبة وبعد ....

مطبعة الكلية بإدارتها الجديدة ترحب بالتعامل معكم . وتتمنى دائما أن تكون عند حسن ظنكم .

وقد رأينا قبل أن نعرض عليكم برنامجنا لتحديث وتطوير أداء المطبعة أن تشتركوا معنا فى أعداده عبر الإجابة عن هذا الاستبيان ، الذى لن يأخذ من وقتكم الكثير إلا أنه سوف ينير لنا الطريق نحو بلوغ غايتنا لتقديم خدمات أكثر جودة .

وتقبلوا خالص تحياتى ...

مدير مركز الطباعة والنشر

أ.د. جابر جاد نصار

سقطا من أصل المصدر

سقط من اصل المصدر

سقط من أصل المصدر

سقط من أصل المصدر

سقط من اصل المصدر

سقط من أصل المصدر

سقط من أصل المصدر

سقط من اصل المصور



دولــة النشــر : ----------------------

مدينة النشــر : ----------------------

اســم الناشــر : ------------------------------

سنــة النشــر : ٠٠٠٠

مكان الطبــع : ---------------------

اسم الطابــع : ---------------------

رقــم الطبعة : ٠٠

بيانات الطبعة : ---------------

اللغــة الحالية : ---------------

عــدد الأجزاء : ٠٠٠٠

عدد المجلدات : ٠٠٠٠

رقــم السلسلة : ٠٠٠٠

عدد الصفحات : ---------------

الحجــــــم : ---------------

عــد النســخ : ٠٠

سماح الاستعارة : -

تعهـــدات

مداخــل أخرى :

النوع	الصفـــة
-----	------------------------------
-----	------------------------------
-----	------------------------------

ومن ناحية ثالثة : فإن الكمبيوتر قد مثل تطوراً مـــهماً فى كتابة الرسائل سواء من حيث توفير الوقت والجهد أم مـن حيث الجودة وتنسيق الكتابة وشكلها فقد مكن الكمبيوتر مـــن الكتابة مع توفير التشكيل اللازم ضبطـــاً للمعنـــى والمبنـــى للكلمات وبخط واضح جميل يسهل قراءته والاطلاع عليه .

الفرع الثانى

الانتـــرنت

الانترنت أو شبكة المعلومـــات الدوليـــة هـــى شـــبكة للاتصـالات الدولية عبر الكمبيوتر . يتداول فيـــها معلومـــات وبيانات لا حصر لها . وقد أدت هذه الشبكة إلى توفير وقـــت

وجهد الباحثين حيث يستطيع أن يذهب إلى أقصى مكان في العالم وهو جالس في بيته . يتلقى المعلومات ويشارك في صنعها ويتداولها مع الآخرين في شتى بقاع المعمورة في دقائق معدودة . وبتكلفة بسيطة جداً .

وعلى ذلك فإن شبكة الانترنت أصبحت وسيلة « من أفضل الوسائل الحديثة للتعلم الذاتي حيث يمكن عن طريقه الاطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم ، كما يمكن أن يستخدم في التعليم وبصفة خاصة التعليم عن بعد ، ويستخدم كذلك في البحث العلمي » (١) .

وقد نشأت هذه الشبكة أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن الماضي لخدمة عمليات القوات المسلحة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة ، ولما أنهار الاتحاد السوفيتي وزال خطره عن الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا انفتحت هذه الشبكة على الأغراض المدنية وأتسع مجالها بصورة كبيرة وأصبح يشارك فيها الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الخاصة وتم ربطها

---

(١) مدحت رمضان : البحث القانوني – المرجع السابق – ص ٢٢ .

بعدد هائل من أجهزة الحاسب الآلى فى جميع أنحاء العـــالم . عن طريقها يستطيع الإنسان أن يتبادل المعلومات والبيانـــات بلغات متعددة وفى أى وقت .

وقد كان الدخول على الانترنت والاستفادة من خدماتـه يتطلب اشتراك شهرى أو سنوى حسب الاحوال لدى إحـــدى الشركات التى تتخصص فى بيع هذه الخدمات . إلا أنه فـــى مطلع عام ٢٠٠٢ أصبح الدخول إلى الانترنت مجانياً ومتاحـاً لكل فرد عبر جهاز الكمبيوتر وخط التليفون العادى . وأصبح أى شخص يستطيع الدخول إلى شبكة الانترنت عبر الأرقـــام المجانية التى وفرتها شركة الاتصالات السلكية واللاســلكية . وهذه الأرقام هى09080999 '09080888 '09080777 .

وتتعدد المواقع التى تزخر بكنوز المعلومات السياسـية والاقتصادية والقانونية اللازمة للباحث لاعداد واتمام بحثـــه . وتتميز هذه المعلومات والبيانات بالدقة والحداثة . وأصبحـت من مميزات الأبحاث اعتمادها بصفة أساسية على المعلومـات والبيانات التى يمكن للباحث الحصول عليها من الانترنت .

ومن أهم العناوين العامة التي توفر معلومات وبيانـــات سياسية واقتصادية ما يلي [1] :

١ طريـق مصـر السـريع للمعلومات (مجلس الوزراء) http:www.idsc.gov.eg

٢ مجلس الوزراء مصر

http:www.sis.gov.eg/egyptinf/politics/cabinet/mtm/index.htm

٣ مجلس الشعب المصري

http:www.parkament.gov.eg/index.htm

٤ مجلس الشورى المصري http:www.Shoura.gov.eg

٥ القوات المسلحة المصرية http:www.mmc.gov.eg

٦ وزارة الخارجية http:www.mfa.gov.eg

٧ وزارة الاقتصاد http:www.economy.gov.eg

٨ وزارة السياحة http:www.touregypt.net

٩ وزارة القوى العاملة والهجرة Http:www.emigration.gov.eg

١٠ الهيئة العامة للاستعلامات Http:www.sis.gov.eg

١١ مصلحة الضرائب على المبيعات Http:www.salestax.gov.eg

---

(١) هشام رشوان : مواقع على الانترنت – ٢٠٠٠ – ص ٤ .

١٢	مصلحة الضرائب العامة	Http:www.incometax.gov.eg
١٣	جامعة القاهرة	Http:www.cairo.eum.eg
١٤	شبكة الجامعات المصرية	Http:www.Frcu.cun.eg
١٥	صحيفة الأهرام	Http:www.ahram.org.eg
١٦	دار التحرير	Http:www.eltahrir.net
١٧	منظمة المؤتمر الإسلامي	Http:www.oic.org.index.asp
١٨	مكتبة الكونجرس الدولية	Http:www.lcweb.loc.gov/homepage/lchp.html
١٩	لوكازيون الكتب	Http:www.amazon.com

ومن أهم العناوين القانونية على الانترنت (1).

١	مكتبة واشنطن ولى القانونية	**Liberty. Uc. Wlu. edu**
٢	مدرسة سيدنى للقانون	**sulaw. law. su. oz. Au**
٣	مركز معلومات جامعة كورنل	**Fatty. Law. Cornell. Edu**
٤	مجلس النواب الفرنسي	**Assemblee – nat. fr**
٥	مدرسة الحقوق بجامعة فلوريدا	**Journal . law. Ufl. Edu/**

---

(1) مدحت رمضان : البحث القانوني : المرجع السابق – ص ٢٤ .

٦	مكتبة الكونجرس الأمريكية	lcweb. Loc. Gov/
٧	الأتحاد الأمريكى للمحامين	www.abanet. org/
٨	القانون الفرنسى	www. Amgot. Fr/
٩	المكتبة القومية الفرنسية	www. Bnf. Fr
١٠	جامعة كولومبيا – قسم القانون	www. Colombia. Cdu
١١	جامعة كورنل – قسم القانون	www. Cornell. Edu
١٢	جازيت دى بـــاليى Gazette du palais	www. Gpdoc. Com
١٣	مرشد الانترنت للموارد القانونية	www. Ilrg. Com
١٤	وزارة العدل الفرنسية	www. Justice. Fr
١٥	القانون والطب الشرعي	www.law. indiana. Edu : 80/
١٦	جامعة هارفارد – قسم القانون	www. Harvard. Edu
١٧	E. law	www. Leepfrog. Com
١٨	مجلس الشيوخ الفرنسى	www.senat. fr
١٩	مجلة القانون والتكنولوجيا	www. Urich. Edu
٢٠	جامعة يال – قسم القانون	www. Yale. Edu
٢١	قانون فرنسا	Law- france- request@ amgot. Org 12

المبحث الثانى

تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها

عرفنا فيما سبق كيف يحدد الباحث مراجعه ، وكيف يتعامل مع المكتبة لكى يحصل على المراجع التى تتصل ببحثه . وفى هذا المبحث سوف نبين كيف يتعامل الباحث مع المرجع بعد الحصول عليه . وكيف يحفظ المعلومات التى يصل إليها وعلى أى هيئة يكون هذا الحفظ .؟

تتبدى أهمية تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها فى أنها تعطى للباحث المادة الخام التى سوف يصنع منها بحثه . وبقدر وفرة هذه المعلومات والبيانات وتغطيتها لكل جوانب الرسالة بقدر ما يسهل على الباحث إتمام بحثه بصورة جيدة .

وفى نطاق هذا المبحث يجدر بنا أن نبين كيفية الرجوع إلى المراجع والمصادر للحصول عليها من المعلومات والبيانات وضوابط هذا الرجوع . ولما كانت كيفية الرجوع إلى هذه المراجع يرتبط أساسا بنوع هذه المراجع .

فإنه يجدر بيان هذه الانواع . وبعد ذلك نبين كيفية تدوين هـذه المعلومات .

وذلك كما يلى : -

المطلب الأول : أنواع المراجع والمصادر .

المطلب الثانى : كيفية الرجوع إلى المرجع .

المطلب الثالث : تدوين المعلومات والبيانات .

وذلك كما يلى : -

المطلب الأول

أنواع المراجع والمصادر

تتنوع المراجع والمصادر التى يمكن أن يستقى منـــــها الباحث المعلومات والبيانات ولا نقصد بذلك - بطبيعة الحـــال - تقسيم المراجع والمصادر من حيث صلتها بـــالبحث حيـــث تكون هذه المراجع إما ذات صلة مباشرة بموضوع البحـــث ،

كأن تناقش نفس الموضوع سواء من زوايا مختلفة أم من نفس الزاوية .

وإما ذات صلة غير مباشرة بهذا الموضوع . كأن تتناول بعض الأفكار التي تتصل بموضوع البحث أو بعض جوانبه .

على أننا سوف نقسم المراجع والمصادر من حيث طريقة الدراسة والمعالجة . والمراجع والمصادر وفقا لذلك أما أن تكون رسائل علمية كرسائل الدكتوراه أو الماجستير وهي أبحاث متخصصة في بحث موضوع معين وتقدم إلى إحدى الجامعات للحصول على إحدى الدرجات العلمية .

وإما أن تكون مؤلفات عامة أي تتناول علماً معيناً بمزيد من التفصيل والتبسيط لموضوعاته المتعددة أو مقالات واردة في مجلات علمية متخصصة أو أحكام قضائية . أو معلومات وبيانات وردت في مقالات في صحف وجرائد . أو مضابط رسمية وتقارير وسوف نلقي الضوء على كل نوع من هذه الأنواع كما يلي :

الفـــرع الأول

الــرسائل العلميـــة

الرسالة هى أطروحة يتقدم بها الباحث فى موضـــوع معين إلى إحدى الكليات الجامعية التى يسمح نظامـــها بمنـــح الدرجات العلمية . وتحدد اللوائح الداخلية لكل كلية القواعـــد التى تنظم منح هذه الدرجات [١] .

---

(١) وتجدر الإشارة هنا إلى القواعد التى تنظم منح درجتى الماجستير والدكتوراه من كلية الحقوق- جامعة القاهرة فى أقسامها العلميـــة المتعددة قد وردت بالباب السادس بالنسبة لدرجة الماجستير وفـــى الباب السابع بالنسبة لدرجة الدكتوراه من اللائحة التى صـــدرت بالقرار الوزارى رقم ٤٨٤ فى ١٩٩٥/٤/٢٢ والمعدلة بـــالقرار الوزارى رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨ وهى كما يلى :

الباب السادس : درجة الماجستير فى الحقوق :

مادة (٤٦) :

يشترط لقيد الطالب للحصول على درجة الماجستير فى الحقـــوق الشروط الآتية : --

١ - أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس فى الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة فى الحقوق من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها.

٢ - أن يكون حاصلاً على أحد دبلومات الدراسات العليا أو على دبلوم التخصص .

٣ - أن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية لمدة سنة على الأقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع .

٤ - أن يتقدم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة علنية .

مادة (٤٧) :

يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة بالدبلوم أو المعهد الذى اجتاز بنجاح الامتحان المقرر له.

مادة (٤٨) :

لمجلس الكلية أن يوافق على تسجيل رسالة الماجستير بعد حصول الطالب على دبلوم الدراسات العليا ويجوز تسجيل رسالة الماجستير بعد اجتياز الطالب بنجاح السنة الأولى فى أحد معاهد الدراسات العليا المتخصصة .

ولا تجوز فى هذه الحالة مناقشة الرسالة إلا بعد حصول الطالب على دبلوم معهد الدراسات العليا المتخصص.

== **مادة (٤٩) :**

تسرى على رسالة الماجستير القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٥٣ إلى ٥٨ من هذه اللائحة . ومع ذلك يسقط تسجيل رسالة الماجستير بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تسجيلها ، إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة يحددها بناء على تقرير المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ، بشرط ألا تجاوز هذه المدة سنتين .

الباب السابع : درجة الدكتوراه فى الحقوق

مادة (٥٠) :

يشترط لقيد الطالب لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق :

١ - أن يكون حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا على أن يكون أحدهما دبلوم القانون الخاص أو دبلوم القانون العام ، أو أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير فى الحقوق.

٢ - أن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية لمدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع .

٣ - أن يقدم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة علنية .

مادة (٥١) : يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة بإحدى مواد الدراسة فى دبلومي أو معهد الدراسات العليا ==

== الذى أتم الدراسة فيها . ويشترط لتسجيل الرسالة أن يجتاز الطالب بنجاح امتحاناً شفوياً فى المواد التى تدخل فى نطاق التخصص الذى سجلت الرسالة فى أحد موضوعاته . ويحدد مجلس الكلية هذه المواد بناء على اقتراح الأستاذ المشرف على الرسالة .

مادة (٥٢) :

يقدم طلب تسجيل موضوع الرسالة إلى عميد الكلية ويعرض على مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص . ويشمل قرار مجلس الكلية تعيين المشرف على إعداد الرسالة وفقاً للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

مادة (٥٣) :

يقدم المشرف على الرسالة إلى مجلس القسم المختص تقريراً سنوياً فى نهاية كل عام جامعى عن مدى تقدم الطالب فى بحوثه . ويعرض قرار مجلس القسم فى شأن هذا التقرير على مجلس الكلية .

ويجوز لمجلس الكلية فى ضوء التقرير المشار إليه فى الفقرة السابقة إلغاء تسجيل الرسالة وفقاً للمادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات . وفى جميع الأحوال يسقط تسجيل **الرسالة بعد ثمانى سنوات من تاريخ تسجيلها ، إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير ==**

-- المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص بشرط ألا تتجاوز هذه المدة سنتين .

مادة (٥٤) :

يقدم المشرف على الرسالة بعد الإنتهاء من إعدادها تقريراً إلى مجلس القسم المختص فى شأن صلاحيتها للمناقشة ، ويقترح المشرف فى تقريره تشكيل لجنة للحكم على الرسالة .

مادة (٥٥) :

يقرر مجلس الكلية صلاحية الرسالة للمناقشة وتشكيل لجنة الحكم عليها بناء على اقتراح مجلس القسم المختص ، وبعد اطلاعه على تقرير المشرف على الرسالة وإقراره .

مادة (٥٦) :

يقدم كل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة تقريراً فردياً عنها .

وتقدم لجنة الحكم على الرسالة تقريراً جماعياً عنها متضمناً اقتراحها فى شأن منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق والتقدير الذى منح له .

ويعرض التقرير العام على لجنة الدراسات العليا بالكلية .

ويعرض بعد ذلك على مجلس القسم المختص ثم على مجلس الكلية الذى يقترح منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق والتقدير الذى تمنح به . --

= مادة (٥٧) :

على الطالب أن يطبع رسالته إذا ما تقررت صلاحيتها للمناقشة .

ويسلم نسخة منها إلى كل من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة .

وعليه أن يودع مكتبة الكلية خمسين نسخة منها .

ويجوز لمجلس الكلية أن يقرر طبع الرسالة بسعر التكلفة أو على نفقة الكلية في لجنة الطباعة والنشر بالكلية . بناء على طلب مقدم الرسالة .

مادة (٥٨) :

يعلن نجاح الطالب بأحد التقديرات الآتية :

دكتور في الحقوق .

دكتور في الحقوق بتقدير جيد .

دكتور في الحقوق بتقدير جيد جداً .

دكتور في الحقوق بتقدير ممتاز .

وللجنة أن توصي بتبادل الرسالة مع الجامعات المصرية والأجنبية ولها كذلك أن توصي بطبع الرسالة على نفقة الجامعة .

مادة (٥٩) :

يبين في شهادة الدكتوراه دبلوما الدراسات العليا اللتان حصل عليهما الطالب أو درجة الماجستير التي حصل عليها وموضوعها والتقدير الذي ناله ، ودبلوم الدراسة العليا أو دبلوم التخصص من معهد الدراسة العليا الذي حصل عليه وتقديره. =

وتتمثل الرسالة فى الغالب الخطوة الأولى للباحث الذى يمتهن البحث العلمى مهنة ووظيفة كأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومعاهد البحوث. من هنا تأتى أهميتها الفائقـــة . إذ أن هذه الخطوة الأولى هى التى تطبع الســلوكيات الأساســية للباحث وتحدد وبقــدر كبــير مــدى قدرتــه علــى البحــث والاستمرار فيه .

ولما كانت الرسالة تعتبر الخطوة الأولى للباحث ، فإنه من المنطقى فى كثير من الأحيان أن يكون بها أخطاء ســواء فى منهجية البحث أو فى إخراجه . وعلى الباحث أن يســتفيد من هذه التجربة ويتجنب هذه الأخطاء فى أبحاثه القادمة .

والرسالة بحث متعمق فى موضـــوع محــدد يختــاره الطالب بإشراف أستاذ أو استاذ مساعد فى هــذا التخصــص ويجب أن يقدم فيها الباحث بحوثا مبتكرة بنتائج محددة تقبلــها لجنة الحكم والمناقشة التى تشــكل بــاقتراح القســم العلمــى

** ويبين فى هذه الشهادة موضوع رسالة الدكتوراه والتقديــر الــذى منحت به درجة الدكتوراه فى الحقوق .

المتخصص وموافقة مجلس الكلية على الوجه الذى تنظمه اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد المقدم إليها الرسالة .

وتتميز الرسالة كمصدر ومرجع للباحث بغزارة المعلومات والبيانات، إذ أنها تمثل ثمرة جهد الباحث فى فترة طويلة من الزمن لا تقل عن سنتين أو ثلاث سنين حسب الأحوال ، وقد تمتد لتبلغ أضعاف هذه المدة. فالباحث يعد العمدة فى الاحاطة بموضوعه . وفضلا عن ذلك فإنها تمد الباحث بمجموعة كبيرة من المراجع المتنوعة والمتعددة من كافة الأنواع ... رسائل أو مقالات أو أحكام أو غير ذلك .

وتتميز الرسالة بأنها بحث متخصص فى موضوع معين ولذلك فإن هذا البحث يحيط بهذا الموضوع ويبحث فى جوانبه المختلفة ويصل فيه إلى نتائج محددة . وغالباً ما تكون هذه الرسالة بحثا مقارناً بين نظامين أو اكثر .

الفرع الثانى

المــؤلفات العامــة

تتمثل المؤلفات العامة فى المصنفات التى تتناول فرعاً من فروع علم معين ، وهى تختلف عن الرسائل العلمية فـــى أنها لا تخضع للتحكيم العلمى ، ولا يرمى الباحث من ورائــها الحصول على درجة علمية معينة . على أن ذلـــك لا ينفـــى أهمية هذه المؤلفات وضرورتها حيث أنها تعتبر تجديد للعلـــم وتحديث له باستمرار . وفى مجال الدراسات القانونية تتبـــدى أهمية هذه المؤلفات فى كونها المدارس العلمية التى يتأســـس عليها بنيان الطالب الدارس فى كليات الحقوق . كمـــا تتمـــيز عن الرسائل بأنها وإن لم تمثل دراسة متخصصة لموضـــوع بعينه . إلا أنها دراسة جامعة لباب من أبواب العلم أو نظريـــة متكاملة من نظرياته . ومن ذلك مثلا كتب القـــانون الإدارى والقانون الدستورى أو القضاء الإدارى أو العقـــود الإداريـــة وكتب القانون الجنائى فى قسـميه العـام والخـاص وكتـب الإجراءات الجنائية .

وتتميز هذه المؤلفات العامة فى أغلب الأحيان بثبات الموضوعات التى تعالجها حيث أن هذه الموضوعات تحددها اللوائح الجامعية وتعتبر مكونا أساسياً من مكونات الدرجة العلمية التى تمنحها الكلية أو المعهد إلا أن معالجة هذه الموضوعات تختلف من أستاذ إلى آخر .

وهى تعبر فى نهاية الأمر عن مجموعة من الخبرات المتراكمة التى تزداد نضجاً يوماً بعد يوم حتى تنتهى إلى أن تصبح مرجعاً رئيسياً للباحثين .

وتعتبر المؤلفات العامة هى المعين الذى لا ينضب الذى يلجأ إليها الباحثون لفهم الموضوع ومعرفة حدوده وبيان مدى صلاحيته . فنظراً لأن هذه المؤلفات تتناول موضوعات متعددة فى أحد فروع العلم فإنه يتضح مع هذه الدراسة اكتشاف مدى حاجة بعض الموضوعات للبحث والدراسة .

فمثلاً الدراسة التى تتناول العقود الإدارية تشمل جوانب نشأتها وتميزها وكيفية إبرامها والآثار التى تترتب على تنفيذها والعوارض التى تعترض هذا التنفيذ وكذلك أسباب انتهائها .

ومن المفيد فى هذا النطاق أن نميز بين المؤلفات العامة التى تلتزم بالأطر العلمية ولا سيما ما تعلق منهما بذكر مراجع الدراسة ووجود إشارات لها فى صفحات الدراسة تبين حدود الاقتباس . وإسناد الآراء الواردة فيها . وبين تلك التى تأتى خلوا من ذلك فالنوع الأول هو الذى يعد مصدراً ومرجعاً يعتد به أما الكتب التى تأتى فى صورة مذكرات دون مراجع أو دون الالتزام بالأطر والأشكال الأساسية للبحث فإن الرجوع إليها لا يخلو من مخاطرة . ولا يشفع للباحث التعلل بها . فواجب عليه أن يتحقق من كل المعلومات والبيانات التى يستخدمها فى بحثه .

الفرع الثالث

الأبحاث الخاصة والمقالات

أولاً : الأبحاث الخاصة :

خصوصية هذه الابحاث تأتى من أنها أبحاث متخصصة فى جزئية محددة من موضوع معين . وتتميز

الابحاث الخاصة فى أن القائم بها باحث محترف ومن ثم فإنها أكثر دقة وإفادة بالنسبة للباحث ، من عدة نواحى . فمنهجها العلمى يكون أكثر إنضباطاً . فضلاً عن حداثة مراجعها ودقتها . وتمثل الأبحاث الخاصة طوراً أساسياً من أطوار الباحثين لا سيما الذين يعملون فى الجامعات ومعاهد البحوث . إذ أن ترقيتهم فى وظائفهم إنما يتوقف على عاملين الأول مرور فترة من الزمن بين كل درجة وأخرى . والثانى القيام بمجموعة من الابحاث .

وهو الأمر الذى ينظمه القرار الوزارى رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١ بشأن قواعد تشكيل الإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية الدائمة إذ تنص المادة ١١ من هذا القرار على أن « يتقدم عضو هيئة التدريس الراغب فى الترقية بأربعة بحوث فى قطاع الدراسات الأدبية والانسانية وبستة بحوث فى قطاع العلوم الأساسية والطبية والهندسية والزراعية كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ مساعد . وخمسة بحوث فى التخصص الأول وسبعة بحوث فى التخصص الثانى كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ .

وللعضو علاوة على ذلك أن يتقدم ببحثين إضافيين على الأكثر يتم تقييمهما ضمن إنتاجه العلمى » .

وتخضع الأبحاث الخاصة لنظام صارم فى تقييمها حسب أصول وفنون البحث العلمى . وهو ما تنص عليه المادة ١٩ من القرار الوزارى ١٣٥ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١ سالف الذكر كما يلى « يتم إعداد نموذج استمارة فحص وتقييم بحث علمى فى كل لجنة من لجان قطاعات المجلس الأعلى للجامعات لاستخدامها بواسطة المحكمين وذلك ضمانا لا تساق المعايير التى يتم على أساسها التحكيم ويراعى أن تشمل الاستمارة العناصر الآتية :

أ - الشكل العام للبحث .

ب - وضوح الهدف وأهميته .

جـ- المنهاجية وطريقة العرض .

د - دقة اللغة وسلامة التعبير .

هـ- الاصالة والابتكار .

و - وضوح التخصص الذى ينتمى إليه المتقدم .

ز - المستوى العلمي للمجلة المنشور بها البحث .

ح - عدد المشاركين في البحث ودور كل منهم فيه .

ط - التوثيق ومدى شمولية المراجع وحداثتها .

ى - مدى قابلية النتائج للتطبيق .

ثم تحدد المادة ٢٠ التقديرات التي يمكن أن يحصل عليها البحث كما يلي :

تقييم الأبحاث الخاصة بالانتاج العلمي استناداً إلى العناصر السابقة وبحيث تكون التقديرات كالآتي : « جيد جدا - جيد - مقبول - ضعيف .. » .

وعلى ذلك فإن هذا الإطار المحكم يجب أن يؤدي إلى إخراج أبحاث جيدة ومفيدة تعين الباحثين الجدد على استكمال بحوثهم وإخراجها في أحسن صورة .

ومن أهم المجلات الدورية المتخصصة في نشر الأبحاث القانونية في مصر :

١- مجلة القانون والاقتصاد التي تصدرها كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

٢- مجلة مصر المعاصرة التى تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

٣- مجلة العلوم القانونية التى تصدرها كلية الحقوق – جامعة عين شمس .

٤- مجلة الحقوق التى تصدرها كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

٥- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التى تصدرها كلية الحقوق – جامعة المنصورة .

٦- مجلة مجلس الدولة التى يصدرها مجلس الدولة المصرى .

٧- مجلة العلوم الإدارية التى تصدرها هيئة قضايا الدولة.

٨- مجلة المحاماة التى تصدرها نقابة المحامين .

٩- مجلة القضاء التى يصدرها نادى القضاء .

١٠- المجلة الجنائية القومية التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفى فرنسا نجد :

- Révue de droit public .
- Révue de Sciences Criminelles .
- Révue international des sciences Administrative .
- Révue Trmestrielle de droit civil .

كما يوجد العديد من الموسوعات القانونية منها :

- Encyclopédie Dalloz de droit international .
- Encyclopédie Dalloz de droit Pénal .
- Encyclopédie Dalloz de procédure civile .
- Encyclopédie Dalloz de droit public .

ثانيا : المقالات :

تمثل المقالة إسهاما لصاحبها فى معالجة مشكلة معينة ، وقد تنشر هذه المقالة فى دورية علمية أو فى صحيفة يومية . وفى الأصل يقصد فى المقالة عرض معلومات علمية فى مجال معين أو التعليق على حدث معين كصدور حكم قضائى يستوجب التعليق عليه ويمثل المقال - فى أغلب الأحوال - وجهة نظر كاتبه ونظرا لمحدوديته فإن كاتبه لا

يلتزم بالأصول العلمية فى البحث . كما لا يتطلب الأمر ضرورة احتواءه على جديد في موضوعه .

وإن كان نشر هذه المقالات فى المجلات العلمية المحكمة يتطلب بالضرورة التزام كاتبه بأسس البحث العلمى . حيث يخضع النشر فى هذه المجلات لقواعد علمية لا يمكن تجاوزها .

وتمتاز المقالات خاصة التى تنشر فى الصحف بحيوية المعلومات والبيانات الواردة فيها وحداثتها ولذلك فهى تمثل للباحث مصدراً متجدداً لهذه البيانات والمعلومات . على أنه يلزم أن يتأكد الباحث من هذه المعلومات والبيانات وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية . فكما سبق أن قلنا أن نشر هذه المقالات فى الصحف السيارة لا يُخضع المقال لذات الأسس والقواعد التى يخضع لها البحث العلمى .

الفرع الرابع

المصادر الأخرى

ثمت مراجع ومصادر أخرى يستطيع الباحث أن ينقب فيها عله ينتفع بما تحتويه من معلومات وبيانات . على أن هذه المصادر لا تعتبر بحوثا أو مؤلفات . وإنما قد تكون تقارير أو مضابط رسمية أو أحكاما قضائية . لا سيما إن تعلق البحث بالعلوم القانونية . ففى هذه الحالة تمثل التقارير والمضابط والأحكام مكانة عالية بين مصادر هذه البحوث . ولذلك سوف نلقى الضوء عليها كما يلى :

أولا التقارير :

تتمثل التقارير فى عرض وتجميع المعلومات أو البيانات حول واقعة معينة كانعقاد مؤتمر أو تقرير عن العملية الانتخابية أو الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى وقت معين فى دولة معينة . ومن أشهر التقارير التى تصدر فى مصر هو التقرير الاستراتيجي العربى الذى يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وكذلك تقارير نفس المركز عن الوقائع أو الحوادث السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التى تحدث فى مصر أو فى الوطــن العربــى ، وكذلك التقارير التى تصدر عن جمعيات ومؤسسات المجتمـع المدنى سواء تعلق الأمر بتقــارير سياســية أم اقتصاديــة أم اجتماعية .

وتتميز هذه التقارير بدقة البيانات ومتابعتــها للواقــع الحاصل مما يوفر للباحث مجموعــة كبـيرة مــن البيانــات والإحصاءات التى يعتمد عليها فــى بحثــه . وتعمــد هــذه التقارير إلى توثيق هذه البيانات والإحصاءات .

ثانيا : المضابط الرسمية :

تمثل المضابط الرسمية منهلا أساسيا للبحث القانونى . وعلى الخصوص مضبطة مجلسى الشعب والشورى . ففــى هذه المضابط تسجل المناقشات التى تــدور حــول القوانيــن المختلفــة . ولذلــك ســوف نعنــى بدراســتها بــالتفصيل كما يلى :[١]

---

(١) جابر جاد نصار : المشكلات العامة فــى تحريــر المضبطــة : محاضرة ألقيت فى الدورة التدريبية بمجلس الشــعب المصــرى الأحد ٢٤-٦-٢٠٠١ .

تعريف المضبطة :

جاء لفظ مضبطة من الفعل ضبط بمعنى حفظ ويقال ضبط الشيء أى حفظه بالحزم[1] ولذلك فإن المضبطة تعنى محفظة لما دار فى جلسة المجلس من حديث ومناقشة على أى وجه كان .

ونظراً لأهمية المضبطة فإن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصرى الصادرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ أفردت الفصل السادس من الباب الثامن لمضابط الجلسات . واحتوى هذا الفصل على خمس مواد تناولت كيفية تحرير هذه المضابط وتصحيح ما يرد بها من أخطاء والتصديق عليها .

طبعتان للمضبطة :

تحرر المضبطة فى بادئ الأمر فى طبعة مؤقتة توزع على الأعضاء قبل التصديق عليها بوقت كاف حتى يتسنى لهم مراجعة ما جاء فيها ومطابقة ذلك بما دار فى الجلسة . وهى الطبعة التى تجرى عليها التصحيحات التى يطلبها أعضاء

---

(١) مختار الصحاح للإمام محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى - طبعة دار المعارف - ١٩٩٠ - ص ٣٧٦ .

المجلس ويوافق عليها المجلس وفقا للقواعد المعمول بها فـــي هذا الشأن .

ثم بعد ذلك تأتي المضبطة التي تنشـــر فـــي الجريـــدة الرسمية وهي الصورة الرسمية والمصدق عليها من المجلـــس والتي لا يجوز فيها بعد ذلك أي تصحيح أو تعديل .

الطبيعة القانونية لمضابط الجلسات :

مضابط الجلسات تعتبر محررات رسمية .

المشكلات العامة في تحرير مضابط الجلسات :

١- تحرير المضبطة :

- التغيير الذي يحدث في جدول الأعمال وأثـــر ذلـــك فـــي تحرير المضبطة .
- إثبات روح الجلسة – تداخل – تصفيـــق – مقاطعـــة – تساءل – همهمة .

٢- الحذف من المضبطة :

- من يملك الحذف (رئيس المجلس – المجلس – العضو – الحكومة) .

- حدود الحذف .

٣- التصحيح فى المضبطة :

التصحيح قد يكون بإثبات واقعة أغفلت المضبطة إثباتها ، أو بتصحيح واقعة خاطئة وردت فيها . أو بالرد على وقائع وردت فى المضبطة .

والتصحيح من ناحية أخرى قد يأتى من أحد أعضاء المجلس أو من شخص آخر .

ونتناول ذلك كله بالتفصيل .

١- تحرير المضبطة :

كما سبق وبينا فإن المضبطة هى فى حقيقتها ثبت بما حدث فى جلسة المجلس . ويجب أن تعكس المناقشات والمداخلات التى حدثت فيها دون زيادة أو نقصان . وعلى ذلك فإن المجلس هو الذى يحدد ما يرد فيها وما يمكن أن يرفع منها . وهو ما نصت عليه المادة ٣١٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب فى مصر على أن تحرر الأمانة لكل جلسة مضبطة يدون بها تفصيلا جميع إجراءات الجلسة ، وما عرض فيها من موضوعات وما دار من مناقشات ، وما

صدر من قرارات وأسماء الأعضاء الذين أبدوا الرأى فى كل اقتراح بالنداء بالاسم ورأى كل منهم .

ومضبطة المجلس فى ذلك تختلف عن موجز المضبطة التى تعده أمانة المجلس وفقا للمادة ٣١١ من ذات اللائحة خلال ثمانى وأربعين ساعة من حدوثها فهو يتضمن موجز للمناقشات وعرضا للموضوعات التى تناولها المجلس فى الجلسة والأمانة عند إعدادها لهذا الموجز أن تسهب فى عرض موضوع دون آخر ولا تثريب عليها فى ذلك .

وذلك لا يقلل من أهمية هذا الموجز سواء فى نشر ما دار فى الجلسة بين الأعضاء أو للصحافة .

محتويات المضبطة :

يجب أن تحتوى المضبطة على ما يلى :

أ- ملخص لمحتوياتها وهو فى حقيقته فهرس للتعريف بمحتويات المضبطة .

ب- استهلال يتضمن أسماء المعتذرين ومن حضر من أعضاء الحكومة وإثبات حضور الأمين العام وافتتاح

الجلسة من قبل رئيس الجلسة (رئيـــس المجلـــس أو وكيله حسب الأحوال) .

وتحرير المضبطة يتقيد بالترتيب الذى حدث فعلاً فـــى جلسة المجلس .

فإذا كان الأصل هو الالتزام بجدول الأعمال المعلـــن لجلسة المجلس والذى سبق أن قرره مكتب المجلس وفقا للمادة ١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب فإن خروج المجلـــس عن هذا الجدول يعد تعديلا له ومن ثم يجب أن يــترك هــذا التعديل أثره فى تحرير المضبطة .

هل يجوز التصحيح اللغوى فى المضبطة :

فى كثير من الأحيان تتضمن كلمـــات الأعضـــاء أو مداخلاتهم أخطاء لغوية . فهل يجوز تصحيح هذه الأخطاء ؟

نعتقد بوجوب ذلك لسببين :

الأول : لأن اللغة العربية هى اللغة الرســمية للدولـــة وهو أمر نص عليه الدستور فى مادته الثانية ولذلـــك يجـــب الالتزام بها عند تحرير المضبطة .

الثانى : أن المضبطة ثبت حى للمناقشات البرلمانيـــة وهو تراث وتاريخ يتضمن جانبا هاماً من الجوانب التى تشكل عقل الأمة .

على أن ذلك لا يمنع من إثبات بعض الألفاظ أو الجمل من اللغة العامية إن كانت ذات دلالة معينة قصدها قائلها .

ويجب أن تعكس مضبطة الجلسة الجو العام فى الجلسة بحيث عندما يقرأها الباحث بعد ذلك أو من لم يحضـــر هـــذه الجلسة تترك لديه انطباع معين عن طريق المناقشة (تعـــاطف الأعضاء ، مدى اقتناعهم بما يقال فـــى الجلســـة ، أصـــوات المقاطعة ، قدرة الرئيس على ضبط الجلســـة) . كـــل هـــذه الأمور وغيرها تؤدى إلى تأصيل تقاليد وأعراف برلمانية كما تعطى لمن يقرأ هذه المضبطة بعد ذلك بانوراما جيـــدة لمـــا حدث فى هذه الجلسة .

مضابط الجلسات السرية :

الأصل أن الجلسة السرية تكون بلا مضبطة . ذلـك أن دواعى انعقاد الجلسة سرية يتعارض مع إثبات ما دار فيها .

ولذلك فإن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب نصت في المادة ٢٦٧ منها على إمكانية تحرير محاضر للجلسة السرية . والمحضر يختلف عن المضبطة . فإذا كانت المضبطة تعني ضرورة ذكر ما حدث في الجلسة بالضبط دون تغيير أو ابتسار فإن تحرير محضر للاجتماع لا يقتضي ذلك في كل الأحوال وإنما يكفي فيه أن يحتوى ملخصاً لما دار بالجلسة والقرار الذى اتخذه المجلس في النهاية .

وذلك أكثر اتفاقا مع طبيعة الجلسة السرية .

٢- الحذف من المضبطة :

يعتبر الحذف من المضبطة من أهم المشكلات في تحرير المضابط . ذلك أنه يعني استبعاد بعض أو كل ما قاله عضو المجلس في الجلسة . وهو أمر يتنافى مع فكرة النيابة عن الأمة والتي تقتضي حرية النائب في ممارسة أعماله النيابية وفقا للدستور ولائحة المجلس مع مراعاة القوانين المعمول بها .

على أن الأمر له جوانب متعددة :

فمن ناحية أولى : فإن حرية النائب فيما يبديه من أقوال أو أفكار أو آراء في داخل المجلس أو في لجانه أمر قد قرره الدستور إلا أنها ليست مطلقه فكل حق يقابله واجب .

ومن ناحية ثانية : أن البرلمان مؤسسة دستورية يمارس سلطاته في دولة منظمة وليس جزيرة منعزلة .

وترتيباً على ذلك فإن الحذف من المضبطة قد يكون جزاء رادعاً لكل حديث يخرج به صاحبه عن الأعراف والتقاليد البرلمانية أو يتضمن مساساً بالمؤسسات والأشخاص دون داع .

على أنه يجب أن نحدد من يملك الحذف ومناطه .

أما من يملك الحذف :

تنص المادة ٢٨٧ من اللائحة الداخلية للمجلس على أنه للرئيس أن يأمر بحذف أي كلام يصدر من أحد الأعضاء مخالفاً لأحكام هذه اللائحة من مضبطة المجلس وعند الاعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس الذي يصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة .

وعلى ذلك فإن رئيس الجلسة هو الذى يأمر بحذف الكلام من المضبطة وعند الاعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر في الأمر دون مناقشة .

ويستوى في ذلك أن يكون الاعتراض صادراً من المتكلم أو من أى عضو آخر .

وللحكومة أيضاً أن تطلب حذف ما تراه من المضبطة ويعرض الأمر على المجلس لكى يقرر فيه بغير مناقشة .

ولكن : هل يجوز أن ينفرد رئيس المجلس بحذف الكلام حتى لو أعترض بعض الأعضاء ؟

وهل يجوز للعضو نفسه أن يطلب حذف كلامه من المضبطة ؟ .

في هاتين الحالتين نرى أنه لا يجوز لرئيس الجلسة أو المتكلم أن يطلب حذف الكلام من مضبطة المجلس عند الاعتراض دون عرض الأمر على المجلس .

فمن ناحية أولى فإن نص المادة ٢٨٧ صريح في إطلاق سلطة رئيس الجلسة في حذفه (لأى كلام) وذلك ينصرف إلى الكلام عامة مهما بلغت خطورته ولا يكون ذلك إلا بموافقة المجلس في حالة الاعتراض .

ومن ناحية ثانية : فإن العضو المتكلم لا يستطيع ذلك أيضاً إلا بعد موافقة المجلس عند الاعتراض نظراً لأن إثبات هذا الكلام أصبح أمر يملكه المجلس لا قائله فالمضبطة ملك للمجلس كله .

مناط الحذف :

يتقيد الحذف بالخروج عن قواعد الكلام في المجلس وهذا الخروج قد يتعلق بموضوع الكلام وقد يتعلق بطريقة الكلام والعبارات المستخدمة فيه . وهو أمر يقدره المجلس في النهاية . على أننا نرى أنه لا يجوز طلب الحذف إذا كان الكلام صحيحاً في موضوعه مهما بلغت قسوة العبارات التي عبرت عنه . كذكر الأسماء أو البيانات أو الاتهامات وغير ذلك . لأن الحذف استثناء من الأصل العام .

٣- تصحيح ما ورد في المضبطة :

التصحيح قد يكون بإثبات واقعة أغفلت المضبطة إثباتها أو بتصويب واقعة خاطئة وردت فيها أو بالرد على وقائع وردت في المضبطة .

وإذا كان التصحيح فى الغالب يرد من أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة . فهل يجوز لغير الأعضاء أن يطلبوا تصحيح أو الرد على ما جاء بها ؟

أ - التصحيح الذى يرد من أعضاء المجلس :

يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس أن يطلب تصحيح ما يراه قد ورد خطأ فى مضبطة الجلسة . على أنه يلزم أن تتوافر فى الطلب شروط معينة :

- أن يكون الطلب كتابة وموجه إلى رئيس المجلس . فلا يصح أن يكون طلب التصحيح شفوياً . ولا يصح إذا وجه لغير رئيس المجلس حتى ولو ترأس الجلسة .
- أن يتقدم به العضو قبل انعقاد الجلسة التالية .
- يعرض رئيس المجلس التصحيح على المجلس ويجوز للمجلس أن يأذن لطالب التصحيح بإلقاء بيان حول موضوع التصحيح وإذا وافق المجلس فإنه يثبت فى مضبطة الجلسة وتصحح به المضبطة السابقة .

ب- التصحيح الذى يرد من خارج المجلس :

نصت المادة ٣١٤ على حق « كل ذى شأن » طلب تصحيح واقعة تضمنها حديث أحد الأعضاء أو ممثلى الحكومة فى إحدى جلسات المجلس وفقاً للقواعد الآتية :

- أن يقدم الطلب كتابة باسم رئيس المجلس .

- أن يحدد الوقائع المراد تصحيحها بدقة والأسانيد التى يستند إليها ويرفق المستندات .

- أن يكون خلال أسبوعين من تاريخ الجلسة التى تم فيها الكلام المراد تصحيحه .

- آلا يتضمن الطلب عبارات غير لائقة أو مساساً بالمجلس أو العضو أو ممثلى الحكومة .

وعلى رئيس المجلس أن يعرض هذا الطلب على المجلس فى أول جلسة تالية لتاريخ وروده للموافقة على مبدأ تلاوته بالمجلس فإذا وافق المجلس على ذلك تمت تلاوته ثم يرى هل يثبت فى المضبطة أم يكتفى بتلاوته فقط .

٤- التصديق على المضبطة وأثره :

إذا صادق المجلس على المضبطة . فإن المادة ٣١٥ من اللائحة الداخلية تقرر حكما هاماً وهو عدم جواز طلب إجراء أى تصحيح فى المضبطة بعد التصديق عليها .

وبعد تمام التصديق تنشر المضبطة فى الجريدة الرسمية فى ملحق خاص .

ثالثا - أحكام القضاء :

تعد أحكام القضاء مصدراً أساسياً من مصادر البحث القانوني . ذلك أن هذه الأحكام هي التي تبث روح الحياة فى نصوص القانون ، وتحركها لكى تطبق على الوقائع والمنازعات التى تحدث فى المجتمع .

ومن المعلوم أن القضاء قد يعنى أحد ثلاث معان[1] :
أولها : مجموعة المحاكم التى تختص بالفصل فى منازعات معينة ، ومن ذلك القضاء الإدارى والقضاء الدستورى والقضاء المدنى والقضاء الجنائى والقضاء العسكرى ... الخ.

---

(١) محمد سامي عبدالصادق : المدخل لدراسة علم القانون - الكتاب الأول - نظرية القانون - الطبعة الأولى - ٢٠٠١ .

وثانيهما : ينصرف إلى أشخاص القضاة الذين يتولون العمل في المحاكم . وثالثهما : يعنى أحكام المحاكم التى تصدر في المنازعات التى تعرض فيها .

وفى دراستنا للقضاء كمصدر من مصادر البحث القانونى يعنينا أحكام القضاء بالمعنى الثالث . ووفقا لهذا المعنى تعد أحكام القضاء مصدراً أساسياً للبحث القانونى ، ويتمثل عمل القاضى في تطبيق النص القانونى على المنازعات التى تعرض عليه على أن هذه العملية ليست عملية مادية بحتة بل هى عملية فنية تخضع لتقديرات وتفسيرات القاضى سواء فى فهم الوقائع أو فى إنزال النص القانونى على هذه الوقائع . ومهما بلغت دقة المشرع في صياغة النص التشريعى أو الدستورى ، فإنه لا يستطيع أن يواجه كل الفروض التى يمكن أن تحدث فى الواقع العملى ويتعاظم دور القضاء كمصدر تفسيرى لنصوص القانون سواء أكان دستورياً أم تشريعياً إذا كان المشرع ينظم رقابة

على دستورية القوانين . فهنا يعد تطبيق القضاء الدستورى لنصوص الدستور إطاراً صحيحاً لفهم هذه النصوص(١) .

وتمثل أحكام القضاء التفاعل الحقيقى بين عمل الفقه وجهد القاضى . إذ أن القاضى يستعين بجهود الباحثين فى فهم وتطبيق النص القانونى ، والباحث يتناول هذه الأحكام بالتحليل والتأصيل للوصول إلى مدى اتفاقها واختلافها مع نصوص القانون . ومدى إحترامها للمقاييس العلمية المتعارف عليها فى تفسير النص القانونى .

ولأهمية الأحكام القضائية فى البحث القانونى فإن الجهود الرسمية وغير الرسمية تعمل بدأب على نشر هذه الأحكام لاستفادة الباحثين منها وتيسير الاطلاع عليها . ففضلاً عن تناول الأحكام الجديدة بالشرح والتحليل والتعليق فى الدوريات القانونية المعروفة . فإن ثمة مجموعات متخصصة فى نشر هذه الأحكام ومنها :

---

(١) جابر جاد نصار : الوسيط فى القانون الدستورى - ١٩٩٦ - ص ١٠٩ .

- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا والتي يشرف عليها المكتب الفني للمحكمة .
- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا والتي تصدرها الهيئة العامة للمطابع الأميرية .
- مجموعة الفتاوى التي تصدرها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ويشرف عليها المكتب الفني لمجلس الدولة .
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري .
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا .
- مجموعة أحكام محكمة النقض في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وكذلك في المواد الجنائية .

كما نذكر بالتقدير والإجلال جهود بعض المستشارين في تصنيف وترتيب بعض الأحكام والتعليق عليها ومنها المجموعات التي يصدرها المستشار الدكتور محمد ماهر

ابو العينين نائب رئيس مجلس الدولة . ومنها أحكام وفتـــاوى مجلس الدولة الخــاص بــالموظفين ، الوســيط فــى شــرح اختصاصات مجلس الدولة وفقا لأحكام الإدارية العليا والنقض والدستورية . وكذلك الموسوعة الإدارية الحديثة للدكتور نعيـم عطيه وحسن الفكهانى فكلها جهود مشكورة تهدف إلى تذليــل الصعوبات على الباحثين حتى يستطيعوا الحصول على هـــذه الأحكام بسهولة ويسر .

المطلب الثانى

كيفية الرجوع إلى المراجع

يتضح مما سبق تعدد المراجع والمصادر وتنوعـــها ، ويستلزم التعامل مع هذه المراجع الحصول على المعلومـــات والبيانات ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعـــد والأســس التى تحكم هذا التعامل .

ذلك أن استخدام الباحث للمعلومات والبيانات التى وردت فى الأبحاث التى سبقته أمر ضرورى وحيوى بالنسبة له . فالأصل أن يبدأ هو مما انتهى إليه الآخرون . على أننا قبل أن نبين قواعد هذا الرجوع يجدر بنا أن ننوه إلى مسألة مبدئية تتعلق بتوقيت الرجوع إلى هذه المراجع . بمعنى آخر هل يلتزم الباحث بترتيب زمنى فى الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع ؟ .

الفرع الأول

توقيت ارتياد الباحث لمراجعه

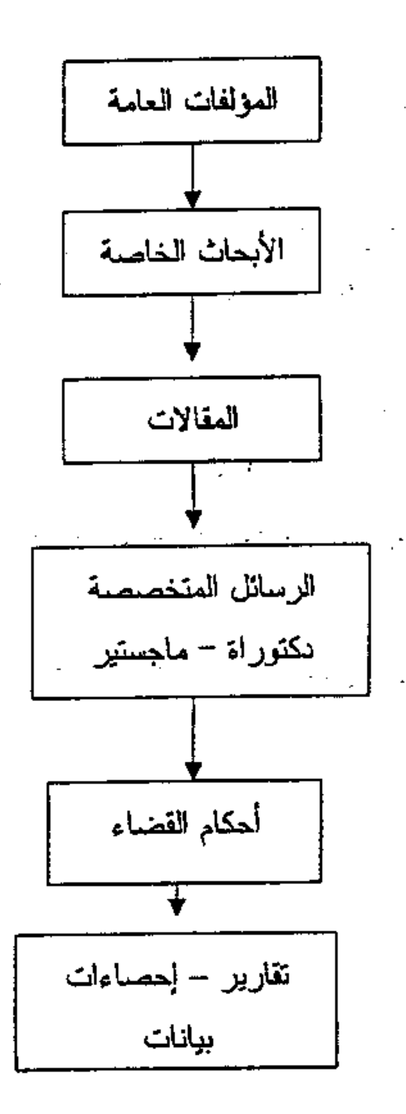
تتعلق هذه المسألة بتنظيم ارتياد الباحث للمراجع المتاحة أمامه . فإذا كان لدى الباحث مجموعة متنوعة من المراجع المتعددة رسائل وكتب عامة وأبحاث خاصة ومقالات وتقارير وغير ذلك . يثور التساؤل فى مثل هذه الحالة كيف يرتب الباحث هذه المراجع ؟ .

نلاحظ هنا أن قراءات الباحث الأولية هي التي تحدد اتجاهات بحثه . وذلك فإننا ننصح الباحثين أن يبدأو قراءاتهم بالعام أي بالمؤلفات العامة التي تتطرق إلى الموضوع فتمسه من جميع جوانبه . وذلك راجع إلى سببين . الأول : يتمثل في أن هذه المؤلفات العامة تعطي للباحث بانوراما ؛ أي فكرة عامة دون أن تغرق الباحث في التفاصيل التي لا يحتاج إليها الباحث في هذه المرحلة . وإنما في مراحل متقدمة من بحثه . فالباحث يهدف من هذه القراءة إلى الإحاطة بجوانب موضوع البحث ، أما الرسائل المتخصصة أو الأبحاث الخاصة فإنها تعالج موضوع البحث بخطة شاملة يخشى أن يتأثر بها الباحث ، فيتطبع تفكيره بحدودها . وتصبح هذه الحدود بالنسبة له أغلالا يصعب عليه كسرها أو تجاوزها .

أما السبب الثاني : فيتمثل في أن هذه المؤلفات تمثل خبرات كبيرة لأساتذة لهم باع طويل في العلم لا سيما المؤلفات التي يصنفها اساتذة الجامعات فهي في حقيقتها خبرات متراكمة .

فإذا ما فرغ الباحث مـــن المؤلفــات العامــة يتكـــون لديه فكرة جيدة وشاملة عن موضوع بحثه بكل جوانبه فيبـــدأ معها رحلة الغوص فى أعماق موضوعه بطريقة متدرجـــة . حتى إذا ما أنهى هذه المرحلـــة فإنـــه يســـتطيع أن يطـــالع الرسائل التى سبقت فـــى موضوعـــه . ففـــى هـــذه الحالـــة يكون الباحث قد حصن نفسه ضد التأثر الشـــديد بالمعالجـــات السابقة مما يبرز شخصيته واستقلاله فى البحث . وفى هـــذه المرحلة يستطيع الباحث أن يطوع البيانـــات والإحصـــاءات لخدمة بحثه .

وعلى ذلك يكون ارتياد الباحث لمراجعه وفقـــا لـــهذا الترتيب :


المؤلفات العامة
الأبحاث الخاصة
المقالات
الرسائل المتخصصة
دكتوراة - ماجستير
أحكام القضاء
تقارير - إحصاءات
بيانات

الفرع الثانى

تنظيم الرجوع إلى المراجع

نقصد بتنظيم المراجع أن يمسك الباحث لديه ببيانات كاملة عن المراجع التى تتصل ببحثه . حتى يسهل له الرجوع إليها . فيجب أولا أن يعرف مكانها . والأجزاء المتعلقة ببحثه فيها . حتى إذا أراد الرجوع إليها فى أى وقت من الأوقات فإن ذلك يكون سهلا له .

وهذه المرحلة تختلف عن التدوين أى تجميع المعلومات ، والذى سوف نبين أصوله وقواعده فى الفرع الثالث من هذا المطلب . فتنظيم الرجوع إلى مراجع البحث يعنى ضرورة فهرستها لدى الباحث حتى يستطيع الباحث أن يراجع بياناتها كلما احتاج إلى ذلك .

وتشمل بيانات تنظيم المراجع ضرورة ذكر أسم المرجع والمؤلف ودار النشر وسنة النشر والمكان الذى يوجد به الكتاب ورقمه فى المكتبة . ونوع المرجع والموضع الخاص بالبحث .

اسم المؤلف : دكتور جابر جاد نصار

اسم الكتاب : الوسيط فى القانون الدستورى

الناشر : دار النهضة العربية

سنة النشر : ١٩٩٦

مكان المرجع : مكتبة كلية الحقوق – جامعة القاهرة

رقم المرجع بالمكتبة : ٣٤٢,١ ج ن و

الصفحات المتصلة بالبحث : ١٢٥ ـ ١٣١

رقم المرجع لدى الباحث : ٢٠

نوع المرجع : مؤلف عام

نموذج آخر :

اسم المؤلف : دكتور/ جابر جاد نصار

اسم الكتاب : عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام

الناشر : دار النهضة العربية

سنة النشر : ٢٠٠٢

مكان المرجع لدى الباحث : مكتبة الباحث

رقم المرجع لدى الباحث : ٥٢

الصفحات المتصلة بالبحث : ١٥-٢٠ ، ١٠٢-١١٥ ، ١١٤ ـ ١٢٠

نوع المرجع : بحث خاص

وبعد تصنيف المراجع على هذا الشكل ، وعلى بطاقات فإن الباحث يحتفظ بها مرتبة ومصنفة . فالكتب والمؤلفات العامة تأخذ مثلا الأرقام من ١-٢٥ والأبحاث الخاصة تأخذ من ٢٦- ٥٠ والمقالات تأخذ من ٥٠- ٧٥ والمضابط والتقارير ومدونات تأخذ من ٧٦-١٠٠ وهكذا .

إن هذا النظام يحقق للباحث فوائد كثيرة أهمها :

أولا : سيطرته على جميع مراجع البحث بصورة تامة . فلا يقع فى تكرار اللجوء إلى أحد المراجع . وتتضح أهمية هذه الميزة إذا دخل الباحث فى لجاج البحث وتعمق فى مراجعه ومصادره عندها تتكاثر عليه المراجع وتتشابه وتتشابك .

ثانيا : سهولة الرجوع إلى المرجع فى أى وقت يشاء دون أن يضطر إلى البحث عن بياناته مرة أخرى .

ثالثا : تتعاظم فوائد هذه الطريقة فى ظل وجود طبعات متعددة من مؤلف واحد حيث تضع تحت بصره بيانات هذه الطبعات ومدى اختلاف صفحاتها باختلاف هذه الطبعات .

رابعا :ضبط إشارات الباحث عند كتابته لبحثه . وهى مشكلة يعانى منها كثير من الباحثين عند الكتابة ففى زحمة المراجع وتعددها وتعدد طبعات بعضها ، يغم على كثير من الباحثين تحديد الإشارات بدقة مما يوقعهم فى الخطأ فى هذه الإشارات وهو ما يقلل من أهمية هذه الأبحاث ويسمها بالنقص .

المطلب الثالث

تدوين المعلومات والبيانات

تمثل مرحلة تدوين المعلومات والبيانات التى يحصل عليها الباحث من المراجع التى تتصل بموضوعه حلقة اساسية ومهمة فى عمل الباحث . فحسن أداء الباحث لهذه المرحلة يسهل عليه ما بعدها من مراحل والتى تتمثل فى كتابة البحث توطئة لإخراجه فى صورته النهائية .

وأهمية التدوين وضرورته أمر لا يحتاج إلى تـبرير . وذلك أنه من المستحيل أن تعي ذاكرة الباحث كل ما يقـرأه . فبغير هذا التدوين تتداخل المعلومات والبيانات فى ذهن الباحث . فيضطرب التوثيق لديه . فضلا عن أن كثرة الكلام يُنسـى بعضه بعضا .

والتدوين أسـلوب صـالح للتعـامل مـع البيانـات والمعلومات التى تتاح للباحث أيا كان مصدر هذه المعلومـات والبيانات أى سواء أكانت أبحاثاً مكتوبة ، أو إجابات عن أسئلة وردت فى مقابلة أو استبيان .

والتدوين فى حقيقته هو نقل للمعلومات والبيانات التـى تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية بطريقة معينـة وبإشارات خاصة ، لكى يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلمـا احتاج ذلك بسهولة ويسر .

وتدوين المعلومات إما أن يكون تدوينا تقليديا أى علـى أوراق وبطاقات ، وإما أن يكون تدويناً آلياً . والتدوين سـواء أكان تدوينا يدوياً أم تدويناً آلياً فإن له نظم ينبغي على البـاحث أن يتبع بعضها أو كلها .

وهو ما سوف نبينه كما يلى :

الفرع الأول

أنواع التدوين

التدوين إما أن يكون تدوينا يدوياً ، وإما أن يكون تدوينا آليا وذلك على التفصيل التالى :

أولا : التدوين اليدوى :

ونعنى به أن يقوم الباحث بقراءة مصادره ومراجعه ثم يعمد إلى عملية فرز المعلومات والبيانات الموجودة فى المصدر ليحدد ما يتصل بموضوعه . ثم يقوم بنقل هذه الأجزاء إلى بطاقات ورقية معدة لهذا الغرض « فيشات » ليحتفظ بها وفقا لأسس وقواعد أساسية تحكم عملية التدوين والتى سوف نتناولها عند الحديث عن نظم التدوين فيما بعد .

وعلى ذلك فإن التدوين لا يتناول إلا المعلومات والبيانات التى تتصل بموضوع البحث . وفى التدوين اليدوى كما هو واضح يقوم الباحث بنقل المعلومات والبيانات بيده على البطاقات ثم يرتبها بترتيب أجزاء الخطة . ويمتاز

التدوين اليدوى بسهولة الرجوع إليه فى كل وقت . ثـــم أنـــه يعطى للباحث خريطة حقيقية عن شبكة المعلومات والبيانـــات المتوافرة لديه . وعن الأجزاء التى توافرت لها كمية مناســـبة من هذه المعلومات والبيانات ، وعن الأجزاء التى لم تتوافـــر لها ذلك .

كما يتميز التدوين اليدوى بأنه يوفر قدرا كبـــيرا مـــن الأمان للباحث إذ أن المعلومات والبيانات التى يتحصل عليـــها تكون دائما بين يديه ومن ثم فإنها تستعصى على عبث الغـــير أو التلف لأى سبب من الأسباب .

ومن أهم نظم التدوين اليدوى ، التدوين فى البطاقـــات Systéme de Fiches ونظام الملـــف Systéme de dossier ونظام الكراسة Systéme de cahiers وسوف نتناول كل هذه الأنواع عند الحديث عن أنواع التدوين .

ثانيا : التدوين الآلى :

ونعنى به أن يقوم الباحث بحفظ وتدويـــن المعلومـــات والبيانات التى يحصل عليها من المراجع والمصادر المتعـــددة على جهاز الكمبيوتر ويتطلب ذلك بالضرورة إمكانية التعـــامل

مع هذا الجهاز . وهو أمر أيضاً أصبح متاحاً . بـــل أصبــح التعامل مع أجهزة الحاسب هى سمة العصر .

ولا شك أن حفظ وتخزين المعلومات والبيانات علــــى جهاز الحاسب الآلى يتميز بسهولته وبساطته فضلاً عن سهولة استرجاعه عند الحاجة إليه ، وقت الكتابة أو فى أى مرحلـــــة يريدها الباحث .

ولا يخرج الأمر عن أن الباحث سوف يدخـــل خطــة بحثه على الكمبيوتر ويرمز لكل جزء منها بمفتاح معيـــن ثــم يدخل المعلومات والبيانات التى يحصـــل عليــها وفقــا لــهذه المفاتيح فى ملفات يسهل عليه الرجوع إليها فى أى وقت يريــد وبسهولة وبسرعة كبيرة .

على أن هذه المميزات للتخزين الآلى لا ينفى خطـــورة هـــذه الوسيلة عند تعرض جهاز الكمبيوتر لأى عارض يؤثر علــــى كفاءته كالفيروسات التى تدمر خلايا المعلومات داخله ومن ثــم يفقد الباحث كل مصادره ومعلوماته وبياناته فى لحظة واحدة . وكذلك الاستخدام الخاطىء للجهاز الذى قد يؤدى إلى اختفــــاء بعض الملفات أو مسحها من الجهاز دون قصد أو غير ذلـــــك من العوارض التى يمكن أن تقلل من كفاءة هذا الجهاز .

ولخطورة النتائج التى تترتب على حدوث مثل هذه المشاكل يبقى الاكتفاء بالتدوين الآلى لمصادر المعلومات والبيانات مغامرة غير آمنة تماما . ولذلك فإنه من الصواب أن يجمع الباحث بين طريقتى التدوين اليدوى والآلى .

* * *

ويترتب على ذلك أن طريقتى التدوين اليدوى والآلى يتكاملان معا للحفاظ على جهد الباحث وضبطه فى مساره الصحيح . ولما كان التدوين يمثل مقدمة للكتابة ، فإنه يبقى صحيحا القول بأن صحة المقدمات تؤدى بالتأكيد إلى صحة النتائج .

الفرع الثانى

نظم التدوين

تتعدد نظم التدوين التى يتبعها الباحثون فى تدوين المعلومات والبيانات فقد يكون ذلك وفقا لنظام البطاقات أو

نظام الملف أو نظام الكراسات . وهذه النظم يمكـــن اتباعـــها سواء أكان التدوين آليا أم كان يدوياً .

وسوف نلقى الضوء على كل وسيلة كما يلى :

أولا : نظـــام البطاقـــات . Systém de Fiches

والبطاقات هى كروت معدة لذلك ، وتسمى أيضا كروت بحـث ويستطيع الباحث أن يشتريها من المكتبات .

وهى من حيث الشكل من الـــورق المقــوى الأبيــض والمسطر ، وتختلف من حيث مساحتها بين أحجـــام صغــيرة وأخرى متوسطة ، وثالثة كبيرة . ويستخدم الباحث كل حجـــم حسب المعلومات المتاحة لديه .

وفى طريقة التدوين عن طريق البطاقات ، فإن الباحث ينقل من المرجع الأصلى فى هذه البطاقات . والأصل أن يتـــم من المراجع حرفياً ، وعلى نفس الصورة التـــى يوجـــد بـــها الكلام فى الأصل . وإذا أحتوى الأصل أخطـــاء مطبعيـــة أو إملائية أو نحوية فإنه ينقلها كما هى ويستطيع أن ينوه إلى هذه الأخطاء سواء بوضعها بين قوسين أم التنويه عن ذلـــك فـــى الهامش .

ويذهب البعض إلى كتابة مضمون الرأى أو يعيد صياغة ما يقرأه فى المراجع والمصادر . وهذا خطأ كبير . وذلك أن ابتسار الآراء من المراجع الأصلية ، وصياغتها فى هذه المرحلة - والتى لا يستطيع الباحث فيها أن يزن الأفكار ويمحصها - يضر بهذه الأفكار ، ويحرم الباحث من فوائد النظر فيها وتدبرها وقت الكتابة . ثم إنه فى بعض الأحيان يجب على الباحث أن يقتبس من بعض المراجع حين كتابته للبحث . وهو أمر يتعذر معه قيام الباحث بالتلخيص فى مرحلة التجميع.

ويجب أن تحتوى البطاقة على البيانات الخاصة بالمرجع بدقة كبيرة ، وذلك حتى لا تختلط على الباحث الامور عند زيادة هذه المراجع والمصادر وتزايد البطاقات نتيجة لذلك . بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالجزء من خطة البحث الذى تنتمى إليه هذه البطاقة .

وفيما يلي نموذج البطاقة :

الفصل الأول :	اسم المؤلف : ....
المبحث الأول:	اسم الكتاب : ....
الفرع الأول :	الناشر وسنة النشر:.......
المادة العلمية :	
ص ( )	
....	
....	
....	
....	

ومن الأفضل أن يكتب الباحث البيانات التي تتعلق بصلة المادة العلمية بخطة البحث بلون معين ، وكذلك البيانات الخاصة بالمصدر أو المرجع بلون آخر . وذلك حتى لا تختلط الأمور على الباحث فيما بعد .

وثمة طريقة أخرى يلجأ إليها الباحثون إذ أنهم يعطون لكل مؤلف رقم ، ورمز لكل دار نشر ولكل كتاب فإذا كان رمز الفصل الأول ف١ ، والمبحث الأول م١ والفرع الأول

ع١. ورقم المؤلف١ ودار النشر٢ فإن البطاقة ستكون كما يلي:

صلة المادة بالبحث العلمي	بيانات الكتاب
ف١ ، م١ ، ع١	٢/١

المادة العلمية : ص..
....
....
....

وفي هذه الحالة فإن الباحث يمسك بهذه الرموز في كراسة خاصة يرتب فيها أسماء المراجع والمصادر ويكتب أمامها الرموز الخاصة بكل مصدر للرجوع إليها وقت الحاجة لاستيفاء البيانات الخاصة به .

ويتميز هذا الأسلوب في تدوين البيانات والمعلومات بعدة مزايا لعل أهمها :

١- سهولة الرجوع إليها وقت الحاجة سواء أثناء الكتابة أو بعدها لإضافة أجزاء أخرى . وذلك راجع بطبيعة الحال إلى سهولة استخدام هذه البطاقات سواء فى تخزينها أم فى استدعائها مرة أخرى وقت الحاجة إليها .

٢- يؤدى أسلوب البطاقات فى تخزين المعلومات إلى سهولة هضم الباحث للمادة العلمية . وذلك أن نقل الباحث للمادة العلمية إلى البطاقات ييسر له فهمها . فذلك يعنى أنه قرأها ثم نقلها . وقد يستلزم الأمر كتابتها أكثر من مرة إن كانت تتعلق بأكثر من جزئية فى خطة البحث . وتتبدى أهمية ذلك فى أنه أثناء كتابة البحث تكون جميع المعلومات والبيانات حاضرة فى ذهن الباحث وهو أمر يؤدى إلى عدم إهدار بعض هذه المعلومات والبيانات وقت الكتابة بنسيانها .

٣- يتميز هذا الأسلوب فى تدوين البيانات والمعلومات أيضا بدقته وتنظيمه . مما يؤدى إلى أن تصبح إشارات الباحث دقيقة ومنضبطة وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للباحث .

على أنه يعيب هذه الطريقة فى التدوين أمران أساسيان يتمثل الأمر الأول : فى ارتفاع التكلفة ، إذ يتطلب الأمر شراء البطاقات .

أما الأمر الثانى : فهو الوقت الذى تستهلكه . فنقل العلومات والبيانات من المصادر والمراجع يأخذ جهداً كبيراً ووقتا كثيراً إلا أن ذلك إذا قيس بدقة الأسلوب وحسن تنظيمه للمعلومات والبيانات المتاحة للباحث فإنه يظل أمراً هيناً .

ثانيا : التدوين بالملف : Systéme du dossier

وفى هذا النظام يستبدل الباحث بنظام البطاقات نظام الملف أو (الدوسيه) وفيه يسجل البيانات والمعلومات على أوراق عادية ثم يثقبها بالآلة المعدة لذلك . ثم يجعل لكل جزء من الخطة ملف خاص به . ويتم تجميع الأوراق الخاصة بكل موضوع وتوضع فى الملف الخاص بها .

ويتميز نظام الملف بأنه أقل تكلفة من نظام البطاقات . إذ أنه يتكون من أوراق عادية أو مصورة حسب الأحوال . ومن ثم فإنه أكثر مرونة من نظام البطاقات .

كما أنه يمكن الباحث من أن يكون أكثر تحكمـــا فـــى مادته العلمية فوضعها فى ملف يحفظها ويسهل الرجوع إليها.

والحقيقة أن نظام التدويـــن بـــالملف يتفـــادى أغلـــب العيوب التى وجهت إلى نظام التدوين بمقتضـــى البطاقـــات . ويبقى اختيار الباحث بين أى الطريقتين اختيار شخصى حسب تفضيله هو .

ثالثا : التدوين عن طريق الكراسة :

وفى هذه الصورة من صور التدوين يستعين البـــاحث بكراسة عادية عوضا عن الملفـــات أو البطاقـــات . ويقـــوم الباحث بتخصيص كراسة لكل جزئية من خطة البحث ثم بعـــد ذلك يدون فيها المعلومات والبيانات الخاصة بـــهذه الجزئيـــة سواء أكانت فصل أو مبحث أو فرع حسب الأحوال .

وتعتبر أيضاً هذه الطريقة أقـــل تكلفـــة مـــن طريقـــة البطاقات أو طريقة الملف . وهى أقرب إلى طريقة الملف فى التدوين . فكل كراسة تعتبر ملفاً خاصاً بجزئية معينـــة فـــى خطة البحث .

رابعا : التدوين عن طريق التجميع بالتصوير الضوئى :

وفى هذه الصورة يقوم الباحث بتصوير الأجزاء التى تحتوى المعلومات والبيانات من المرجع ووضعها فى ملف خاص بكل جزئية من جزئيات الخطة .

وهذه الطريقة تعتبر الآن الأكثر انتشاراً فى تجميع المعلومات والبيانات وهى فى حقيقتها لا تعتبر تدوينا بالمعنى الفنى والذى من مقتضاه أن يقوم الباحث بنفسه بنقل المعلومات والبيانات كما سبق ورأينا فى الطرق السابقة . وإنما هو تجميع للمعلومات عن طريق التصوير الضوئى والذى أصبح متوافراً .

وعلى الرغم من سهولة هذه الطريقة فى التجميع . إلا أنها تعتبر غير دقيقة وتؤدى إلى صعوبة سيطرة الباحث على المعلومات والبيانات المتاحة لديه . لأنه فى الغالب يقرأها قراءة سطحية . أما التدوين وفقا للطرق السابقة فإنها تتيح كتابة المعلومات والبيانات وتصنيفها مما يؤدى بطبيعة الحال إلى الالمام بها . فضلاً عن ذلك فإن التدوين وفقا لهذه الطريقة لا تتوافر فيه الدقة الكافية إذ أنه يصعب معه فصل الأفكار

عن بعضها البعض . ولذلك فإن التدوين عبر هذه الوسيلة لـــه مخاطره . وهو أمر يجب أن ينتبه إليه الباحث .

على أنه يمكن استخدام هـــذه الوســيلة فـــى التدويـــن والتجميع عندما يتعلق الأمر ببحث أو كتـــاب كـــامل يتنـــاول موضوع البحث . ففى هذه الحالة يكون تصويره والاحتفاظ به أجدى من تدوينه . مع ضرورة تقســـيم موضوعاتـــه علـــى جزئيات الخطة . فمثلا يدون لديه - حسب الطريقـــــة التـــى يتتبعـــها - أن الصفحـــات مـــن ١٠-٣٠ تتعلـــق بـــالمبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول بعنوان ....) .

* * *

تلك كانت أهم الطرق التى يلجأ إليها الباحثون لتدويـــن المعلومات والبيانات التى تتعلق بموضوع البحث . وكما سبق وأوضحنا أنه إذا صحت المقدمات صحت النتـــائج . ويمثـــل تدوين المعلومات المقدمة الرئيسية لكتابة البحث ، فضلا عـــن ذلك فإن عملية التدوين هى التى تحيط الباحث علمـــاً بحـــدود موضوعه ويرسم له خطة بحثه النهائية . ولذلك كان حَـــرِىٌّ بكل باحث جاد أن يهتم بهذه المرحلة ويعد لها العدة .

ثم بعد ذلك إذا أتم الباحث مرحلة تدوين المعلومات والبيانات الخاصة ببحثه ، وكانت كل أجزاء الخطة مستوفية ويتوافر لها قدر كاف من المعلومات والبيانات فإن الباحث يستطيع أن ينتقل ببحثه إلى المرحلة التالية وهى كتابة البحث توطئة لإخراجه بصورة نهائية وهى مرحلة تحكمها قواعد وأسس يجب اتباعها . وهو ما سوف نتناوله فى الفصل القادم.

الفصل الرابع

كتابة البحث العلمى وإخراجه

تمثل مرحلة الكتابة أهمية كبيرة بالنسبة للباحث ، فمن ناحية أولى : تترجم بصورة واضحة جهد الباحث ، توطئة لإخراجه إلى حيز الوجود ، ووضعه بين يدى قارئه . وتخضع كتابة البحث لقواعد علمية صارمة ، يجب على الباحث الالتزام بها .

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول: فى كتابة البحث . والمبحث الثانى : فى إخراج البحث بصفة نهائية . على أننا قبل ذلك سوف نلقى الضوء على مدخلين أساسيين لمرحلة الكتابة وذلك كما يلى :

المدخل الأول : التأمل فى المعلومات والبيانات :

فقبل أن يشرع الباحث فى الكتابة فإن عليه بعد مرحلة طويلة من التجميع أن يقف أمام ما جمعه من معلومات ، وما تيسر له من بيانات لكى يتأملها . ويتحاور معها ويترك لعقله

أن يتفاعل معها . هذا التأمل هو الذى ييسر له عملية التفـاعل بين هذه المعلومات وبين خطة بحثه .

ويستدعى التأمل فى المادة العلمية المتوافرة للباحث أن يحيط بها من جميع جوانبها . ثم يتبين أجزاء الخطة المختلفـة ويرى ما فى هذه المعلومات من قصور يسـتدعى ضـرورة استكماله .

وفى هذه المرحلة يجب أن يهيىء الباحث نفسه ذهنيـا ونفسيا لمرحلة الكتابة . وتستلزم مرحلة التـأمل هـذه عـدة أمور:

فمن ناحية أولى : على الباحث أن يعيـد قـراءة مـا جمعه ، ثم يميز بينه ، فليس كل ما جمعه بالضرورة مفيدا لـه فضلا عن احتوائه لجوانب قد لا تكون ذات صلة ببحثه وعلى الباحث آلا يتردد فى طرحه جانبا والاستغناء عنه في بحثـه . وإن جاز أن يستفيد منه بعد ذلك فى أبحاث أخرى .

وفى الحقيقة فإن أكثر ما يعيب الأبحـاث – لا سـيما الرسائل العلمية كرسائل الماجستير والدكتـوراه – احتوائـها على أجزاء قد لا تتصل بموضوعها بصورة مباشرة . وتؤدى

بالضرورة إلى تضخم حجم الرسالة بدون داع ، وهو يمثـــل عيباً جوهرياً فى هذه الرسائل . وهو أمر ينتج عنه تمسك الباحث بكل ما جمعه ومحاولة تحميله فى خطة البحث بغير مبرر.

ومن ناحية ثانية : إن التأمل فى المادة العلمية المتاحة للباحث ، يعطى له انطباعاً شمولياً وكلياً عن موضوع البحـث . وهو أمر ينقل فكر الباحث من النظر فى الجزئيات أى فـــى كل جزئية على حدة ، وذلك ما تقتضيه مرحلة التجميع ، إلـــى النظرة الكلية الشاملة التى تحتوى على جزئيات البحث وتنقـل ذهن الباحث إلى التركيز على الفكرة الجامعة للبحث .

ومن ناحية ثالثة : تؤدى مرحلة التأمل فى المادة العلميـة وقبل الدخول فى مرحلة الكتابة تمكين الباحث من الابداع والتطور سواء فى تناول موضوعات البحث ، أو فـــى اختيـــار العنـــاوين الفرعية وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى تميز البحث .

المدخل الثانى : ضرورة مراجعة خطة البحث المبدئية :

إذا كانت اللوائح الجامعية تضع قيـــوداً علـــى تعديـــل العنوان تعديلاً جوهرياً ، فإن ذلك لا يعنى ثبات خطة البحـــث . فهذه الخطة تعتبر خطة مبدئية ، يستطيع البـــاحث فـــى أى

وقت أن يغيير فيها أو يعدلها . سواء من ناحية التقسيم أو من ناحية العناوين الداخلية .

فالخطة المبدئية وضعها الباحث في بدايات اختيار الموضوع وقت أن كانت المعلومات المتاحة لديه قليلة ، وغير كافية . أما وهو فى هذه المرحلة ، ويتهيأ للكتابة فإن الأمر جد مختلف تماماً . فالمعلومات والبيانات التى يحصل عليها الباحث فى مرحلة التجميع الطويلة ، تتيح له نظرة شاملة أوسع. ولذلك فإنه فى هذه المرحلة ، يجب أن يعيد النظر مرة أخرى فى هذه الخطة على ضوء ما توافر من معلومات وبيانات . وهذا لا يعنى تثبيت الخطة قبل الكتابة . فالخطة لا تثبت إلا بعد طباعة البحث ، وإخراجه بصورة نهائية .

* * *

إذا ما فرغ الباحث من ذلك فإنه يدلف إلى مرحلة الكتابة . وهى مرحلة مفصلية فى حياة الباحث والبحث . وتتجلى فيها بصورة واضحة قدرات الباحث وتميزه سواء فى الأسلوب أم فى توظيف المعلومات والبيانات .

وهو ما سوف نتناوله كما يلى :

المبحث الأول

كتابة البحث العلمى

قبل الدخول الفعلى فى مرحلة كتابة البحث ، يجب على الباحث أن يعرف القواعد الأساسية للكتابة . ولذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : نتناول فى المطلب الأول : قواعد الكتابة . وفى المطلب الثانى : مراحل الكتابة .

المطلب الأول

قواعد الكتابة

وتتصل هذه القواعد إما بأسلوب البحث أو بكيفية ضبط الجمل والعبارات . أو بتوظيف المصطلحات . أو تعلقت بأخلاقيات البحث .

الفرع الأول

اسلوب البحث

لكل باحث أسلوب خاص به . وهذا من فضل الله على البشر . إذ على الرغم من أننا جميعا نستخدم نفس الكلمات ، والتراكيب اللغوية ؛ إلا أن لكل منا اسلوب خاص به ؛ ومفاتيح فى الكتابة تميزه عن غيره . مثلها فى إختلافها كاختلاف بصمات أصابع البشر .

ويجب على الباحث أن يختار المفردات السهلة والعبارات البسيطة فى كتابته فذلك أدعى لفهم القراء وأولى لايضاح المعنى . فالأسلوب السهل البسيط فى الكتابة يحتاج من الباحث جهداً كبيراً . وإن أكثر الأساليب مشقة على الباحث هو السهل الممتنع . وهو أسلوب رشيق فى عباراته سهل فى كلماته تستعذبه الأفهام والعقول ولكن يصعب عليها تقليده . ومن أعمدة هذا الأسلوب في البحث ما يلى :

أولاً : بساطة جمله وسهولة كلماته . فكلما كانت الجملة قصيرة كانت أكثر بلاغة . وعلى ذلك يجب أن تكتب الجملة بأقل قدر ممكن من الكلمات . فكلما إزداد الأسلوب بساطة إزداد عمقاً . وليس العكس كما يظن البعض .

ثانيا : البعد عن الألفاظ والكلمات غير المألوفة أو المطروقة فى محيط عمل الباحث . واختيار الكلمات المتداولة والمعروفة أقرب إلى الفهم مادامت الكلمتان من اللغة الفصحى . ذلك أن من خصائص لغتنا العربية التجديد وكثرة الاشتقاقات . فكم من ألفاظ تموت وأخرى تُحى من جديد .

وعلى ذلك فثمت ألفاظ كانت مألوفة في المـــاضي إلا أنها تعد غريبة على الأذن واللسان هذه الأيام على الرغم مـــن كونها تعتبر لغة عربية سليمة[١] .

كما لا يصح أن تكون الكلمات ثقيلـــة علـــى الأذن أو متنافرة في حروفها والتنافر يسبب ثقل الكلمة على اللســـان ، وعسر النطق ومن ذلك جواب أعرابي سئل عن ناقته فقـــال : « تركتها ترعى الهعخع » .

وقول إمرىء القيس في شعره « **غدائرة مستشــزرات إلى العلا** » .

---

(١) خذ مثلا مجموعة من الكلمات ومعناها :

- الخزعبل ـــــ الأحاديث المستظرفة .
- الحزعبلة ـــــ الفاكهة .
- الخوشب ـــــ العجل .
- الحوقل ـــــ الشيخ المسن
- الحظلبة ـــــ السرعة في الجرى .
- الحبركل ـــــ غليظ الشفاه .
- الجلحظ ـــــ ضخم الجثة .

ولا يصح أيضاً أن تكون الألفاظ غريبة أو وحشية غير مألوفة يصعب تبين معانيها . ومن ذلك ما قاله أحد النحاة (عيسى بن عمر) حين سقط من على حماره ، فاجتمع عليه الناس:

« مَالكُمْ تَكَأْكَأتُمْ عليَّ تَكَأْكُأكمْ عَلَى ذِى جِنَّة ؟! افْرنْقِعُوا عَنِّى » .

وكان يمكن أن يقول « لما اجتمعتم عليَّ تنحوا »[1] .

ثالثا : البعد عن التقعير فى الكلام . أى التزيد فى المعنى بغير ضرورة . وهو عيب فى الأسلوب .

من صور التقعر فى الكلام ما رواه أبو الحسن : كان غلامٌ يَقْعَر فى كلامه ، فأتى أبا الأسود الدؤلى يلتمس ما عنده فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟ قال : « أخذته الحمى فطبختْه طبخا ، وفنخته فنخا ، وفضخته فضخا ، فتركته فرخا » .

---

(١) من كتاب الايضاح للخطيب القزوينى . فى ذلك راجع : أشرف على دعدور : محاضرات فى البلاغة العملية ألقيت على طلبة السنة الأولى - بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠-٢٠٠١ ص ١٣ ، ١٤ .

[فنخته : اضعفته . والفنيـــخ : الرخـــو الضعيـــف . وفضخته : دقته] فقال أبو الأسود « فما فعلت امرأته التـــى كانت تهاره وتشاره وتجاره وتزاره » ؟

[تهاره : تهر فى وجهه كما يهر الكلـــب . تشـــاره : تعاديه وتخاصمه . تجاره : تلحق بـــه الجريـــرة . تـــزاره : تعاضه] .

قال : « طلقها فتزوجت غيره ، فرضيـــت وحظيـــت وبظيت » . قال أبو الأسود : قد عرفنا رضيت وحظيت ، فما بظيت ؟ قال حرف من الغريب لم يبلغك . قال أبو الأســـود : يا بنى كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تســـتر الســـنور جعرها »[1] .

رابعا : البعد عن الإسهاب والتزيد فى المعنى وتكـــرار الأفكار وهذه عيوب أيضا تلحق بأسلوب الباحث . وإن جـــاز استخدام ذلك فى بعض الأحوال ، إلا أن ذلك لا يجـــوز فـــى كتابة البحث العلمى . فالأبحاث العلمية أبحـــاث متخصصـــة

---

(١) أشرف على دعدور : محاضرات فى البلاغة العملية - المرجـــع السابق - ص ٥٧ .

تخاطب قارئاً متخصصاً أو باحثاً . ولذلك فإن التزيد في المعنى ، والتكرار فيه يعيبه ، ولا يضيف إليه .

خامساً : ترابط أجزاء البحث ، وتساندها بحيث تسلم كل فقرة للفقرة التي تليها ، وكل فرع للفرع الذي يليه ، وكل مبحث أو فصل . وهكذا فجزئيات البحث يجب أن تترابط معا في سلسة واحدة . هذه السلسلة تتمثل في الفكرة الجوهرية التي يدور حولها البحث .

ومن جمال الأسلوب « الارتباط بين الجمل بأن تأخذ كل منها بعَجُز سابقتها ؛ ومن مظاهر الأسلوب الجميل كذلك البساطة ، فالتعقيد يقلل من قيمة الرسالة ثم الإيجاز بحيث يُحسُّ القارئ أنه يجد جديداً كلما قرأ . فإذا اتضحت الفكرة التي يشرحها الطالب فليتوقف عن أن يضيف سطراً واحداً إليها ، وينتقل بالقارئ إلى فكرة أخرى »[1] .

ولا يكتمل للأسلوب جماله إلا بالالتزام بقواعد اللغة العربية وهو ما يستوجب ضرورة إحاطة الباحث بكيفية ضبط الجمل والعبارات .

---

(١)أحمد شلبي : كيف تكتب ... ؟ - المرجع السابق ص ١١٧ .

الفرع الثانى

الالتزام بقواعد اللغة العربية

فى ضبط الجمل والعبارات

يتعين على الباحث أن يلتزم فى كتابة بحثه بقواعد اللغة العربية ، سواء من ناحية تنظيم الكتابة بمعرفة علامات الترقيم والضبط . أو من ناحية ضبط المعنى بالالتزام بالقواعد النحوية فى ضبط الكلمات والمعانى . وذلك على الوجه التالى:

أولاً : علامات الترقيم والضبط :

علامات الترقيم والضبط هى رموز شكلية تؤدى وظائف فى أى لغة . ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التى تضبط الكلام وتؤدى إلى إدراك المعنى المقصود منه[1] .

---

(١) فى ذلك راجع : أحمد شلبى - المرجع السابق - ص ١٣٠ ، أحمد عبدالكريم سلامه : المرجع السابق - ص ١٥١ ، حسن البراوى : المرجع السابق -ص ٩٤ ، زين بدر فراج : المرجع السابق - ص ١٤٨ . صلاح الدين فوزى : المرجع=

وعلامات الترقيم والضبط التي يجب مراعاتها في الكتابة ما يلي :

١- النقطة :(.) وتوضع عند تمام الجملة أو تمام الكلام .

٢- النقطتان الرأسيتان : (:) ولهما مواضع متعددة .

أ - بين الشيء وأقسامه أو أنواعه : ومن ذلك القول « سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول...... .

ب- عند التمثيل وقبل المثال .

ج- قبل تعداد الأسماء ، أو رؤوس الموضوعات .

٣- النقاط الأفقية : (...) وتستخدم عند الحذف من كلام مقتبس للإشارة إلى ذلك .

٤- الفصلة : وهي إما فصلة عادية (،) أو فصلة منقوطة (؛) : وتستخدم الفصلة العادية أساساً عند وصل الكلام بعضه بعضا ، كأن توضع بين أنواع الشيء وأقسامه ،

-- السابق - ص ١٤٤ ، عبدالله بن محمد الشامي : المرجع السابق - ص ٤١ .

وبين جملة الشرط وجوابه ، وبعد لفظ المنـــادى ، وبيـــن القسم وجواب القسم .

أما الفصلة المنقوطة : (؛) : تســـتخدم أساســاً بيـــن جملتين تكون الأولـــى ســبباً للثانيــة . فضـــلاً عـــن استخدامها للفصل بين الأسماء والعناوين .

٥- **علامة الاستفهام: (؟)** وتوضع بعد الجملة الاستفهامية.

٦- **علامة التعجب : (!) وهى تعبر عن انفعالات الكـــاتب ولذلك توضع بعد الجملة التى تترجم هذه الانفعالات مثـــل التعجب ، دهشة ، حزن ، أسى ، فرح .**

٧- **الشرطة الرأسية : (/) توضع للفصـــل بيـــن الأســـم واللقب . وأكثر استخدامها فى الهوامش .**

٨- **الشرطة الأفقية : (-)** وتستخدم للفصـــل بيـــن العـــدد والمعدود وقد تستخدم محل الأرقام لترتيب أمثلة معينـــة . كما تستخدم فى الجملة الاعتراضية . وذلك لوضعها بيـــن شرطتين .

٩- **علامة التتابع : (=)** توضع فى نهاية الصفحة لوصـــل الكلام بالصفحة التالية لها .

١٠- الأقواس وهي أنواع :

- قوسا علامة التنصيص : (" ") ويستخدمان أساساً للإشارة إلى الكلام المقتبس عن الغير ، ولتمييز بعض الكلمات أو تحديد عناوين المقالات أو التقارير .

- القوسان المفردان : ( ) ويستخدمان لاحتضان الأرقام التي تشير إلى المراجع سواء في المتن أم في الهامش .

- القوسان المركنان : [ ] ، يضع الباحث بينهما التعليقات والايضاحات ، التي يدخلها على النصوص المقتبسة من الغير .

تلك كانت علامات الضبط والترقيم . وهي ضرورية لضبط المعاني ، وإدراكها . ويبقى ضرورة أن يحيط الباحث عند كتابة بحثه بالقواعد الأساسية للغة العربية ، وذلك على الوجه التالي :

ثانيا : سلامة قواعد اللغة والإملاء :

من العيوب الجسيمة التي تلحق كثيراً من الأبحاث عدم التزام الباحث بقواعد اللغة وسلامة الإملاء . على الرغم من بساطة هذه القواعد وسهولة الالتزام بها .

فالأخطاء فى القواعد ، والأخطـــاء الإملائيــة تشــوه المعنى ، وتقلل من قيمة البحث وجدواه . لا سيما الأخطاء فى القواعد البسيطة كالفاعل والمفعول وحروف الجـر . ولذلــك على الباحث أن يراجع قواعد اللغة باستمرار ويطبقها دائمـــا حتى لا ينســاها . وإذا كــان بعــض البــاحثين يلجــأ إلــى متخصصين لمراجعة البحث لغويــا ؛ فــإن ذلــك لا يعنــى الاستكانة إلى هذا الأمر دوما . ويجب أن يتعلم القواعد التــى يستخدمها عند الكتابة . وهو أمر يسير ، ولا يتطلب الأمر أن يكون الباحث عالما مــن النحــاة . فثمــت قواعــد أساســية يستخدمها الباحثون فى كتابتهم ، ويجـــب عليــهم الإحاطـــة بها[١] .

---

(١) انظر أهم قواعد اللغة التى يحتاجها الباحث فـــى كتابتـــه ، فـــى ملاحق هذه الدراسة . الملحق رقم (١) .

الفرع الثالث

الالتزام باخلاقيات البحث العلمى

يلتزم الباحث باخلاقيات البحث العلمى ؛ فالبحث العلمى لا ينشأ من فراغ ، وإنما هو تتمه لأفكار الآخرين . ومن سنن الله فى كونه أن العلم لا ينتهى . وجعل فوق كل ذى علم عليم . وعلى ذلك فإن على الباحث أن يتواضع عند كتابة بحثه ، فلا يلجأ إلى الحديث عن نفسه أو عن تمجيد بحثه . فذلك أمر يترك لمن يحكم على البحث . كما يجب أن يكون عادلا مع آراء الآخرين ؛ سواء عند تأييدها أم الاختلاف معها . فضلا عن ضرورة توافر الأمانة العلمية فى الباحث .

وذلك كما يلى :

أولا : البعد عن الافتخار وتضخيم الذات :

يتفق أهل العلم على أن تواضع الباحث أمر فى غاية الأهمية . ولذلك يجب على الباحث حين كتابة بحثه أن يبتعد عن استخدام ضمير المتكلم ، إلا فى أضيق الحدود

وللضرورة القصوى . ومن الملاحظ أن كثيرا من الباحثين يسرف فى استخدام هذه الضمائر (أنا أرى - نحن نرى - نحن نذهب ...... الخ) بكثرة وفى غير موضعها . وهو أمر غير محمود فضلا عن أنه يتنافى مع فكرة البحث العلمى . فكتابة البحث تسويق لموضوعه ، لا لشخص كاتبه .

وعلى الباحث أن يركز على إبراز جوانب الموضوع وعرض الآراء التى تتصل به . مثل : يتضح مما سبق ، ومن جماع ما سبق يتضح ، ويبدو أنه ، وليس أدل على ذلك.

ولا شك فى أن الابتعاد عن استخدام الضمائر الشخصية يؤصل لدى الباحث الفكر الموضوعى ، ويبعد عن فهم القارئ انحياز الباحث ، أو نبرة التعالى لديه[1] .

ثانيا : العدالة مع آراء الآخرين :

يجب على الباحث فى عرضه لآراء الآخرين أن يكون عادلا وأمينا ، سواء فى عرض هذه الآراء أم فى الاتفاق والاختلاف معها .

---

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص ١٥٥ .

فمن ناحية أولى : يجب أن يعرض هذه الآراء بأمانــة وموضوعية . مع ذكر أدلتها كلها وما تتبنى عليها من أسس . وعلى ذلك فلا يجوز لــه أن يبتسـر هــذه الآراء أو يشـوه أفكارها.

ومن ناحية أخرى : فإن عدالة الباحث مع هــذه الآراء عند الاتفاق معها ، أن يعلن انضمامه إليها ، ولن يجتهد فـــي الإضافة إليها ، وبيان ايجابياتها . ومن عجب أن يرى بعـض الباحثين عندما يؤيدون رأياً يقول في المتن ونحن نرى ... ثـم يشير في الهامش إلى ما سبقوه في هذا الرأى . وبعضهم يزيد في ذلك ويقول : « انظر في تأييد هــذا الــرأى .. » وكــأن الرأى له ومن سبقوه بعشرات السنين إلى هذا الرأى هم الذين يؤيدونه !! .

ومن ناحية ثالثة : فإن عدالة الباحث مع هـــذه الآراء عند الاختلاف معها ؛ أن يحسن عرض أدلتها ، ويحمل الرأى على الوجه الظاهر له ، ولا يحمله مالا يحتمل . وأن يضـــع نصب عينيه قول الله عز وجل « ولا يجرمنكم شـــنئان قــوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى » .

الفرع الرابع

توثيق البحث العلمي

يقوم البحث العلمي على المعلومات والبيانات التي استقاها الباحث من مراجعه ومصادره . وعلى ذلك فإن الباحث ، لا يكتب بحثه من فراغ . وإنما يعتمد على ما سبق وكتبه الأخرون ، يؤيده ، ينتقده ، ويضيف إليه في كل الأحوال . وعلى ذلك فإن الباحث مطالب – تحقيقاً للأمانة العلمية – أن يوثق المعلومات ، والبيانات التي يأخذها عن الغير [١] .

والتوثيق يكون بالهامش ، وبقائمة المراجع ، وذلك على الوجه التالي : –

---

(١) في ذلك راجع : احمد شلبي : المرجع السابق – ص ١٣٢ ، احمد عبدالكريم سلامة المرجع السابق – ص ١٢٤ ، صلاح الدين فوزي : المرجع السابق ص ١٦٥ ، زين بدر فراج : المرجع السابق – ص ١٦٥ .

أولاً : التوثيق بالهـــامـش

الهامش هو ذلك الجزء الذي يترك فى أسفل الصفحـــة وعادة ما يفصل بينه وبين المتن خط أفقى يمتـــد إلـــى ثلـث الصفحة تقريباً .

١- وظيفة الهامش :

يؤدى الهامش - فضلاً عن توثيق المعلومات والبيانات وذلك عن طريق الاشارة إلى المراجع والمصادر ، التى أخـذ عنها الباحث وظائف أخرى **فمن ناحية أولى** : يستخدم أيضاً فى معالجة المسائل الفرعية التى تتصل بموضـــوع البحـث وليس لها مكان بالمتن . كالإشارة إلى نص قانون ، أو شـرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمســألة ورد ذكرهــا فـــى المتن.

ومن ناحية ثانية : فإنه يستخدم فـــى إثبــات بعــض النصوص التى اقتبسها الباحث من لغة أجنبية . فيذكر الباحث المعنى بلغة البحث فى المتن . ويكون ذكر النص الأصلى فى الهامش بلغته الرسمية .

ومن ناحية ثالثة : فإن الباحث يستخدم الهامش للاحالة إلى موضوعات سبق أن ناقشها الباحث فى بحثه فى مواقع أخرى ، أو موضوعات سوف يدرسها فيما بعد .

هذا عن وظائف الهامش . فكيف ينظم الهامش .؟

٢- تنظيم الهامش :

تختلف مذاهب الباحثين فى تنظيم الهامش . فقد ينظم وفقا لترقيم مسلسل مستقل . أو وفقا لترقيم مسلسل تتابعى جزئى . أو وفقاً لترقيم مسلسل تتابعى كلى . وذلك على الوجه التالى :

أ - الهامش وفقاً لترقيم مسلسل مستقل . وهو الأكثر شيوعاً وتطبيقاً فى الواقع . وفيه يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها . فإذا انتهت فيبدأ الباحث فى الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى ، وذلك حتى ينتهى البحث . مثال ذلك :

----------- (١) ----------- (٢)
----------- (٣) -----------

---

(١)
(٢)
(٣)

ب - الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي . وهنا يتتابع الترقيم في المتن عبر صفحاته حتى نهاية الفصل الأول مثلا ، أو حتى انتهاء القسم الأول . ويتم بعد ذلـــك : إمــا وضـــع هوامش كل صفحة أسفلها ، أو يتم تجميع الهوامش ووضعـــها في نهاية الفصل أو الباب . ومثال ذلك :

------ (١٩) ----- (٢٠) ----- (٢١)

---

(١٩)
(٢٠)
(٢١)

جـ - الهامش وفقاً لترقيم تتابعي كلي :

وهنا يتم الترقيم في البحث بشكل تتابعي حتى نهاية البحث كله . ويتم أيضاً إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها ، وإما تجميع الهوامش ، ووضعها في نهاية البحث .

٣ - شكل الهامش :

يبدأ الهامش بذلك الجزء الواقع أسفل الصفحة ، ويفصل بينه وبين المتن خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريباً .

وتوضع الأرقام في هذا الجزء مسلسلة رأسيا وفقا للنماذج المشار إليها سلفاً .

وتكون الأشارة إلى المصدر لأول مرة كما يلي :

إسم المؤلف : عنوان الكتاب أو البحث حسب الأحوال - رقم الطبعة وسنة الطبع - ودار النشر - ورقم الصفحة .

فإذا تكررت الاشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى فإنه يكتفى بذكر إسم المؤلف : ثم كلمة المرجع السابق - ورقم الصفحة .

وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع لدى الباحث ، فإنــه يجب أن يشير إلى جزء من إسم المرجع تمييزاً لهذه المراجـع عن بعضها البعض .

ثانياً : التوثيق بالمتن :

ثمت أبحاث أخرى تأخذ بفكرة التوثيق بالمتن . وفـى هذه الحالة لا يضع الباحث هوامش فى صفحات البحث وفقـا للطرق السابقة[1] . ومثال ذلك :

- «...... ويتعاظم هذا الانتقاد وتصل خطورته مدى أوسع إذا كان المستثمر (شركة المشروع) يقوم بتحويـل جميـع أرباحه إلى الخارج ، ولا يلتزم باستثمار أى جزء مـن هـذه الأرباح فى الدولة المضيفة كما هو حادث فى كل عقود البوت التى أبرمتها الحكومة المصرية ... ».

(جابر جاد نصار : عقود البوت والتطـور الحديـث لعقد الالتزام ، دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالـتزام - ٢٠٠٢ - دار النهضة العربية - ص ٦٠) .

---

(١) راجع : مقدمة هذا البحث حيث اتبعنا هذه الطريقة فى توثيق الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية التى وردت فيها .

وتمتاز هذه الطريقة فى أنها تعطى للقارىء أول بـأول القدرة على التعرف على المصادر والمراجع . ويصعب معها الوقوع فى الخطأ .

المطلب الثانى

مراحل الكتابة

فى هذه المرحلة من عمر البحـث تتجلـى بصـورة ظاهرة قدرة كل باحث على استخدام أدوات البحث المتوافـرة لديه . ولذلك فإن مهارات الباحث وقدراته الشـخصية تلعـب دوراً أساسياً فى هذه المرحلة .

وإذا كان التزام الباحث بقواعد كتابة البحث العلمـى - كما بيناها سلفاً - أمراً فى غاية الأهميـة باعتبارهـا أسسـاً ضابطة يؤدى الإخلال بها إلى الانتقاص من قيمـة البحـث العلمى ؛ . فإن سلوك الباحثين فى مراحل كتابة البحث العلمى

تختلف وتتباين ، وذلك لارتباط هذه المرحلة بقدرات كل باحث وطريقته في الكتابة .

يفرق الكتاب بين مرحلتين في الكتابة . مرحلة الكتابة المبدئية أو عمل المسودة الأولى . والمرحلة النهائية في الكتابة وهي المسودة النهائية. وهو تقسيم يأخذ بالأمر الغالب. إلا أن هذا لا يمنع أن بعض الباحثين يكتب مرة واحدة لا سيما الباحث المحترف الذي تدرب على البحث وتعود عليه .

وسوف نلقي الضوء على مرحلتي الكتابة كما يلي : -

الفرع الأول

المسوّدة الأولى

تفيد المسودة الأولى في الكتابة الباحثين الجدد . وهي مرحلة في بدايتها ليست باليسيرة . فكل أمر جديد يشق على النفس في أوله . ويجب على الباحث أن يتغلب على هذه الصعوبة سريعا حتى يستطيع أن يبدأ في الكتابة .

وفى الحقيقة أن بعض أوجه هذه الصعوبة تــرد إلــى اعتبارات نفسية ، فالباحث فى بداية بحثه وأثناء التجميع تنتابه الهواجس حول قدرته على كتابه البحث والانتهاء منه . وهــى هواجس مشروعة وطبيعية ، ويجب أن تحفز البــاحث لكــى ينتج بحثا جيدا . وهى كذلك إذا لم تزد عن الحد المعقول .

ويجب أن يتغلب الباحث على صعوبة البداية بسرعة ، وليعلم أنه كلما توغل فى الكتابة ، كلما أزداد إتقانــه لــها . ولذلك يوصى دائما بأن يعيد الباحث قراءة الأجزاء الأولى من بحثه بعد إتمامه ، فقد يرى تغيير بعضها .

وتثير مرحلة كتابة المسودة الأولى عدة تساؤلات منها.

أولا : من أين يبدأ الباحث الكتابة ؟

الأصل أن يبدأ الباحث كتابة بحثه وفقا للخطــة التــى انتهى إليها بعد مراجعتها وفقا للمعلومات والبيانات المتاحــة أمامه . فيبدأ بكتابة بحثه وفقا لترتيب موضوعات الخطة. ولا شك أن ذلك يؤدى إلى حسن تتابع أفكار البحث وتماسكها .

على أن هذا لا يمنع أن يبدأ الباحث الكتابة بغير هــذا الترتيب إن شق عليه إتباعه . وفى هذه الحالة فــإن البــاحث

عندما يبدأ الكتابة يأخذ أجزاء كاملة حتـــى تتكـــامل أفكارهـــا وتتابع بصورة سهلة .

ثانياً : كيف يستخدم الباحث المعلومات والبيانات المتوافـــرة لدية في الكتابة ؟

تمثل المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الباحث المـواد الخام التى يستخدمها الباحث فى كتابة بحثه . ولذلك يتوقـــف جودة البحث على إجادة الباحث لتصنيـــع هـذه المعلومـــات والبيانات المتوافرة لدية .

وعلى ذلك فإن على البـــاحث أن يصنـــع مـــن هـــذه المعلومات والبيانات عجينة يشكلها وفقا للقواعـــد والأســـس العلمية السليمة - والتى سبق وأوضحناها - عـــبر صفحـــات هذا البحث .

وعلى ذلك فإن الباحث أمام هذه المعلومات والبيانـــات يكون بالخيار بين أمرين :

الأمر الأول : وهو الأصل ويعنى ضرورة أن يحيـــط الباحث بهذه المادة ، ويفهمها ثم بعد ذلك يكتب البحث باسلوبه

هو ، مستعرضاً آراء الآخرين سواء أكانوا من معاصريــه أم من الذين سبقوه .

الأمر الثاني : أن يقتبس هذه المعلومـــات والبيانـــات للاستشهاد بها ، وذلك يكون في حالات محددة .

والاقتباس أنواع :

النوع الأول : اقتباس مباشر : ويعني النقـل الحرفـي لبعض العبارات من مصدر معين سواء أكان مؤلفـاً عامـاً أو بحثاً خاصاً . ويخضع هذا النوع من الاقتباس لقواعد صارمـة إذ يجب على الباحث ألا يكثر منه ، كما يجب عليه أن يشـير إلى المرجع الأصلي الذي أخذ منه .

النوع الثاني : اقتباس غير مباشر : وهو نقـل غـير حرفي ؛ وفيه يلجأ الباحث إلى تلخيـص الفكـرة وإبرازهـا بأسلوبه الخاص . وفي هذه الصورة يجب أن يحافظ البـاحث على جوهر الفكرة ، ويسرد أدلتها ، ولا يعمد إلى تشويهها .

النوع الثالث : الاقتباس بتصرف : وفي هذه الحالـة ، فإن النقل لا يكون متتابعاً، فقد يريد الباحث إسقاط جزء مـن الكلام المنقول . وفي هذه الحالة عليه أن يضع مكان الجـزء

المنقول مجموعة من النقاط كما يلي (....) إشارة إلى اسقاط جزء من الكلام المنقول . وفي هذه الحالة عند الأشارة في الهامش يجب أن يشير إلى أن النقل قد تم (بتصرف) ؛ أي بتصرف من الباحث .

والاقتباس بنوعيه سواء أكان مباشراً أم كان غير مباشر ، فإنه يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط كما يلي : -

١- أن يكون الاقتباس من المصدر الأصلي . وذلك قيد يؤدى إلى صحة الاقتباس وسلامته . فالاقتباس من الاقتباس لا يجوز ويؤدى إلى عواقب وخيمة إذا ما اتضح عدم دقة الاقتباس الأول .

٢ - يجب أن يشير الباحث إلى المصدر الذى أخذ منه بكل دقة تيسر على كل من يريد أن يطلع عليه . وأن يضع الكلام المنقول بين قوسين لكى يعلم القارئ حدود الاقتباس . وهو أمر في غاية الأهمية . ومن أسف أن يشيع بين كثير من الباحثين الاقتباس دون أن يفتح قوساً ، وهو أمر لا يجوز ويخل بالامانة العلمية للباحث . ولا يغنى عن فتح القوس الإشارة في نهاية النقل إلى المرجع الأصلى الذى نقل منه الباحث . فيجب أن يحدد الباحث بداية النقل ونهايته .

٣ - يجب أن تكون الاقتباسات محـــدودة ، ويكـــون إطارها الطبيعي الاستشهاد بمنطوق الرأى عند صاحبــه ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، وكان ذلك أدعى لبيان الرأى . وفـــى هذه الحالة يؤدى الاقتباس وظيفة لا غنى عنها فى البحث .

٤ - أن يتم نقل الكـــلام مـــن المصـــدر بحالتـــه ، وبأخطائه مع الاشارة إلى أن الخطأ وارد فى الأصل .

٥ - إذا كان الاقتباس بلغة أجنبية غير لغة الباحث ، فيجب أن يكون الاقتباس فى حالـــة الضـــرورة ، ولن تذكـــر الترجمة فى المتن ، والأصل فى الهامش .

ثالثاً : ما هى فائدة المسودة الأولى ؟

لاشك فى فائدة المسودة الأولى بالنسبة للباحث . فإنـــها بمثابة تدريب أولى له فى كتابة البحث . وإذا ما اتبع البـــاحث القواعد الاساسية فى كتابة البحث العلمى - على الوجه الـــذى سبق وبيناه - فإنها سوف تحقق له نتائج جيدة .

وعلى الباحث أن يعاود قراءة ما يكتبه فى وقت لاحـــق ويفصل بين كونه كاتبا للبحث وقارئا له . حتى يســـتطيع أن يتبين الأخطاء والمشاكل التى تلحق بالأسلوب ، فإذا مـــا اتـــم

هذه القراءة ، وتبين مواضع النقص فيها ، دلف إلى المرحلة الثانية في الكتابة وهي مرحلة المسودة النهائية .

الفرع الثاني

المسوّدة النهائية للبحث

بعد الفراغ من مراجعة المسودة الأولى في الكتابة ، يجد الباحث نفسه أمام صورة شبة مكتمله لبحثه ، وعليه بعد ذلك أن يضبط هذه المسودة ، وفقا للأسس العلمية ، توطئة لاخراجه نهائياً إلى حيز الوجود .

وهذه المرحلة في كتابة البحث لا تقل أهمية عن سابقتها . إذ فيها يهتم الباحث بالشكل التنظيمي للصفحة ، والإطار الشكلي لعرض أفكاره وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط .

وتعتبر كتابة الباحث لبحثه في المسودة النهائية الإطار الشكلي الذي سوف يخرج فيه هذا البحث إلى حيز الوجود . ولذلك يجب عليه الاهتمام بتنظيم كتابته . ولا نقصد بذلك

الالتزام بإطار الخطة التى يسير عليها فى بحثه . وإنما نقصد التنظيم الشكلى ، والموضوعى للأفكار الواردة فى هذا البحث وذلك كما يلى :

١-ضبط علامات الترقيم واستخدامها فى موضعها الطبيعى.

٢- استخدام الفقرات . فيجب تقسيم الكلام إلى فقرات ، حتى يسهل قراءته . وتمثل الفقرة فكرة علمية متكاملة . وأن يترك بين كل فقرة وأخرى مساحة ، تميز كل واحدة عن الأخرى .

٣- المحافظة على توازن أقسام البحث ، وأجزائه فذلك أمر مهم .

٤- البعد عن تكرار المعانى ، ففى هذه المرحلة يجب على الباحث أن ينظر إلى البحث فى مجموعه نظرة كلية وشاملة . فإذا كان من المتصور أن المسودة الأولى يمكن أن تحمل هذا التكرار فإن على الباحث أن ينتبه إلى ذلك فى الكتابة النهائية للبحث .

٥- التأكد من ضبط الهوامش واختبارها حتى يـأتى البحـث موثقاً وأمينا فى استخدام أفكار الأخرين أو فى استشـهاده بالأحكام القضائية أو بالنصوص الوثائقية .

٦- استخدام المصطلحات المعروفة فى نطـاق العلـم الـذى يبحث فيه . والتفرقة بيـن المعنـى اللغـوى والمعنـى الاصطلاحى للكلمة . فوحدة المصطلحات تقرب العلم إلى الأفهام ، وعدم دقة الكلمة لغوياً لا ينفى دقتها إصطلاحاً .

٧- المطابقة بين الكتابة النهائية للبحث وخطة البحث وأهدافـه ومناهجه . ومراجعة كل الفروض التـى سـبق للبـاحث فرضها .

٨- كتابة المقدمة والخاتمة .

بعد كل ذلك ، آن للباحث أن يقف لحظات لكى يكتسب مقدمة بحثه وخاتمته . وقد سبق لنا التنويه لأهمية هذه وتلـك وبراعة الباحث فى كتابة المقدمة ، التى تعـبر عـن هويـة البحث وخاتمة تجسد جهد الباحث فى بحثه ، إنما تـأتى مـن فهمه العميق لموضوع البحث ؛ وترجمة لجهده الكبـير فـى كتابته .

فإذا ما انتهى الباحث من كل ذلك ، دفع ببحثـــه إلـــى المطبعة لكى تتعامل معه آلات الطباعة ، ليخرج إلى النـــاس ينشر علماً ، ويشع نوراً .

المبحث الثانى

الإخراج النهائى للبحث

يتمثل الاخراج النهائى للكتاب تهيئته على صورته الأخيرة التى سوف يُطبع عليها . وهذه العملية تتطلب من الباحث أن ينظم بحثه على شكل معين ، فضلاً عن ضرورة الالتزام عند طبعه بإجراءات وقواعد محددة . وعلى ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلى :

المطلب الأول : التنظيم النهائى للبحث .

المطلب الثانى: طباعة البحث .

المطلب الأول

التنظيم النهائى للبحث

يشمل التنظيم النهائى للبحث عدة أمور على الترتيب التالى :

١- صفحة العنوان .

٢- صفحة الشكر والتقدير .

٣- الإهداء .

٤- المقدمة .

٥- محتوى البحث (المتن + هوامشه) .

٦- الخاتمة .

٧- الملاحق .

٨- قائمة المراجع .

٩- الفهرس .

وسوف نلقى الضوء على كل منها كما يلى[١] :

١- صفحة العنوان :

وتمثل صفحة العنوان بطاقة التعريف بالبحث - وعلى ذلك تبدو لها أهمية كبيرة . وقد سبق لنا التأكيد على ضرورة

---

(١) سبق أن تناولنا المقدمة والخاتمة بالبحث فى أكثر من هذا الكتاب : راجع ص ٩٠ من هذا البحث .

أن يجتهد الباحث فى اختيار عنوان بحثه ، لكى يعـــبر عـــن موضوعه .

كما تشمل أسم الباحث ، والدرجة العلمية المتقدم إليـــها واسم الكلية أو المعهد أو الجامعة ، التى سوف تمنح الدرجـــة العلمية .

وكذلك لجنة الحكم على الرسالة ، وتاريخ المناقشـــة . وهذا يكون فى الأبحاث التى تقدم للحصول على درجة علميـة كالماجستير والدكتوراه .

أما إذا كان البحث لا يقدم لنيل درجة علميـــة ، فإنـــه يشمل علاوة على العنوان ، واسم المؤلف ، ســـنة النشـــر ، ورقم الطبعة ، ودار النشر .

٢- صفحة الشكر والتقدير :

جرت العادة على أن يقدم الباحث الشكر والتقدير لكـــل من مد له يد العون أثناء إعداد بحثه . وهو أمـــر يجـــب آلا يخرج عن الحدود المعقولة ، ويتحول إلى نوع مـــن النفـــاق يمارسه الباحث لاسترضاء المشرف أو لجنـــة الحكـــم علـــى الرسالة .

٤- الإهــــداء :

أيضا جرت عادة بعض الباحثين على إهداء أبحاثـــهم إلى بعض الأشخاص تقديراً واعزازاً . وهو أمر لا شيه فيـــه إذا ابتعد عن النفاق . ولذلك لا يجوز إهداء البحث إلـــى مـــن يشترك فى تحكيمه أو مناقشته . الإهداء أما أن يكون لـــذوى قربى كالزوجة والأبناء والوالدين ، وقـــد يكـــون لأشـــخاص معنوية كالوطن ، أو لفكرة معينة .

٤- محتوى الرسالة أو البحث :

نقصد بمحتوى الرسالة أو البحـــث ؛ صفحاتـــه التـــى تتبسط عليها المادة العلمية التى يحتويها وهى إما أن ترد فـــى المتن أو فى الهامش . ولقد سبق وفصلنا كيفيـــة ورود هـــذه المعلومات فى المتن ، وكيفية توثيقها فى الهامش .

٥- الملاحق :

قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحـــق التى تتضمن نصوصا ، وبيانات ذات صلة وثيقـــة ببحثـــه ، ويجب على القارئ أن يحيط بها لكى يستطيع الاستفادة مـــن

موضوع البحث ومن ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية ، أو نماذج عقود دولية ، أو وثائق أجنبية .

وعلى ذلك يجب أن تكون هذه الملاحق عزيزة المنال على القارئ أى لا يستطيع أن يصل إليها بسهولة . لا يصح أن يلحق الباحث ببحثه تشريعات أو أحكاما ، يسهل الإطلاع عليها. فهو أمر يؤدى إلى تضخم البحث بلا داعى .

٦- قائمة المراجع :

وتشتمل قائمة المراجع على المراجع والمصادر التى رجع إليها الباحث فى بحثه . وهى تقسم وفقا لأنواعها فثمت مؤلفات عامة ، ثم أبحاث متخصصة ، ثم مقالات ، ثم مصادر أخرى ، كأحكام القضاء بالنسبة للأبحاث القانونية ، أو مضابط ، أو تقارير ، أو غير ذلك .

ويجب أن تعبر قائمة المراجع بصدق عن المراجع والمصادر التى رجع إليها الباحث حقيقة . لا أن يرى فيها الباحث مناسبة لحشد مجموعة كبيرة من المراجع المتعددة والتى لم يطلع عليها ، ولكن نقلها من أبحاث أخرى . وهو أمر يدخل فى إطار الدجل ولا صلة له بالعلم .

وإذا كان من المألوف أن تلحق هذه القائمة الأبحاث العلمية التى تقدم لنيل درجة علمية كالدكتوراه والماجستير . فإنه فى الأبحاث الخاصة والصغيرة عنها يمكن الاستعاضة بالإشارات الموجودة فى هوامش الدراسة .

وترتب قائمة المراجع حسب الأحرف الأبجدية للمؤلف . وفى اللغات غير العربية يبدأ أسم المؤلف باسم العائلة ، وتتبع بعض الدراسات العربية ذلك ، وتكون الاشارة إلى المرجع كما يلى :

- (نصار) جابر جاد : التحكيم فى العقود الادارية - دراسة مقارنة - ١٩٩٧- دار النهضة العربية .

أما فى كثير من الدراسات الأخرى ، كالأبحاث القانونية فإن كتابة المراجع تبدأ بالأسم الأول للمؤلف ، وهو الأقرب إلى اللغة العربية . فتكون الاشارة إلى المرجع السابق كما يلى :

- جابر جاد نصار : التحكيم فى العقود الادارية - دراسة مقارنة - ١٩٩٧ - دار النهضة العربية .

وإذا كان للبحث مراجع بلغة أجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع.

ومثال للإشارة إلى مرجع باللغة الفرنسية :

De laubader (A) : Traité des contrats administratifs, F. modern et P. Delvolvé 2e éd T.I , 1983 , p. 626 .

٧- الفهارس :

يمثل الفهرس ثبت بالموضوعات التى يحتويها البحث وذلك وفقا للخطة والترتيب الوارد فى البحث مع الإشارة إلى أرقام الصفحات أمام كل جزئية من جزئيات البحث الواردة فى الفهرس .

ولا تخفى أهمية الفهرس إذ أنه يعطى للقارئ والمطلع على البحث فكرة عن الموضوعات التى يشملها البحث ، مما يسهل قراءته ، والإطلاع عليه .

والفهرس إما أن يكون مرشد ودليل إلى أجزاء خطة البحث وكيفية تناولها ، ويسمى فهرس المحتوى . وإما أن يكون مرشد ودليل إلى رؤوس الموضوعات التى يحتويها البحث أى فهرس هجائى حسب ترتيب الحروف الهجائية

فيرتب موضوعات البحث حسب الترتيب الهجائى فى اللغـــــة المكتوب بها البحث .

المطلب الثانى

طباعـــة البحث

طباعة البحث تستدعى اتخاذ إجراءات رسمية معينـــة . كما أن هذه المرحلة لا يمكن أن تتم بنجاح إلا إذا كان للباحث دور متميز فيها . وهو ما سوف نبحثه كما يلى فى فرعين :

الفرع الأول : إجراءات ما قبل الطبع

الفرع الثانى: دور الباحث فى مرحلة الطبع

وذلك كما يلى :

الفرع الأول

إجراءات ما قبل الطبع

تختلف الأبحاث فى الإجراءات التى يجب أن تستوفيها قبل الطبع وذلك كما يلى :

أولا : الأبحاث التى تقدم للحصول إلى درجات علمية ويشرف عليها مشرف معين من قبل المعهد ، أو الكلية ، التى يتم فيها التسجيل وفى هذه الحالة ، يتطلب ضرورة الحصول على موافقة المشرف على الطبع . ويجب أن تكون الموافقة مكتوبة . وتم اعتمادها من الجهات المختصة .

ثانيا : بالنسبة للابحاث التى تنشر فى المكتبات المتخصصة فيجب الحصول على رقم إيداع وترقيم دولى وذلك كما يلى : -

الايداع لدى دار الكتب والوثائق الرسمية :

تنص المادة ٤٨ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ «

يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والإجراءات التى تحدد أحكام الايداع وعدد النسخ أو نظائرها البديلة ، وطرق حفظها ... » .

« ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات الدورية الا إذا نشرت منفردة » [١] .

٢ - الترقيم الدولى الموحد للكتاب (ISBN)

ويتعلق هذا النظام بنشر الكتاب وسهولة الحفاظ على حق المؤلف فيه ، وحفظه من الضياع . وسهولة ضبط ذلك على النطاق الدولى . وينهض هذا النظام على أن يكون لكل كتاب رقم خاص به لا يتكرر على مستوى العالم ويشرف على عملية ضبط وتنظيم هذه الأرقام هيئة دولية مقرها ألمانيا .

---

(١) وكانت المادة قبل تعديلها « يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو وطابعو المصنفات أن يودعوا نسخ بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية ... » .

ويمثل هذا الرقم رموزاً معنية ترتبط بدولة المنشـــأ ، التى ينشأ فيها الكتاب ، ولغته ، وتاريخ نشره ، حتى يتحقـــق للأفكار الواردة فيه أسبقية على ما يأتى بعدها . ويتكون هـــذا الرقم من عشرة أرقام .

وعادة ما يطبع هذا الرقم فى أخر صفحة فى المؤلـــف فى مكان بارز ومميز ، ويحصل عليه المؤلفون مـــن الهيئـــة المصرية العامة للكتاب فى مصر فى إيصال يبين فيـــه أســـم المؤلف وإسم المصنف ودار النشر والمطبعة التى قامت بطبع الكتاب(١) . وعلى سبيل المثال يكون كما يلى :

الفرع الثانى

دور الباحث فى مرحلة الطبع

تمثل مرحلة الطبع الحلقة الأخيرة فى إخراج البحـــث العلمى إلى يد قارئه ، وهى مرحلة لها أهميتها الكبـــيرة . إذ

---

(١) انظر : رقم الإيداع المذيل به هذا الكتاب فى أخر صفحاته .

يمكن لها أن تبرز جهد الباحث بصورة طيبة وصادقة ، إذا ما أحسن تنفيذها . وقد تقلل من جهد الباحث ، إذا أصابها الخلل . وعلى ذلك فإن الباحث يجب أن يتابع كل مراحل الطبع بدقة بالغة مع العاملين المسئوليين عن ذلك .

وتشمل هذه المراحل ما يلى : -

أولاً : كتابة البحث على الكمبيوتر :

لقد أحدث جهاز الكمبيوتر ثورة حقيقية فـــى الكتابـــة سواء من حيث تنظيمها أم من حيث السرعة والقدرة الكبـــيرة على تصحيح الأخطاء ببساطة ويسر . وعلى ذلك يجب علـــى الباحث أن يكتب بحثه على الكمبيوتر ، ويســتفيد مــن هــذه التقنية العالية فى الكتابة .

وإذا كانت بعض الجامعـــات - لا ســيما الجامعـــات الأجنبية - تشترط كتابة البحث بخط معين ؛ فـــإن الجامعـــات المصرية لا تشترط ذلك . ولكن يمكن كتابة متن الرسالة بخط ١٤ والهامش بخط ١٢ وهو الشائع فى الكتابة .

ويجب أن يعهد الباحث إلى مكتب متخصص لكتابة الأبحاث . فالعاملين فى هذه المكاتب لديهم الخبرة الكافية فى الكتابة ، وفقاً للقواعد المتعارف عليها فى ذلك .

ويجب على الباحث أن يراجع الكتابة بدقة ، تحاشياً للأخطاء المطبعية التى تقلل من قيمة البحث . ومن المؤسف حقاً أن هذه الأخطاء انتشرت فى كثير من الرسائل والأبحاث وذلك نظراً لتسرع الباحث فى إخراج بحثه دون أن يتأنى فى مراجعة الطباعة .

ثانياً : إختيار نوع الورق وإمكانيات الطباعة .

فعلى الباحث أن يكون له رأى فى إختيار نوعية الورق ، وهو فى هذه الحالة يوازن بين تكاليف الطباعة ، وإمكانية تسويق البحث والعائد منه .

على أنه فى طبع رسائل الدكتوراه والماجستير التى تقدم للحصول على درجة علمية من إحدى الجامعات ، فإن الطباعة يجب أن تكون على ورق أبيض لا يقل عن ٧٠ جرام أو ٨٠ جرام حسب الأحوال .

والطباعة الجيدة ، تضيف إلى البحث وتزيد من قيمته العلمية وتيسر للقارئ أن يطلع عليه بسهولة ويسر .

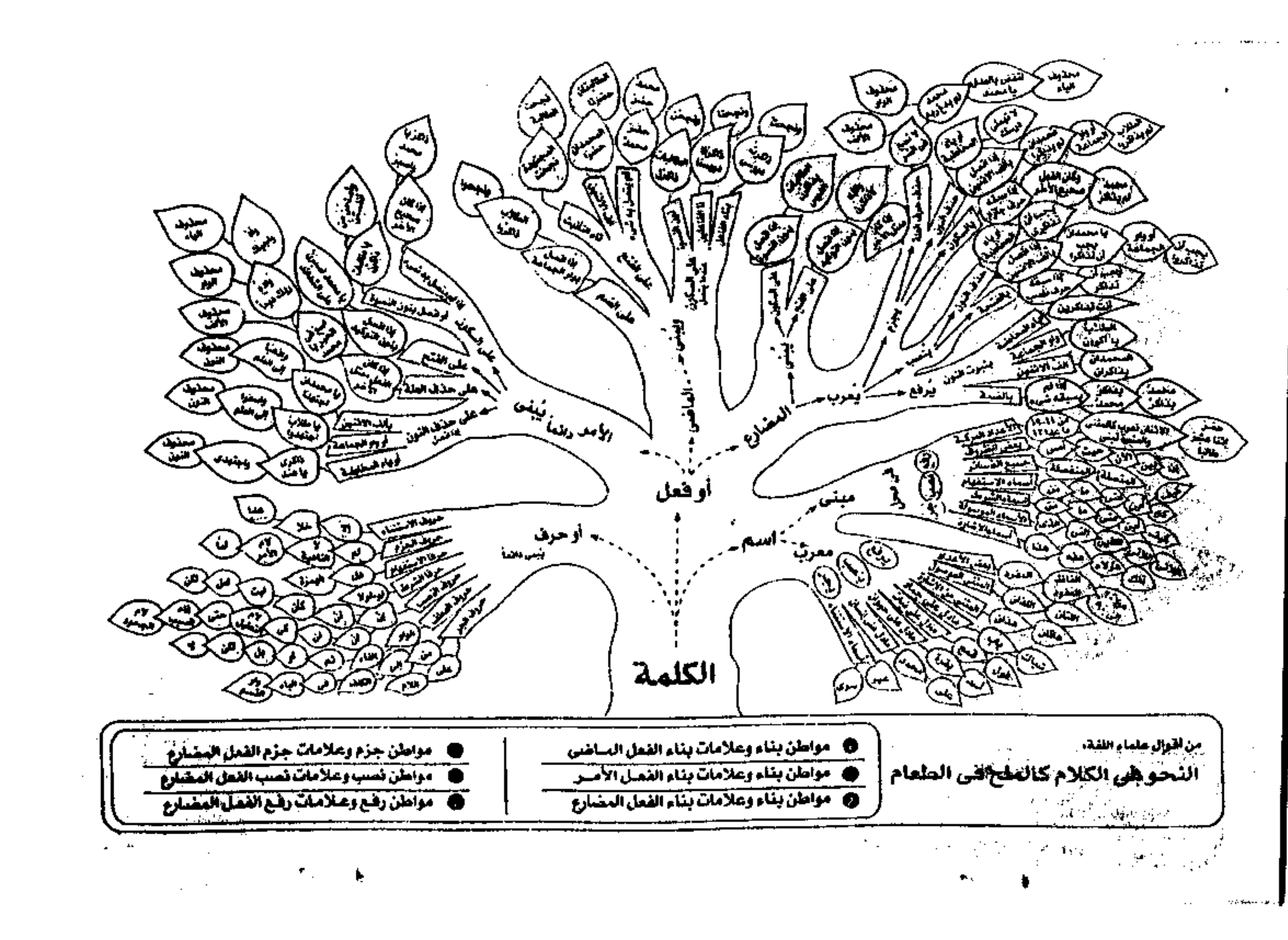
ثالثاً : تجليد البحث :

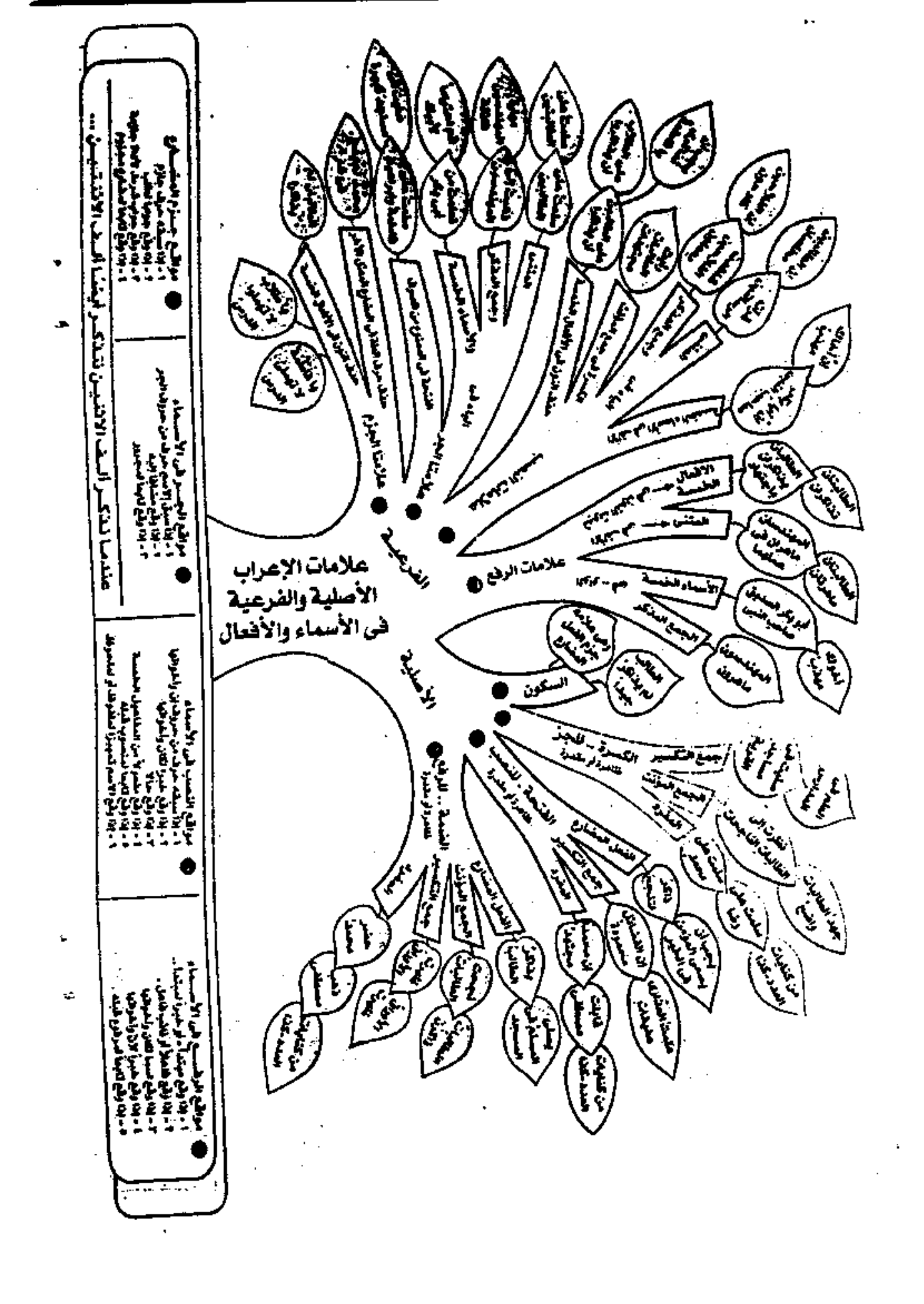
استكمالا لعملية الطبع تأتى عملية التجليد ، أو تغليف البحث . وهى عملية لها أهميتها . إذا أن الغلاف هو أول ما تقع عليه العين . وكلما كان هذا التجليد أو الغلاف جميلاً ومنسقاً ، ومتناسقا فى ألوانه ، وخطوطه . فإن ذلك يُعلى من قيمة البحث . ويؤدى إلى حسن تقديره . وكذلك حق على الباحث أن يهتم بتجليد البحث وإخراجه فى أحسن صورة.

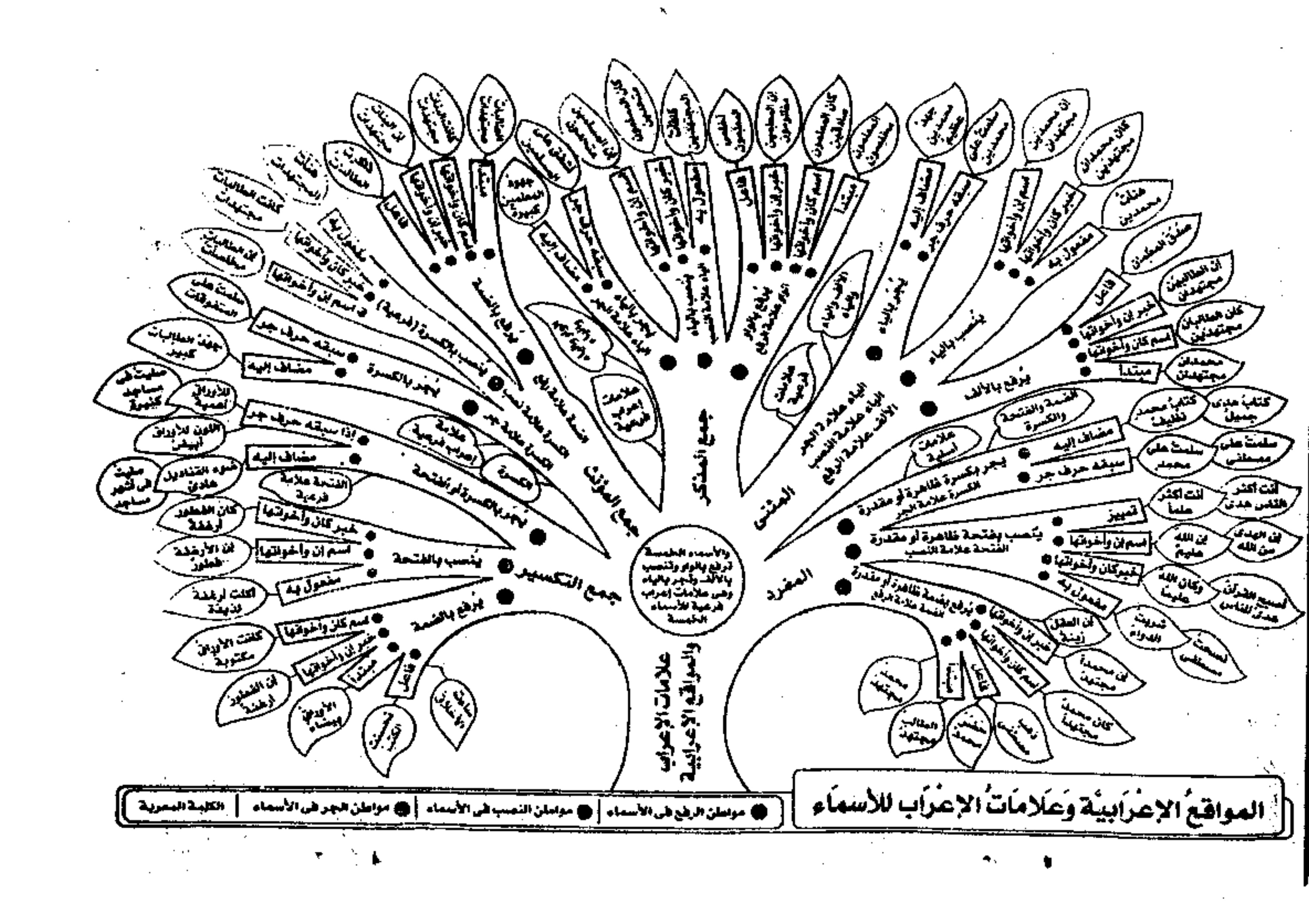
ملاحق الكتاب

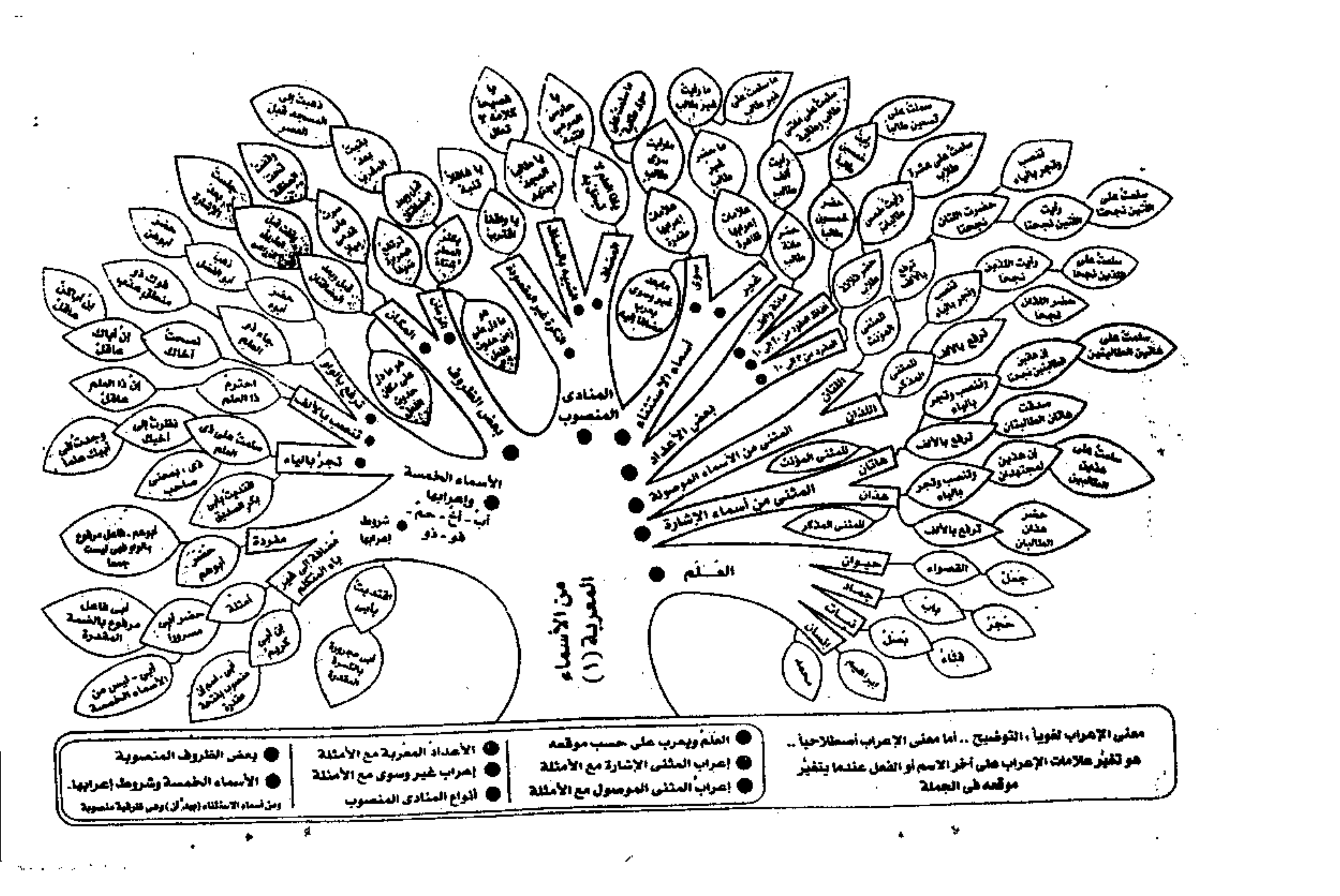
وبه مجموعة مختارة من قواعد اللغة العربية من كتاب أطلس النحو العربي لجميع مراحل التعليم ، تأليف / رضا سيد محمد عبد النبي .

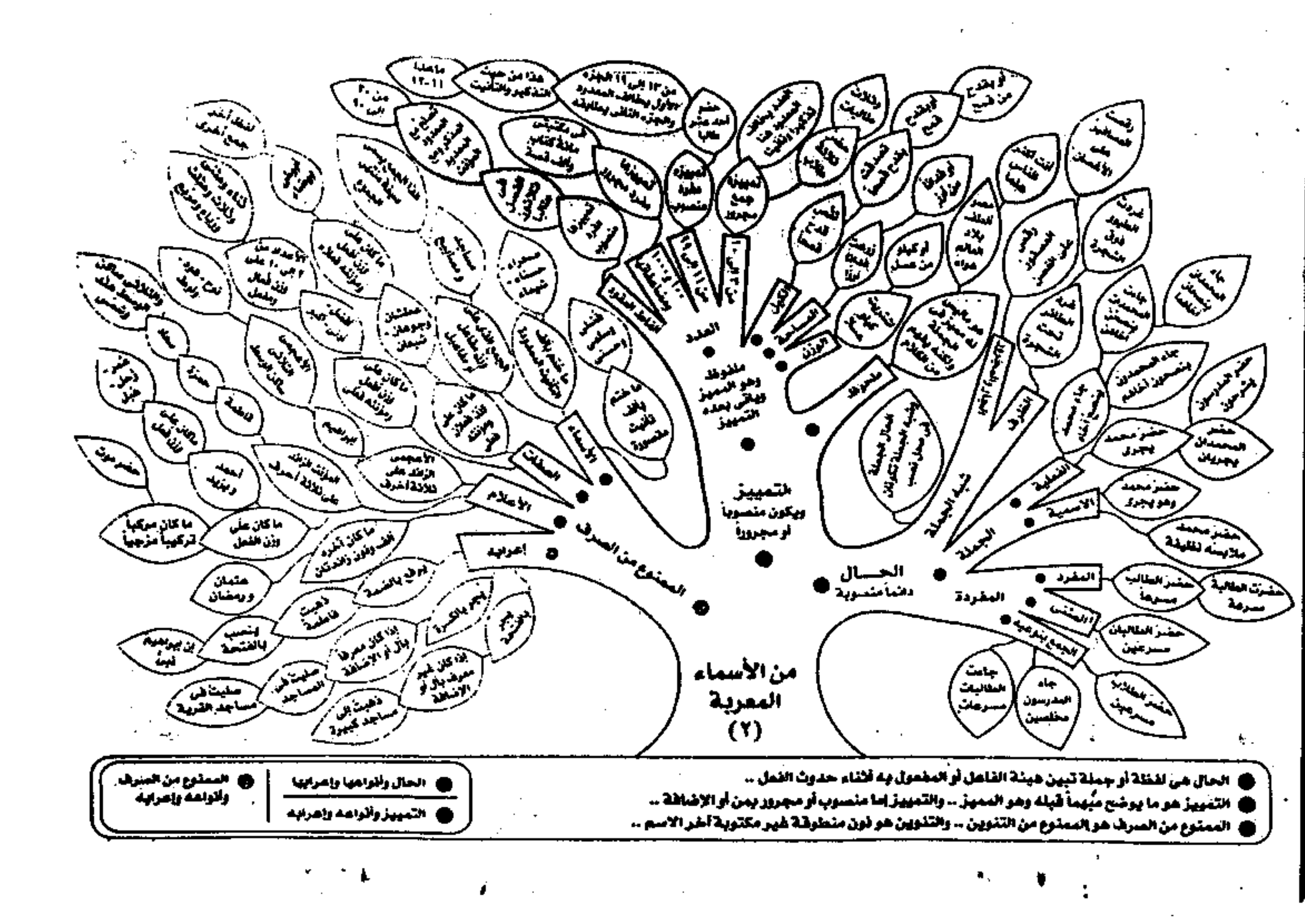
توزيع قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم – ج . م . ع .


الكلمة
اسم
أو فعل
أو حرف
مبني
معرب
الماضي
المضارع
الأمر دائما يُبنى
يعرب
يرفع
ينصب
يجزم
بالضمة
ثبوت النون
على السكون
على الفتح
على الضم
على حذف العلة
على حذف النون
من أقوال علماء اللغة:
النحو في الكلام كالملح في الطعام
مواطن بناء وعلامات بناء الفعل الماضي
مواطن بناء وعلامات بناء الفعل الأمر
مواطن بناء وعلامات بناء الفعل المضارع
مواطن جزم وعلامات جزم الفعل المضارع
مواطن نصب وعلامات نصب الفعل المضارع
مواطن رفع وعلامات رفع الفعل المضارع


علامات الإعراب
الأصلية والفرعية
في الأسماء والأفعال
علامات الرفع
السكون
الأصلية

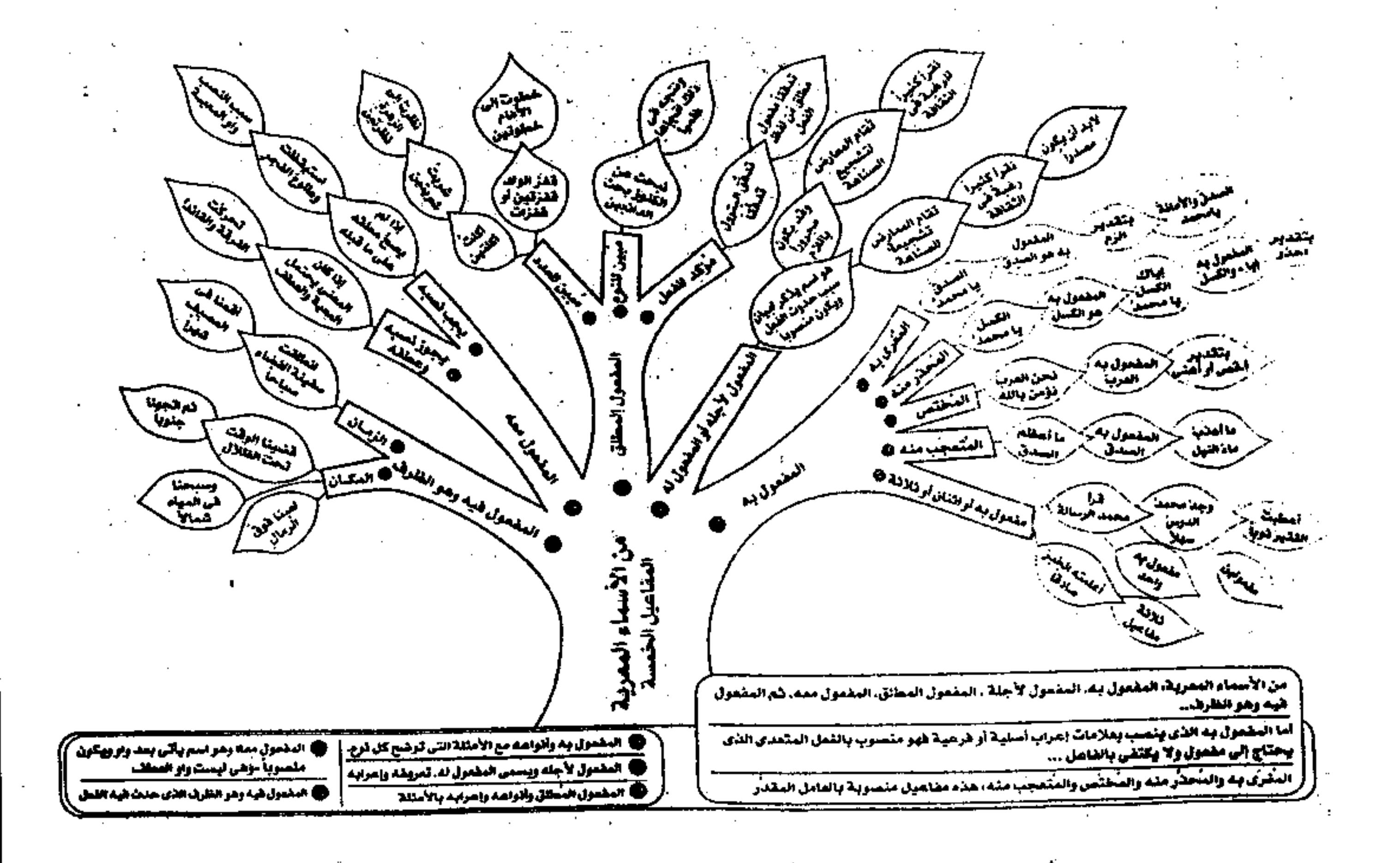

المواقعُ الإعرابيةُ وعلاماتُ الإعرابِ للأسماءِ
مواطن الرفع في الأسماء
مواطن النصب في الأسماء
مواطن الجر في الأسماء
الكلمة المصرية
علامات الإعراب والمواقع الإعرابية
والأسماء الخمسة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وهي علامات إعراب فرعية للأسماء الخمسة
المفرد
المثنى
جمع المذكر
جمع المؤنث
جمع التكسير
يرفع بضمة ظاهرة أو مقدرة
يُنصب بفتحة ظاهرة أو مقدرة
يجر بكسرة ظاهرة أو مقدرة
يرفع بالألف
ينصب بالياء
يجر بالياء
يرفع بالواو
ينصب بالياء
يجر بالياء
يرفع بالضمة
ينصب بالكسرة (فرعية)
يجر بالكسرة
يرفع بالضمة
ينصب بالفتحة
يجر بالكسرة أو بالفتحة


من الأسماء المعربة (١)
العَلَم
المثنى من أسماء الإشارة
المثنى من الأسماء الموصولة
بعض الأعداد
أسماء الاستثناء
المنادى المنصوب
بعض الظروف
الأسماء الخمسة وإعرابها
أب - أخ - حم - فو - ذو
شروط إعرابها
تُنصب بالألف
ترفع بالواو
تجر بالياء
مفردة
مضافة إلى غير ياء المتكلم
أمثلة
حيوان
جماد
نبات
إنسان
هذان
هاتان
اللذان
اللتان
غير
سوى
المضاف
معنى الإعراب لغوياً : التوضيح .. أما معنى الإعراب اصطلاحياً ..
هو تغيُّر علامات الإعراب على آخر الاسم أو الفعل عندما يتغيَّر موقعه في الجملة
العَلَمُ ويعرب على حسب موقعه
إعراب المثنى الإشارة مع الأمثلة
إعرابُ المثنى الموصول مع الأمثلة
الأعدادُ المعربة مع الأمثلة
إعراب غير وسوى مع الأمثلة
أنواع المنادى المنصوب
بعض الظروف المنصوبة
الأسماء الخمسة وشروط إعرابها.
ومن أسماء الاستثناء (بيد أن) وهي ظرفية منصوبة



الحال هي لفظة أو جملة تبين هيئة الفاعل أو المفعول به أثناء حدوث الفعل ..
التمييز هو ما يوضح مُبهماً قبله وهو المميز .. والتمييز إما منصوب أو مجرور بمن أو الإضافة ..
الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين .. والتنوين هو نون منطوقة غير مكتوبة آخر الاسم ..

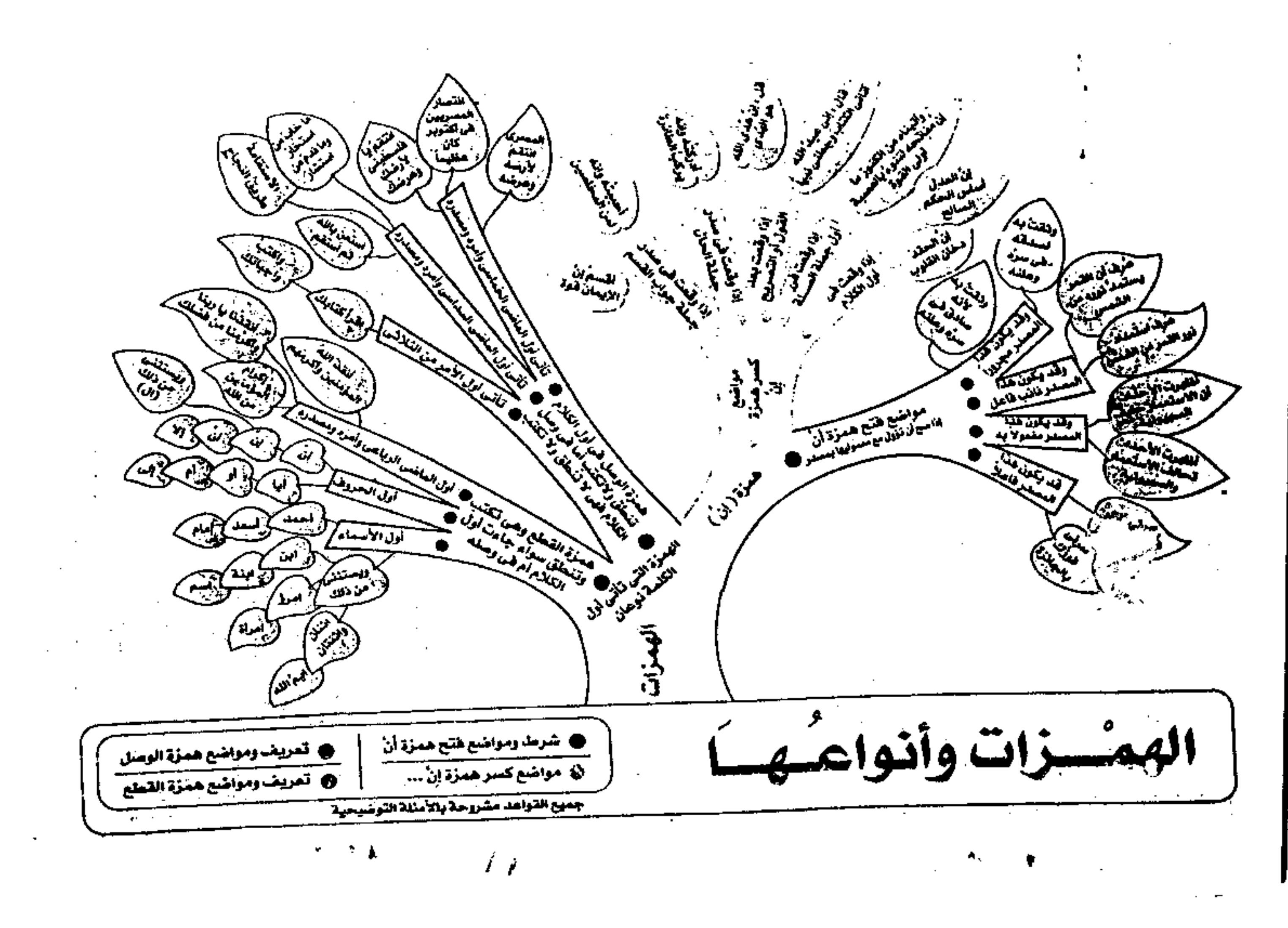
الحال وأنواعها وإعرابها
التمييز وأنواعه وإعرابه
الممنوع من الصرف وأنواعه وإعرابه

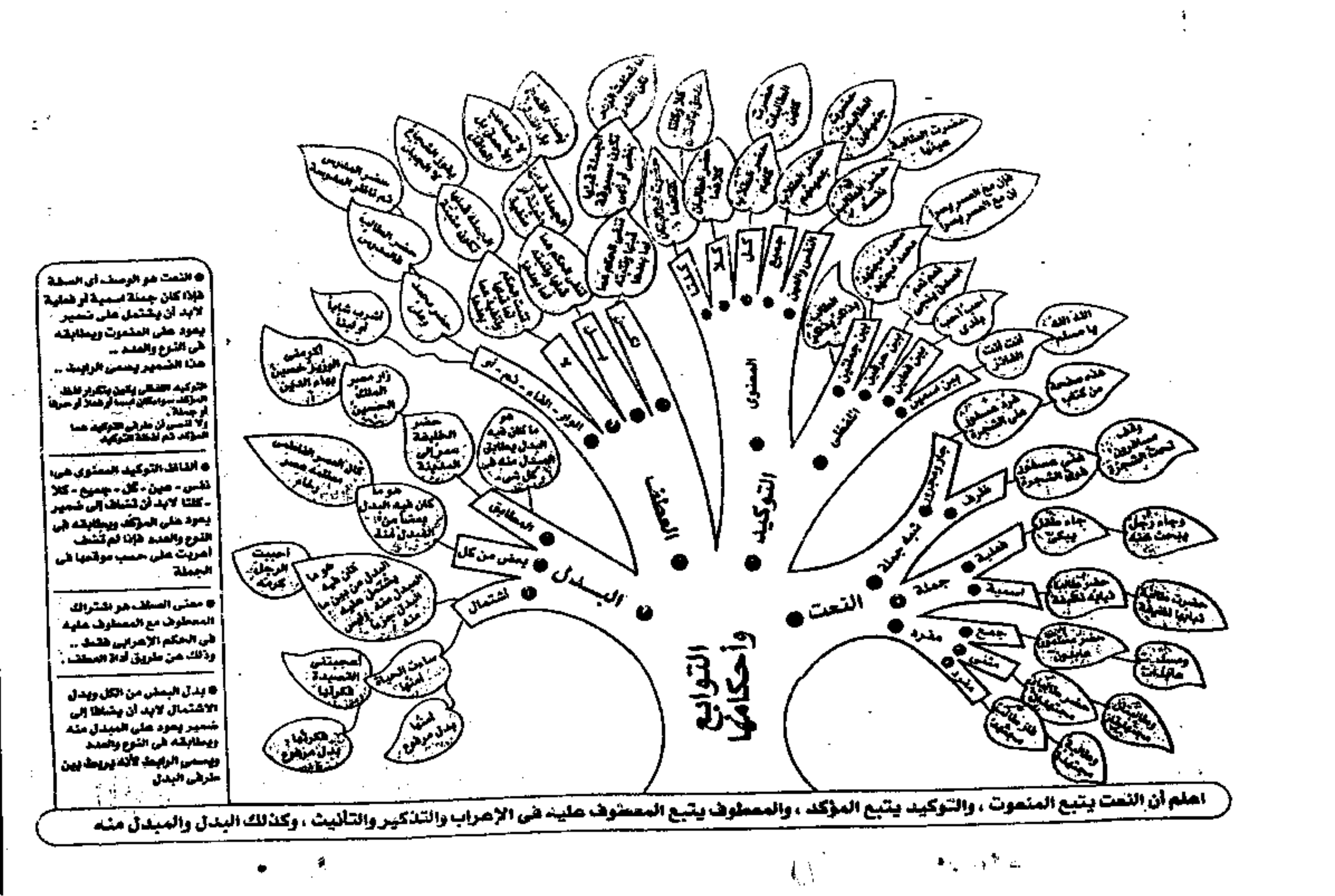

من الأسماء المعربة
المفاعيل الخمسة
المفعول فيه وهو الظرف
المكان
الزمان
المفعول معه
يجب نصبه
يجوز نصبه وعطفه
المفعول المطلق
مبين للعدد
مبين للنوع
مؤكد للفعل
المفعول لأجله أو المفعول له
المفعول به
المغرى به
المحذر منه
المختص
المتعجب منه
مفعول به لفعل يتعدى لاثنين أو ثلاثة
من الأسماء المعربة، المفعول به، المفعول لأجلة ، المفعول المطلق، المفعول معه، ثم المفعول فيه وهو الظرف..
أما المفعول به الذى ينصب بعلامات إعراب أصلية أو فرعية فهو منصوب بالفعل المتعدى الذى يحتاج إلى مفعول ولا يكتفي بالفاعل ...
المغرى به والمحذر منه والمختص والمتعجب منه، هذه مفاعيل منصوبة بالعامل المقدر
المفعول به وأنواعه مع الأمثلة التى توضح كل نوع
المفعول لأجله ويسمى المفعول له، تعريفه وإعرابه
المفعول المطلق وأنواعه وإعرابه بالأمثلة
المفعول معه وهو اسم يأتى بعد واو ويكون منصوباً ،وهى ليست واو العطف
المفعول فيه وهو الظرف الذى حدث فيه الفعل

الهمـزات وأنواعـهـا

- شرط ومواضع فتح همزة أنْ
- مواضع كسر همزة إنْ ...
- تعريف ومواضع همزة الوصل
- تعريف ومواضع همزة القطع

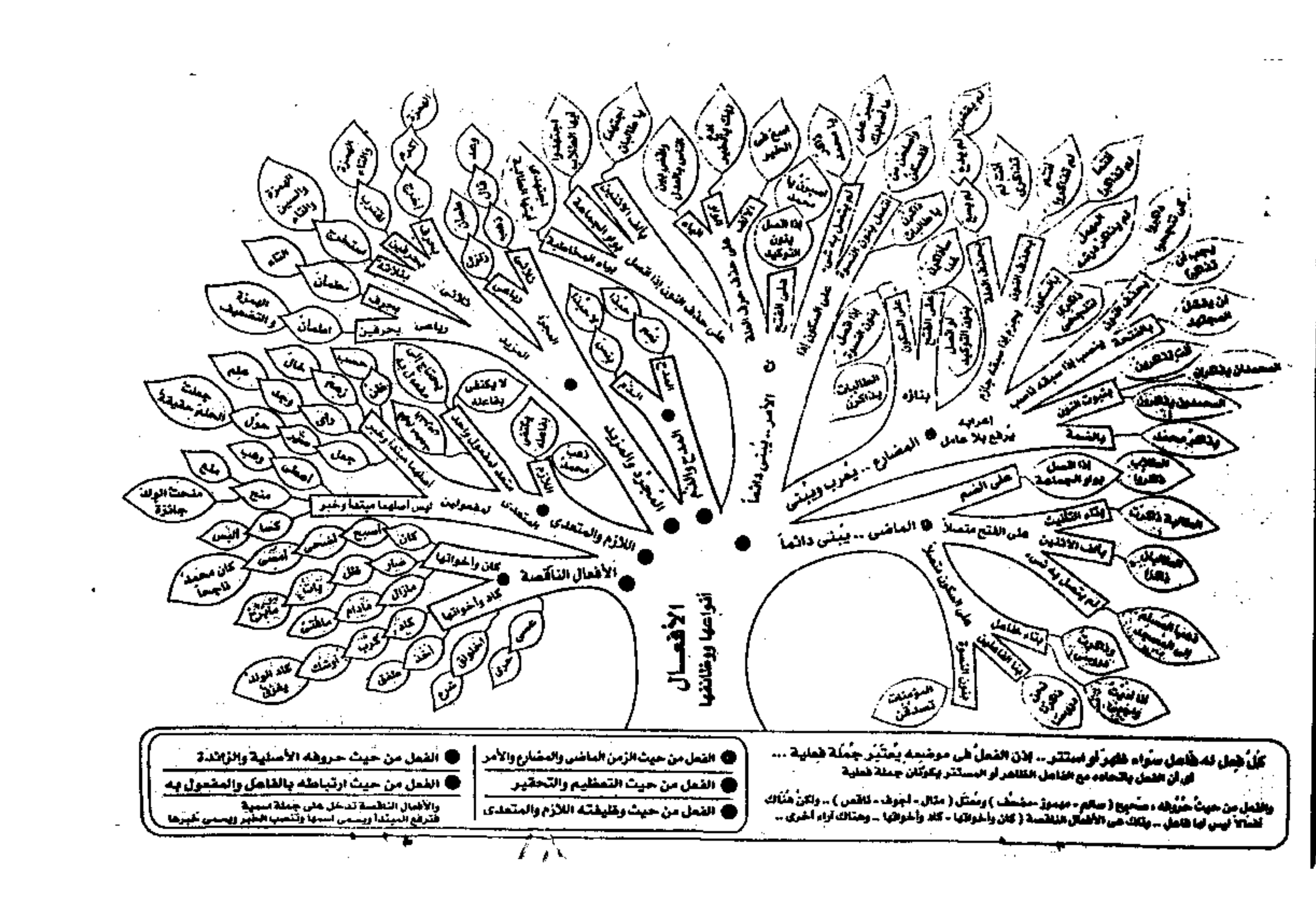
جميع القواعد مشروحة بالأمثلة التوضيحية



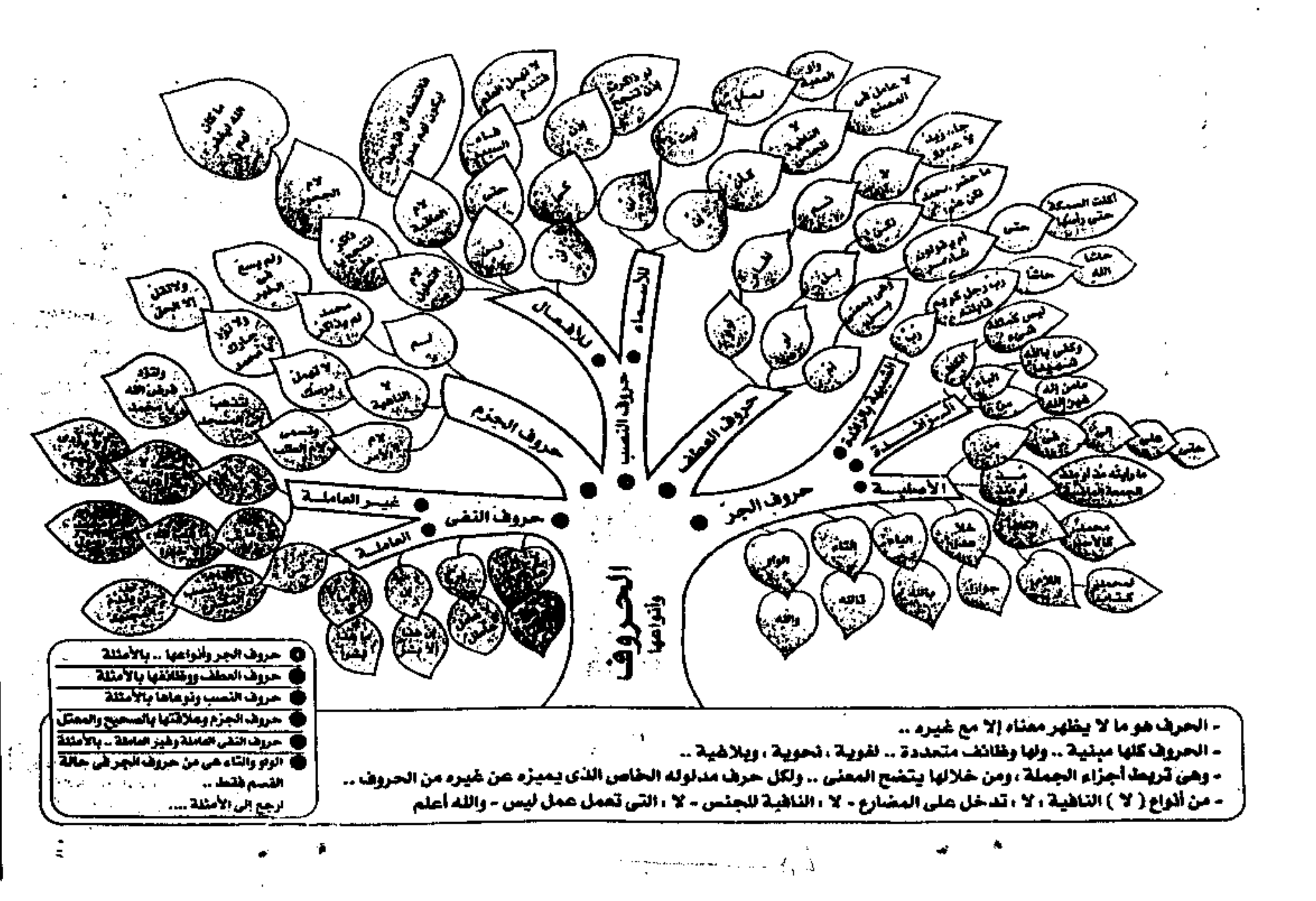


- النعت هو الوصف أي الصفة فإذا كان جملة اسمية أو فعلية لابد أن يشتمل على ضمير يعود على المنعوت ويطابقه في النوع والعدد .. هذا الضمير يسمى الرابط ..
  التوكيد اللفظي يكون بتكرار لفظ المؤكد سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة.
  ولا تنس أن طرفي التوكيد هما المؤكد ثم لفظ التوكيد
- ألفاظ التوكيد المعنوي هي: نفس - عين - كل - جميع - كلا - كلتا لابد أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكَّد ويطابقه في النوع والعدد فإذا لم تُضف أعربت على حسب موقعها في الجملة
- معنى العطف هو اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم الإعرابي فقط .. وذلك عن طريق أداة العطف .
- بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لابد أن يشتملا إلى ضمير يعود على المبدل منه ويطابقه في النوع والعدد ويسمى الرابط لأنه يربط بين طرفي البدل

اعلم أن النعت يتبع المنعوت ، والتوكيد يتبع المؤكد ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب والتذكير والتأنيث ، وكذلك البدل والمبدل منه



الأفعال
أنواعها ووظائفها
الماضي .. يبنى دائماً
على الفتح متصلاً
على الضم
على السكون متصلاً
المضارع .. يعرب ويبنى
إعرابه
يرفع بلا عامل
بناؤه
الأمر .. يبنى دائماً
المدح والذم
المجرد والمزيد
اللازم والمتعدي
الأفعال الناقصة
كان وأخواتها
كاد وأخواتها
كُلُّ فِعل له فاعل سواء ظهر أو استتر .. إذن الفعلُ في موضعه يُعتبر جُملة فعلية ...
أي أن الفعل بالتحامه مع الفاعل الظاهر أو المستتر يكونان جملة فعلية
والفعل من حيث حروفه : صحيح (سالم - مهموز - مضعف) ومعتل (مثال - أجوف - ناقص) .. ولكنْ هُناك أفعالاً ليس لها فاعل .. وتلك هي الأفعال الناقصة (كان وأخواتها - كاد وأخواتها .. وهناك آراء أخرى ..
الفعل من حيث الزمن الماضي والمضارع والأمر
الفعل من حيث التعظيم والتحقير
الفعل من حيث وظيفته اللازم والمتعدي
الفعل من حيث حروفه الأصلية والزائدة
الفعل من حيث ارتباطه بالفاعل والمفعول به
والأفعال الناقصة تدخل على جملة اسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها



- الحرف هو ما لا يظهر معناه إلا مع غيره ..
- الحروف كلها مبنية .. ولها وظائف متعددة .. لغوية ، نحوية ، وبلاغية ..
- وهي تربط أجزاء الجملة ، ومن خلالها يتضح المعنى .. ولكل حرف مدلوله الخاص الذى يميزه عن غيره من الحروف ..
- من أنواع (لا) النافية : لا ، تدخل على المضارع - لا ، النافية للجنس - لا ، التى تعمل عمل ليس - والله أعلم

- حروف الجر وأنواعها .. بالأمثلة
- حروف العطف ووظائفها بالأمثلة
- حروف النصب وأنواعها بالأمثلة
- حروف الجزم وعلاقتها بالصحيح والمعتل
- حروف النفى العاملة وغير العاملة .. بالأمثلة
- الواو والتاء هى من حروف الجر فى حالة القسم فقط ..

ارجع إلى الأمثلة ....

الفهرس

رقم الصفحة

المبحث الأول

المبحث الثانى

المبحث الثاني

الإخراج النهائي للبحث

رقم الايداع : ٢٠٠٢/٣٩٤٧

الترقيم الدولى : I . S . B . N
977 – 04 – 3722 - 0